النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

عدد مزدوج : 616- 617
الثمن: 6 دراهم

■ من 31 يوليوز الى 3 شتنبر 2025

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

وحدة اليسار المغربي بين الضرورة والاكراهات

15 14 13 12 10 09 08 07

جمال براجع:

ضيف العدد

شكلت المقاومة الفلسطينية، تاريخيا، الجدار الصلب أمام كل المحاولات الإمبريالية والصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيوني بفلسطين كجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة المطلقة على المنطقة

15

بين دولة الحق ودولة القانون أي موقع للمغرب؟

06

الاجهاد المائي ينذر بأزمة عطش في المغرب

05

كلمة العدد:

لا تحرر ولا سيادة
بدون تنظيم نضال الطبقة العاملة والشعوب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي تبلور مفهوم حركات التحرر الوطني للتخلص من الاستعمار القديم في سياق «حرب باردة» بين الرأسمالية وإرادات بناء نماذج تحررية اشتراكية أو وطنية، وارتبط هذا المفهوم بطرد جيوش الاحتلال والقواعد العسكرية الأجنبية، وتأميم القطاعات الاستراتيجية، وخلق بنيات السيادة المالية والفلاحية والصناعية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية والعسكرية، والتحكم في الثروات الوطنية.

وإذا كانت الدول التي نهجت الخيار الوطني الاشتراكي والشيوعي هي التي استطاعت تحقيق مستويات مهمة وجوهرية من فك الارتباط مع الامبريالية والكولونيالية القديمة ثم بناء تجارب دولها ذات السيادة ، فإن الدول التي حصلت على استقلال شكلي أو منقوص في إطار إعادة تدوير الكولونيالية المتجددة لم يكن بإمكانها تطوير قدرات السيادة وانغمست في أوفاق مذلة للتبعية المالية والسياسية أمام المؤسسات المالية الامبريالية ودولها ، وفرضت التخلف على شعوبها في جميع الأصعدة ، وفرضت كذلك استمرار الصراع معها لفك الارتباط مع الاستعمار الجديد ومع ركائزه الدولتية والطبقية في هذه البلدان.

لقد كانت، ولا تزال أطروحة التحرر الوطني التي بنتها قوى التحرر الوطني التقدمية في البلدان العربية، والتي تأسست على أن العدو الثلاثي للشعوب العربية والمغاربية هو تحالف الثالوث الملعون (الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الرجعية) تؤكد استمرار صدقيتها أمام تلاوين وإحداثيات الأجوبة المتهافتة اللاطبقية خاصة منذ التسعينات. هذا الثالوث الذي يعمل على تكريس تبعيتها وخضوعها وخنوعها ويمنعها من تشكيل قوة إقليمية جنوب متوسطية متحررة وديمقراطية وقادرة بفعل غناها المجتمعي المتعدد وروابط التاريخ والمصير المتنوع والمتكامل وعلاقتها بباقي شعوب الجنوب على أن تبنى وجودها خارج دائرة التبعية.

لم يكن عبثا غرس الكيان الصهيوني في المنطقة من طرف الامبريالية في بداية القرن الماضي، والنكبات المستمرة للشعب الفلسطيني وجرائم التهجير والابادة والتجويع، ولم يكن عبثا إعادة القوى الطبقية العميلة للحكم في الدول الحديثة «الاستقلال»، ولم يكن عبثا الاستثمار في محاربة حركات التحرر الوطني والأنظمة الوطنية بالسلاح والاختراق والاغتيالات والإعلام والفكر المسموم، وتقديم الإغراء للقادة والمثقفين واستعمال أموال الطفرة النفطية لضرب القوى الوطنية والقومية والاشتراكية والعمل على تصفيتها وصناعة قوى التوحش الارهابية.

إن هيجان الوحش الامبريالي الفاشي الصهيوني والامريكي اليوم الذي لا يتورع في اغتيال القادة العسكريين والسياسيين بل حتى العلماء والمثقفين والصحفيين، وهي جرائم يدينها القانون الدولي نفسه الذي تدوسه هذه الفاشية الجديدة الصاعدة والمعبرة عن الأزمة الخانقة للقوى الرأسمالية المهيمنة.

لا سبيل للتحرر الوطني الحقيقي في المنطقة العربية والمغاربية من أن يأخذ في الحسبان كل أبعاد التحرر لتستقيم من جديد عقيدة التحرر الشامل في النفوس والعقول وللقدرة على بناء أجيال متمنعة من الاختراق وقادرة على معرفة العدو والتنظم ضده من منطلقات طبقية سياسية تحررية وعلى إعادة بناء أطروحة التحرر من الامبريالية والصهيونية والرجعية من منطلق سيرورة تطور الصراع الطبقي والسياسي بها.

إن العقود الأخيرة تميزت بضرب العراق وليبيا وسوريا واليمن والسودان واستهداف إيران وعدد من الشعوب والدول الأخرى التي حاولت وضع مسافة مع المخططات الامبريالية والصهيونية وأهدافها، وفرض /قبول التطبيع من طرف الأنظمة الرجعية، وهذا أمر كاف لاستخلاص الدروس اللازمة وفي مقدمتها أن لا تحرر لشعوب المنطقة بدون مواجهة هذا الثالوث الملعون، ولا قضاء على التبعية بدون مواجهة البورجوازيات الحاكمة التبعية والعميلة.

إن مدخل التحرر هذا كذلك لا يستقيم مجددا بدون تجدير وتطوير بناء الأدوات الطبقية والجبهوية للمواجهة السياسية والفكرية والإعلامية والتكنولوجية للمشروع الامبريالي بالمنطقة ولأدواته.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org
■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالمغرب يهنيء المناضل

الشيوعي الأممي الرفيق جورج عبد الله ابراهيم بانتزاع حريته يوم 25 يوليوز 2025، انتزع المناضل التقدمي الأممي جورج عبد الله ابراهيم حريته بعد الإعتقال الظالم لازيد من أربعة عقود في سجون الامبريالية الفرنسية وبإشراف مباشر من طرف الإمبريالية الامريكية والكيان الصهيوني. ويأتي هذا الانتصار بفضل صموده الاسطوري وضغط حركة المطالبة بإطلاق سراحه التي ضمت العديد من القوى التقدمية والشخصيات المناضلة من مختلف شعوب القارات الخمس، والتي استطاعت بنضالاتها التصاعدية أن تجبر الحكومة الفرنسية والقضاء الفرنسي على الرضوخ لمطلب إطلاق سراح هذا المناضل الثوري الصامد الذي قاوم بهامة شامخة الة القمع والإرهاب وكافة أشكال الضغوط الإمبريالية والصهيونية، لم يندم، لم يساوم وسيظل يقاوم.

عاد المناضل إلى حضن شعبه ورفاقه ورفيقاته ليستمر في مسيرة النضال والمقاومة حتى دحر الإحتلال الصهيوني النازي ومن أجل تحرير فلسطين كل فلسطين.

المجد والخلود للشهداء، الحرية للأسرى والتحية والتقدير للمناضل الأممي جورج عبد الله ابراهيم.

الرباط في 25 يوليوز 2025.

جميل مزهر يهنئ جورج عبد الله

وجّه نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جميل مزهر، رسالة تهنئة إلى المناضل اللبناني جورج إبراهيم عبد الله، بمناسبة تحرره من السجون الفرنسية، بعد أكثر من 41 عاماً من الاعتقال، قال فيها:

رفيقي القائد الثوري الكبير جورج

تحية المقاومة والحرية،،،

باسم فلسطين، وباسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم الأمين العام الرفيق القائد أحمد سعدات، وقيادة وكوادر وأعضاء الجبهة، أتقدّم إليكم بأحرّ التهاني وأصدق مشاعر الاعتزاز بمناسبة نيلكم الحرية بعد أكثر من أربعة عقود من الأسر الظالم في السجون الفرنسية.

لقد كنتم، وما زلتم، رمزاً للصمود الثوري والكرامة الوطنية، ومثالاً حيّاً على أن المبادئ لا تُسجَن، وأن الإرادة لا تُكسَر، وأن النضال من أجل فلسطين والحق الإنساني لا يشيخ، وعلى مدار أكثر من أربعين عاماً، لم تتزحزح قناعاتكم ولا مواقفكم المبدئية الثورية من أجل فلسطين، وكرامة الشعوب العربية، وأحرار العالم.

يا رفيق جورج،

خرجتم من الأسر، لكنكم لم تغيبوا يوماً عن وجدان أحرار العالم. لقد شكلتم نموذجاً ثورياً ملهماً تستمد منه الأجيال مواقفها وسرديتها. وعدتم إلى الوطن، لكنكم كنتم دوماً في قلب كل معركة وكل ميدان. أنت لستم فقط حراً، بل أنت حرية تمشي على قدمين. وفي زمن يتهالك فيه الكثيرون على المقاعد والمساومات، تخرّجون أنتم لتؤكدوا أن النقاء الثوري ممكن، وأن الالتزام بالقضية لا يسقط بالتقادم.

لقد تحرّرت، فخرجت من زنزانة فرنسية ضيقة إلى ساحة أوسع... لكن هذه الساحة ليست حرّة بعد، لأن غزة لا تزال تنزف تحت نير الإبادة والحصار، وتحت صمت العالم المخزي.

تحية لك يا جورج، يا من اختار فلسطين بوصلةً نضاله. لم تكن سجيناً لبنانياً فحسب، بل أسيراً فلسطينياً بالمعنى السياسي الكامل. لم يُعتقل لأنه قاتل في لبنان فقط، بل لأنه قال منذ لحظة اختطافه: «غزة تمشي في دمي، والمقاومة حق الشعوب الذي لا يسقط بالتقادم.»

في زمن تُقصف فيه غزة بالصواريخ، ويُدفن أطفالها تحت الركام، وتُقمع أصوات التضامن في العواصم الغربية، تعود لتذكر بأن النضال من أجل فلسطين ليس موسمياً، ولا انتقائياً، ولا تفاوضياً، بل جذريّ ومستمرّ حتى النهاية. من زنزانتك، كتبتَ لجراح غزة. خاطبتَ رفاقك الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال: «لا تتركوا بندقيتكم وحدها، ولا حكايتكم صامتة.»

واليوم، وقد تنفّست هواء الحرية، نكاد نسمعك تقول: «خرجت من سجني، لكن غزة لم تخرج من حصارها... فلنكمل الطريق.»

وإننا إذ نهنئك اليوم بنيل حريتك، لا ننسى أن نوجه التحية للأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، وفي مقدمتهم الرفيق القائد أحمد سعدات الأمين العام للجبهة، الذي ما زال يحمل شعلة النضال من قلب الزنازين. إنك اليوم تنال حريتك، وغداً حتماً ستشرق شمس الحرية على هؤلاء الأبطال، الذين كنتَ دوماً تحمل رسالتهم وصوتهم من داخل سجنك في فرنسا.

كلماتك التي أطلقتها لحظة أن وطأت قدماك مطار بيروت، بشأن حرب الإبادة والتجويع في غزة، ستدوّي في أنحاء المعمورة، وستهزّ الضمير الإنساني. لقد خرجت حراً لتُعيد للبوصلة اتجاهها، وتذكّر الجميع أن فلسطين لا تنسى، ولا تُنسى.

كل التحية لكم، وكل الوفاء لمسيرتكم، وكل العهد بأن تبقى رسالتكم نبراسًا لكل من يحمل همّ فلسطين، وأمل الحرية، وكرامة الشعوب.

رفيقك/جميل مزهر
نائب الأمين العام للجبهة الشعبية

النهج الديمقراطي العمالي فرع كطالونيا و فرع مدريد والنواحي
بيان بشأن الأحداث العنصرية في منطقة مورسيا

يتابع النهج الديمقراطي العمالي بكتالونيا و مدريد و النواحي بقلق بالغ، تصاعد الأحداث العنصرية في بلدية لا توري-باشيكو (La Torre-Pacheco) التابعة لمنطقة مورسيا جنوب شرق إسبانيا.

هذه الأحداث تسببت في حالة من الإحتقان الاجتماعي، وإشاعة الخوف والرعب بين سكان المنطقة، خاصة المهاجرين المغاربة وأبناء الجالية المغاربية عموما.

المصدر الرئيسي لهذا العنف هو مجموعات نازية تجوب الشوارع بحثا عن ضحايا من أصل مغاربي للإعتداء عليهم، بدعم صريح من أحزاب اليمين الفاشي (كحزب «فوكس» VOX العنصري) وتواطؤ السلطات الأمنية والمحلية،تحت غطاء خطاب فاشي يربط الهجرة بالجريمة بشكل مجحف.

وقد اندلعت هذه الأحداث إثر رواية غير مؤكدة عن اعتداء مغاربة على رجل مسن، وهي القضية التي لا تزال تحت التحقيق لتحديد ملابساتها الحقيقية.

لكن بدل أن تلتزم السلطات المعنية بواجبها في حماية المواطنين وفرض القانون، نجدها في صف المخربين : فالحزبان الحاكمان في المنطقة (VOX والحزب الشعبي PP) يشرعنان لأفراد هذه المجموعات الفاشية ممارسة ما يسمى «حملة صيد المغاربة»، في غياب تام للتدخل الأمني الرادع.

وفي هذا السياق، نتساءل عن دور المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان والأحزاب التقدمية، وعن موقف التمثيلية الدبلوماسية المغربية مما يتعرض له أبناء الجالية المغاربية من اعتداءات ممنهجة. هذا الصمت يناقض الدور الحيوي الذي يلعبه المهاجرون المغاربة في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا، كما يتعارض مع فضح استغلال حزب «فوكس» للعمال لخدمة مصالح الباطرونا الجشعة وشركات الوساطة، كما جرى في فضائح سنتي 2020 و2021.

ويفاقم هذا الصمت الإشكالية الهيكلية المتمثلة في غياب سياسات إدماج حقيقية للمهاجرين من طرف كل الحكومات الإسبانية المتعاقبة، اليمينية منها واليسارية، والتي أسفرت تاريخيا عن الإقصاء والتهميش وتنامي آفة العنصرية.

وإذ ندرك أن هذه الهجمات ليست معزولة، بل جزء من تصعيد خطير للعنصرية المؤسساتية في أوروبا، نشير إلى أن الوضعية في مناطق مثل مورسيا تبقى قابلة للانفجار نظرا لظروف العمل اللاإنسانية وهضم الحقوق، بما في ذلك تدني الأجور وظروف العمل القاسية، وحرمان العمال المهاجرين من التمتع بالحقوق الكاملة كالتعويض على أجر ساعات العمل الإضافية،ونؤكد أن استهداف العمال المهاجرين يستخدم كأداة لتقسيم الطبقة العاملة وإخفاء فشل السياسات الرأسمالية في توفير حياة كريمة للجميع.

إن خطاب الكراهية لليمين الفاشي، الذي تغذيه هذه الأحداث، يضرب في العمق قيم التعايش والتسامح ومجتمع التعدد والإخاء.

وعليه، يعلن النهج الديمقراطي العمالي عن ما يلي :

1 – تضامننا الكامل مع ضحايا العنف، وعلى رأسهم الرجل المسن المعتدى عليه، والعمال المغاربة وعائلاتهم في منطقة لا توري-باشيكو-La Torre-Pacheco.

2 – إدانة صريحة للحملات الفاشية التي تشيطن المغاربة وتهدد أمنهم.

3 – كشف تواطؤ السلطات المحلية (تحالف VOX وPP) والقوى الأمنية في حماية المجرمين والتسويق لخطاب الكراهية، ما جعل الضحية والجلاد في كفة واحدة.

4 – نستنكر بشدة غياب تحرك واضح وفاعل من المؤسسات الدبلوماسية المغربية المعنية (الخارجية والسفارة المغربية في إسبانيا) لحماية حقوق أبناء الجالية المغربية في أحداث مورسيا الأخيرة.

5 – نداء عاجل للنقابات والجمعيات والأحزاب التقدمية لاتخاذ إجراءات ملموسة لوقف هذه الاعتداءات وضمان حقوق الضحايا.

6 – مطالبة السلطات الإسبانية المركزية بحل المجموعات النازية فورا وملاحقة قادتها قضائيا، وفقا للقوانين الدولية لمكافحة التمييز العنصري.

7 – دعوة المنظمات الأممية (كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لمكافحة العنصرية) للتحقيق في انتهاكات حقوق المهاجرين في مورسيا.

8 – حث وسائل الإعلام الإسبانية المستقلة على كشف الحقائق وتجنب التغطية المهيجة التي تغذي خطاب الكراهية.

النهج الديمقراطي العمالي
فرع كطالونيا / فرع مدريد والنواحي
الثلاثاء 15 يوليو 2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء يحتج على عدم تسليمه وصل الايداع

بتاريخ 24 يوليوز 2025 وقبل انتهاء الآجال القانونية لوضع ملف تجديد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء سطات، توجه وفد عن المكتب الجهوي إلى مصلحة الشؤون العامة بعمالة أنفا لوضع ملف تجديد المكتب الجهوي المنبثق عن المؤتمر الجهوي الثالث لفرع جهة الدار البيضاء لحزب النهج الديمقراطي العمالي. لكن هذه المصالح رفضت تسلم الملف وأشارت إلينا بضرورة مقابلة رئيس المصلحة، وهو الأمر الذي لم يتحقق رغم وجود رئيس المصلحة بمكتبه ورفض استقبال الوفد يوم 24 يوليوز 2025.

وفي يوم 25 يوليوز حضر الوفد مجددا إلى عمالة أنفا وطلب مقابلة رئيس مصلحة الشؤون العامة، لكن هذا الأخير رفض بدوره مقابلة الوفد بمكتبه. حينها تقدم الوفد لرئيس المصلحة وهو يغادر مكتبه ليطلب منه أن يتسلم ملف تجديد مكتب جهة الحزب بالدار البيضاء سطات. وبعد تقديم كل الشروحات لرئيس المصلحة رفض تسلم الملف، وهكذا يتضح مجددا إصرار السلطات المسؤولة على الامتناع عن تنفيذ القانون الذي وضعته أجهزة النظام القائم، وتعنتها في خرق قانونها، ومنع فرع حزبنا من تسلم وصل الإيداع وحرمان الحزب من ممارسة نشاطه السياسي بحرية وعرقلة هذا النشاط لأسباب صنعتها هذه الأجهزة نفسها.

إن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء- سطات اذ يحتج على هذا السلوك التسلطي الاستبدادي، فإنه عازم على مواصلة نضاله من أجل انتزاع حقوقه وهو واع بأن هذه الحقوق تنتزع وتفرض، ولن تكون منة من أحد يمكنه أن يساوم حزبنا بها في هذه الجهة الاستراتيجية ببلادنا. إن منع حزبنا من حقه في وصولات الإيداع لهو برهان على شكلية ديمقراطية الواجهة، ديمقراطية الكيل بمكيال الريع والإغداق على التنظيمات الحزبية والجمعوية الموالية والخنوعة، ومكيال المنع والقمع تجاه حزبنا وتجاه الجمعيات المناضلة والمعارضة للنظام المستبد. اننا عازمون على خوض كافة الأشكال الاحتجاجية لانتزاع حقنا في التنظيم.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الجهوي لجهة الدار البيضاء سطات
28/07/2025

العمال الزراعيون في سوس.. بين الحصار النقابي واستغلال اليد العاملة

عبد الله السامي

في قلب سهول اشتوكة أيت بها، التي تُعد واحدة من أكبر الحقول الزراعية في المغرب، يستمر صمت مؤلم يُخفي وراءه أوضاعًا مأساوية لآلاف العاملات والعمال الزراعيين. هؤلاء الذين يشكلون العمود الفقري للقطاع الفلاحي، يعانون من تضييق متزايد على حقوقهم، وعلى رأسها الحق في التنظيم النقابي، في وقت تتجه فيه الرأسمالية الفلاحية نحو استقدام يد عاملة مهاجرة من جنوب الصحراء، في ظروف تستبطن ملامح العبودية الحديثة.

أولًا: الحصار المضروب على الحق في التنظيم النقابي

منذ سنوات، تشهد المنطقة موجة قمع ممنهجة ضد كل أشكال التنظيم النقابي المستقل. فكل عامل أو عاملة يحاول الدفاع عن حقوقه داخل الضيعات الزراعية، يتعرض إما للطرد التعسفي أو للتهديد أو للملاحقة. بعض الضيعات الكبيرة، المرتبطة بمصالح نافذة في الدولة، تمارس سياسة «الأرض المحروقة» تجاه أي محاولة للتنظيم، حيث يتم فصل النقابيين، وتوظيف بعض الإنتهازيين من داخل صفوف العمال لإحباط أي تحرك جماعي.

ونؤكد لكم أن ما يجري ليس مجرد خروقات فردية، بل سياسة ممنهجة مدعومة من أرباب العمل وبعض الإدارات المحلية التي تتغاضى عن التجاوزات.

ثانيًا: اليد العاملة القادمة من جنوب الصحراء.. استغلال جديد

في السنوات الأخيرة، بدأت شبكات تهريب عمال من إفريقيا جنوب الصحراء تتغلغل في سوق العمل الفلاحي، بتواطؤ جهات نافذة. هؤلاء العمال يُجلبون غالبًا عبر وسطاء وسماسرة دون أوراق قانونية، ويتم تشغيلهم بأجور زهيدة ودون تغطية اجتماعية أو طبية.

هذا الاستقدام الممنهج لليد العاملة الإفريقية لا يتم بهدف «التضامن الإفريقي» كما يُسوَّق له، بل لأجل كسر شوكة العمال المغاربة، وتقويض أي محاولة لرفع الأجور أو تحسين ظروف العمل. يُعامل هؤلاء المهاجرون كأدوات عمل لا ككائنات بشرية، ويُستغل فقرهم وهشاشتهم القانونية لتبرير إخضاعهم لنظام استغلالي بشع.

المستفيد من هذا الواقع

• أرباب الضيعات الكبرى: يحققون أرباحًا ضخمة من خلال تخفيض كلفة اليد العاملة، ورفضهم أي التزام قانوني تجاه العمال.

• شبكات السمسرة والتهريب: تجني أموالًا طائلة من الاتجار بالبشر و«بيع العمل».

• بعض السلطات المحلية: تغض الطرف، إن لم نقل تشارك فعليًا في تمرير هذه الممارسات، حماية لمصالح رأسمالية كبرى.

تداعيات هذا الوضع:

• تدهور الكرامة الإنسانية للعمال والعاملات، الذين يعيشون في سكن غير لائق، ويتقاضون أجورًا بالكاد تكفي للعيش.

• خلق توترات اجتماعية بين العمال المغاربة والمهاجرين، نتيجة سياسات التفرقة بدل التضامن.

• تراجع العمل النقابي الجاد، مما يعمق الاستغلال ويعزز الاستبداد داخل الحقول الزراعية.

سبل التغيير

• تحرير الحق في التنظيم النقابي، ووقف كل أشكال الترهيب ضد النقابيين.

• تسوية قانونية ووضعية المهاجرين، ومنع استغلالهم كوسيلة ضغط على العمال المحليين.

• فرض مراقبة صارمة على ظروف العمل في الضيعات، ومحاسبة كل من يخرق قانون الشغل رغم علاته

• دعم نضال العمال والعاملات بتنظيمات مستقلة، تكون قادرة على خلق وحدة ميدانية بين العمال المغاربة والمهاجرين بدل تقسيمهم.

إن ما يحدث في سهول اشتوكة أيت بها ليس فقط انتهاكًا لحقوق الشغل، بل جريمة اجتماعية تُكرس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان في أبشع صوره. والخروج من هذا النفق يتطلب موقفًا حاسمًا من الدولة والمجتمع، يعيد للعمال كرامتهم، وللنقابات دورها، وللقانون هيبته.

كلمة ابن رفيقنا الفقيد محمد موساوي في أربعينيته

موساوي يونس

الرفاق الأعزاء، والأصدقاء الكرام، والأقارب المحترمون

لسنا مجتمعين اليوم فقط لنرثي غياباً، بل لنحتفي بحضور، بحضور رجلٍ لا تزال أنواره تهدينا، حتى في ظلمة الحزن.

أبي.

الحديث عنه ليس مجرّد سردٍ لسيرة حياة، بل هو وفاء لنضال، لوهجٍ داخلي لم يخفت يوماً.

منذ سنّ السادسة عشرة، في ثانوية طارق بأزرو، اختار والدي طريقاً وعراً: طريق الالتزام والنضال والقناعة.

لم يكن يسعى وراء المجد أو التصفيق، بل كان يحمل في قلبه إيماناً عميقاً بأن العالم يمكن أن يكون أعدل، وأرحم، وأكثر إنسانية..

قاتل من أجل العدالة كما يُحبّ المرء، بلا أنصاف حلول. لقد دافع عن العدالة بكل صدق وإخلاص، كما يُحبّ الإنسان بكل كيانه، دون تردد أو حساب.

كان يحلم بعالمٍ تسوده الكرامة والتضامن، حيث لا يُظلم فيه الضعيف، ولا يُهان فيه الفقير.

كان من أولئك الذين يرفضون تجاهل البؤس، ولا يُشيحون بوجوههم عن الظلم.

انتماؤه لليسار، واشتراكيته المثالية، لم تكن شعارات يرفعها، بل كانت نبض قلبه، وإيقاع فكره، وعمود حياته الفقري.

لكن والدي لم يكن رجل أفكار فقط، بل كان رجل فعل، وبنّاء صامت. درس، وعمل دون كلل، نال شهادة مهندس دولة، ثم دكتوراه في الاقتصاد الاجتماعي من الولايات المتحدة.

كان يؤمن بقوة المعرفة، وبدور التعليم، وبضرورة الفهم من أجل تغيير الواقع نحو الأفضل.

أسّس، وقاد، وألهم. بذل من وقته، ومن صوته، ومن قوّته، كل ذلك بتواضع، بعيداً عن الأضواء.

لأنّ ما كان يهمّه لم يكن أن يُرى، بل أن يكون نافعاً.

وفي خضم هذه الحياة التي منحها للآخرين، بنى أعظم إنجازاته: أسرته. مع والدتي، شيّد بيتاً دافئاً، مفعماً بالحب، والضحك، والحوار، والقيم.

كنّا أربعة أبناء، وربّانا بحنان وحزم. علّمنا أن نسير مستقيمين، أن نفكّر بحرّية، أن نحلم بعظمة، وأن نحبّ بعمق، وقبل كل شيء: ألا نكون يوماً غير مبالين.

كان أبي أيضاً قوة هادئة. لا يتكلم كثيراً، لكنه دائماً يصيب جوهر المعنى.

كان يصغي، يطمئن، يوجّه. وكان يملك تلك الموهبة النادرة: أن يرفع من حوله دون أن يُقلّل من شأن أحد.

ترك لنا كنزاً لا يُقدّر بثمن: نُبل القلب، والإيمان بخير الإنسانية. اليوم، غيابه يخلّف فراغاً، لكن أفكاره تسكننا، ونضالاته تُلهمنا، وضحكته لا تزال تتردّد في الأرجاء. في كل فعل تضامن، في كل كلمة عدل، في كل نظرة موجهة نحو الآخر، أرى أثره.

بابا... كنت عظيماً في حياتك، وأصبحت اليوم روحاً عظيمة ترشدنا... نفتقدك بلا حدود. لكنّك حاضر في كل مكان، وقبل كل شيء: فينا.

نورك لن ينطفئ أبداً.

20 يوليوز 2025

النهج الديمقراطي العمالي يودع أحد أعمدته في طنجة

رحيل الرفيق الدكتور أحمد عامر:

خسارة للفكر الثوري واليسار الأممي

بقلوب حزينة وصدور مثقلة بالفقد، تلقينا في حزب النهج الديمقراطي العمالي جهة الشمال/الريف نبأ رحيل الرفيق المناضل الدكتور أحمد عامر، أحد أعمدة التنظيم وصوته المبدئي الصلب، ومن الذين لم ينحنوا لعواصف الردة ولا أغوتهم أضواء الانتهازية. فقدت طنجة الأبية أحد أبنائها البررة، وفقدت الحركة الثورية المغربية قامة فكرية ونضالية ظلت شامخة، متجذرة في أرض الكادحين ومنتصرة لوجع الطبقات الشعبية.

لقد انتمى الرفيق أحمد عامر إلى اليسار الحقيقي، لا بوهم الانتماء، بل بالمعايشة اليومية لقضايا الجماهير، وبالإخلاص النظري والسياسي لخط الطبقة العاملة. لم يكن من أولئك الذين يحضرون عند توزيع المواقع ويغيبون عند مواجهة القمع والتضحية. كان رفيقا في الفكر وفي الشارع، في الورقة النظرية وفي الموقف الميداني، وكان طبيبا للناس بقدر ما كان طبيبا للثورة، يشخص أمراض المجتمع بنفس الدقة التي يشخص بها آلام الجسد.

لقد كان صلبا في زمن التراخي، عنيدا في زمن الانبطاح، عصيا على التدجين، وفيا لشهداء الكادحين ومبادئ التحرر، مؤمنا بحتمية الانتصار رغم هول الهزائم المؤقتة. غادرنا جسدا، لكن نهجه سيبقى فينا، ما دمنا نؤمن بأن الثورة ليست موسما انتخابيا ولا موقعا في حكومة، بل انتماء يومي لقضية الطبقات المسحوقة.

نعزي رفاقنا ورفيقاتنا في طنجة، وعائلته الصغيرة، ورفاق الدرب في النهج الديمقراطي العمالي، ونقسم أمام فقده أن نبقى أوفياء لدم الشهداء ووصايا الرفاق الأحياء والأموات.

المجد للمناضلين والمناضلات،

والخزي لكل المتخاذلين.

وداعا أيها الرفيق الصلب.

النهج الديمقراطي العمالي بجهة الشمال الريف
المكتب الجهوي

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
عدد مزدوج : 616- 617
من 31 يوليوز الى 3 شتنبر 2025
annahjad@gmail.com

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

تجدد رفضها القاطع لتسهيل نقل العتاد عسكري للكيان عبر الموانئ المغربية

شحنة عسكرية جديدة تمرّ عبر ميناء طنجة المتوسط في طريقها إلى الاحتلال؟

للشهر الثاني والعشرين على التوالي، يتابع العالم جريمة إبادة جماعية تُرتكب بحق أكثر من 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، عبر القصف المتواصل، والتجويع الممنهج، والحرمان من أبسط مقومات الحياة. أكثر من 59،733 شهيدًا سقطوا منذ أكتوبر 2023، بينهم عشرات آلاف الأطفال، فيما تحوّل الحصار الخانق إلى سلاح فتاك يُزهق الأرواح ببطء، وسط صمت دولي مخز.

لكن هذه المجازر ما كانت لتستمر بهذا المستوى من الوحشية لولا الدعم العسكري والسياسي الأمريكي والغربي، والانخراط الصريح لبعض الأنظمة في تسهيل الجريمة. أما المغرب، الذي تحوّلت موانئه وبُناه التحتية، وعلى رأسها ميناء طنجة المتوسط، إلى حلقة رئيسية في شبكة نقل الشحنات العسكرية الأمريكية نحو موانئ الاحتلال، فقد دخل في تواطؤ مفضوح، ومشاركة مباشرة في دعم آلة الإبادة بتسهيل شحن العتاد العسكري نحو الاحتلال.

في هذا السياق، و بعد سلسلة من الشحنات التي مرّت في صمت خلال الفترة الماضية، انطلقت في 19 يوليوز 2025 شحنة تحتوي على حاوية تحت رقم CAXU5793981، تتضمن صندوقين متخصصين في نقل أجزاء أجنحة طائرات F-35 (بوليصة الشحن 256458586)، من إنتاج «لوكهيد مارتن» في الولايات المتحدة، وجهتها الشركة الصهيونية «الصناعات الجوية الإسرائيلية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على متن السفينة MAERSK ATLANTA. ومن المرتقب أن ترسو هذه الأخيرة بميناء طنجة المتوسط يوم الأحد 3 غشت 2025.

وفي نفس اليوم، ستصل إلى ميناء الدار البيضاء سفينة MAERSK NORFOLK، قبل أن تتوجه نحو ميناء طنجة المتوسط لاستلام الحمولة يوم 5 غشت 2025، ثم تغادر في اتجاه ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، والتي يُتوقع أن تصل يوم 14 غشت.

هذه العملية ليست استثناء، بل تندرج ضمن سلسلة نقل منتظم لشحنات عسكرية منذ أواخر 2024، حين أصبحت طنجة مركزًا محوريًا في عمليات شركة Maersk الدانماركية بالبحر الأبيض المتوسط، تخدم حركة السفن المحملة بالمعدات العسكرية الأمريكية نحو الكيان الصهيوني.

أمام هذا التواطؤ المفضوح، تؤكد الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع على ما يلي:

- رفضها القاطع تسهيل نقل أي عتاد عسكري عبر الموانئ المغربية، لاسيما أجزاء مقاتلات F-35 التي تستعمل في إبادة الشعب الفلسطيني في غزة، وفي العدوان على لبنان وسوريا واليمن وإيران...
- مطالبتها برفض رسوّ MAERSK ATLANTA في ميناء طنجة المتوسّط، وكذلك MAERSK NORFOLK التي ستليها لتكمل شحن الحمولة، ومثيلاتها في المستقبل، على غرار ما فعلت الحكومة الإسبانية. لأن السماح بهذه العملية يعدّ دعمًا مباشرًا لجيش الاحتلال الصهيونيّ، وتورطا مباشرًا في تسهيل مرور معدات عسكرية تستخدم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطينيّ.
- مطالبتها بالكشف عن حمولة السفينتين في حالة السماح لهما بالرسو و تبيانه علنا لتجنب تبعات خرق معاهدة الإبادة وقرار محكمة العدل الدولية.
- مطالبتها بوقف فوريّ لكل أشكال التعاون العسكريّ والأمنيّ واللوجستيّ مع دولة الاحتلال، انسجامًا مع قرارات محكمة العدل الدولية، ومع موقف الشعب المغربي الرافض للتطبيع.
- دعوتها عمال ميناءي طنجة المتوسط والدار البيضاء، للتمسّك بواجبهم الأخلاقي والمهني، ورفض خدمة شركة Maersk الدانماركية أو المساهمة في تحميل أو تفريغ شحناتها، اصطفافًا مع إرادة الشعب المغربي الذي لم يساوم يومًا في موقفه من القضية الفلسطينية.

إن الواجب الوطني والإنساني يفرض على المغرب الوقوف بحزم ووضوح إلى جانب مبادئ العدالة واحترام حقوق الإنسان، عبر اتخاذ خطوات عملية وشفافة تضمن عدم استخدام أراضيه أو موانئه في تمكين سياسات القتل والإبادة.

وفي هذا السياق، نؤكّد على ضرورة التحرك العاجل من السلطات المغربية لتصحيح هذا المسار، وتلبية مطالب الشعب المغربي في رفض التطبيع و كل أشكال التعاون العسكريّ والأمنيّ واللوجستيّ والتجاريّ مع دولة الاحتلال.

السكرتارية الوطنية

الرباط في :29 يوليوز 2025

سنة كاملة وعمال سيكوميك بمكناس

معتصمون أمام شركة شغلتهم لما يزيد عن 40 سنة

عمال النسيج بمكناس يقضون سنة كاملة امام المعمل الذي اشتغلوا به قبل ان يتم اغلاقها وطردهم من دون ان يتم تمتيعهم بأجورهم وباقي حقوقهم المشروعة، عام و500 عاملة وعامل يقبعون تحت خيام بلاستيكية معتصمون بالشارع يفترشون «الكارطون»، يتحملون البرد القارس بالشتاء وحرارة الشمس التي لا تطاق بالصيف، في قلب العاصمة التاريخية مكناس وذلك احتجاجا على تصفية الشركة التي شغلتهم لأزيد من أربعين سنة، وتجرأت على التنكر لهم وذلك برفض تأدية أجورهم وكذا الضمان الصحي والتعويض عن فقدان الشغل.

لقد اعتصم هؤلاء العمال والعاملات المتشبثين بحقوقهم امام الشركة التي تنكرت لمطالبهم المشروعة وهي لا تبعد الا بضعة أمتار عن البلدية ومن محكمة الاستئناف، وقد مكث هؤلاء بالمعتصم عشرة أشهر كاملة وهم يرفضون مغادرة المكان ما لم تتم الاستجابة لمطالبهم والتوصل مع صاحب الشركة لحل يصون كرامتهم. وطيلة الفترة التي قضوها وهم معتصمون دخلوا في اشكال نضالية عدة كانت على شكل وقفات ومسيرات كما دخلوا في جلسات حوار مع ممثلين عن وزارة الداخلية والشغل ووقعوا على محاضر واتفاقات وفي نفس الوقت حضوا بدعم لأحزاب وهيئات حقوقية، و رغم ذلك فلا يزال هذا الملف عالقا وبدون حل لحدود اليوم.

في الشهور الأخيرة تكونت "لجنة الدعم والتضامن مع عاملات وعمال سيكوميك"، تشكلت من أعضاء منها حزب النهج الديمقراطي العمالي و الحزب الاشتراكي الموحد وكذا شبكة تقاطع للحقوق الشغلية و غيرهم، هذه اللجنة قامت في شهر يوليو الحالي بتنظيم ندوة بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تم فيها تقديم مستجدات الملف المطلبي للعمال و العاملات المعتصمين من طرف "لجنة دعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك" كما قدمت فيها توضيحات بخصوص المعارك النضالية التي خاضها العمال و الظروف المأساوية التي يتحملونها هم و دويهم لأزيد من سنة بعد ان تم حرمانهم من مستحقاتهم و باقي مطالبهم المشروعة اثر تصفية الشركة التي كانت تشغله، و تجاهل الجهة المسؤولة لملفهم المطلب هذا التجاهل المتمثل في توقيف أي حوار معهم.

ان قضية عاملات وعمال معمل النسيج بمكناس تعتبر من القضايا الاجتماعية التي عمرت لسنوات طويلة حيث دخلت الشركة التي يشتغل بها هؤلاء العمال والعاملات في مسلسل التصفية ابتداء من 2012 وترافق ذلك المسلسل بأشكال نضالية تجسدت في الوقفات وجلسات الحوار التي رعتها الوزارة الوصية منذ 2017. بعد ذلك استأنف العمال والعاملات عملهم بالمعمل، وكان ذلك بعد جائحة كوفيد، بعدها أغلقت الشركة أبوابها بصفة نهائية مطلع 2021 ما ترتب عنه تشريد يد عاملة قضت ما يزيد عن أربعين سنة من العمل بهذه الشركة. إثر الاغلاق توقفت أجور العمال والعاملات وأكثر من ذلك فقد اكتشف هؤلاء ان صاحب الشركة لا يؤدي عنهم المستحقات الاجتماعية القانونية وعلى رأسها الضمان الاجتماعي، بالرغم من ان الشركة حصلت من الجماعة الحضرية ومن المجلس الإقليمي بدعم بهدف تسوية هذا الملف.

حركة المقاطعة BDS بالمغرب:

من الصمت الرسمي إلى التورّط الفعلي

الموانئ المغربية من جديد في خدمة آلة الإبادة

في ظلّ استمرار الحرب الإجرامية التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على غزة منذ أكتوبر 2023، والتي دخلت مراحل متقدمة من الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج، تتكشّف يومًا بعد آخر خيوط التواطؤ الدولي والإقليمي مع هذا المشروع الإبادي.

ما كان لهذا العدوان أن يستمرّ بهذه الوحشية لولا الدعم العسكري والسياسي واللوجستي الأميركي والأوروبي، وصمت الحكومات الغربية، وتواطؤ عدد من الأنظمة العربية التي سخرت بنيتها التحتية ومواردها في خدمة آلة القتل.

في هذا السياق، وبينما تتصاعد الدعوات عالميًا لفرض حظر عسكري شامل على الاحتلال، فإن شركة Maersk الدنماركية التي ظهرت في لائحة المقرّرة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي للشركات المتورطة في اقتصاد الإبادة الجماعية، تواصل نقل العتاد العسكري إلى جيش الاحتلال، عبر مسارات تمرّ من موانئ مغربية، أبرزها ميناء طنجة المتوسط.

فمنذ نونبر 2024، أصبحت طنجة مركزًا رئيسيًا في عمليات Maersk بالبحر الأبيض المتوسط، تستقبل السفن القادمة من أمريكا والمحملة بالمعدات العسكرية، ليُعاد شحنها نحو موانئ الاحتلال.

ويُرتقب هذه المرة أيضًا وصول شحنة جديدة إلى طنجة، قادمة من ميناء هيوستن الأمريكي، في طريقها إلى ميناء حيفا بفلسطين المحتلة.

ففي 19 يوليوز 2025، غادرت سفينة MAERSK ATLANTA وفي حمولتها شحنة تحتوي على حاوية تحت رقم CAXU5793981، تتضمن صندوقين متخصصين في نقل أجزاء أجنحة طائرات F-35 (بوليصة الشحن 256458586)، من إنتاج «لوكهيد مارتن» نحو الشركة الصهيونية «الصناعات الجوية الإسرائيلية»، لتصل إلى ميناء طنجة يوم 3 غشت 2025.

وفي نفس اليوم، ستصل إلى ميناء الدار البيضاء سفينة MAERSK NORFOLK، قبل أن تتوجه نحو ميناء طنجة المتوسط لاستلام الحمولة يوم 5 غشت 2025، ثم تغادر في اتجاه ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، والتي يُتوقّع أن تصل يوم 14 غشت. ولقد تم توثيق شحن هذه الأخيرة سابقا لأزيد من 10 حاويات تحتوي على معدات عسكرية موجهة من الجيش الأمريكي إلى جيش الاحتلال.

تشير التقارير أن نقل شحنات مماثلة مستمر منذ ما لا يقل عن خمس سنوات ضمن سلسلة توريد طائرات F-35، تشكل فيه Maersk العمود الفقري، إذ نقلت ما لا يقل عن 1009 شحنة، بوزن إجمالي يفوق 68400 طن. وقد شملت هذه الشحنات أجنحة وهياكل وسطية وأنظمة طاقة، بالإضافة إلى محللات أسطح خاصة بالصيانة، ومحركات BL-1 المصمّمة لتحميل الذخائر على الطائرة. ولا يخفى على أحد دور هذه المقاتلات في حرب الإبادة على غزة، وفي العدوان على لبنان واليمن وسوريا وإيران.

إنّ استمرار تدفّق العتاد العسكري إلى جيش الاحتلال عبر بنى تحتية خاضعة لمسؤولية السلطات المغربية، وعلى رأسها ميناء طنجة المتوسط، لا يمكن اعتباره مجرّد مسألة تقنية أو لوجستية، بل يُمثّل تورّطًا فعليًا تتحمّل فيه الدولة مسؤولية قانونية وأخلاقية، بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي تُجرّم تقديم أو تسهيل الدعم العسكري لدولة ترتكب جرائم حرب. وكل امتناع عن كشف حقيقة هذه الشحنات العسكرية وتوضيح طبيعة وجهتها، رغم تكرار عبور هذه الشحنات، يُعدّ إخلالا جسيمًا بالسيادة الوطنية، وتواطؤًا صريحًا يتناقض مع وجدان الشعب المغربي ومطالبه المتواصلة بوقف التطبيع والدعم لآلة الإبادة.

وإذا كان القضاء الإسباني قد شرع فعليًا في فتح تحقيقات بخصوص هذا التورّط، فإنّ مجموعة من الدول المشاركة في مؤتمر لاهاي الطارئ، المنعقد يوم 6 من الشهر الجاري، قد أعلنت التزامها باتخاذ إجراءات ملموسة، في مقدّمتها فرض حظر على إرسال الأسلحة والمواد العسكرية للعدو المحتل.

إنّ غياب أي تحرّك مماثل من الجهات المغربية يطرح علامات استفهام خطيرة حول حدود الاستقلالية والشفافية، ويحمّل السلطات المغربية مسؤولية مضاعفة، ليس فقط أمام الشعب المغربي، بل أمام التاريخ والضمير الإنساني.

إننا في حركة المقاطعة BDS بالمغرب:

نطالب السلطات المغربية برفض رسوّ سفن الإبادة في الموانئ المغربية، انسجامًا مع موقف الشعب المغربيّ الرافض للتطبيع، واحترامًا لسيادتنا الوطنية، وتحملا لمسؤوليتها القانونية والتاريخية في وجه جرائم الإبادة.

نطالب بالكشف عن حمولة السفينتين في حالة السماح لهما بالرسو وتبيانه علنا لتجنب تبعات خرق معاهدة الإبادة وقرار محكمة العدل الدولية.

ندعو عمال الموانئ إلى الامتناع عن التعامل مع Maersk والانخراط في الجهود الرامية إلى منع تفريغ وتحميل شحناتها وخدمة سفنها، ورفض أن يكونوا جزءًا من آلة الحرب الصهيونية.

نحثّ كافة القوى الحية والمناضلة في المغرب على تصعيد الضغط الشعبي والسياسي، لوقف كل أشكال التعاون مع كيان الاحتلال، وفي مقدّمتها التعاون العسكري والتنسيق الأمني، وتكثيف حملات المقاطعة المنظمة، وتصعيد النضال الجماهيري بكل أشكاله لإسقاط اتفاقيات التطبيع.

إنّ الصمت الرسمي تواطؤ، والمسؤولية تفرض تحركًا عاجلًا لوقف استخدام التراب المغربي كممرّ لأسلحة الإبادة.

لا موانئ للإبادة! الحظر العسكري الآن!

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات بالمغرب

29 يوليوز 2025

الاجهاد المائي ينذر بأزمة عطش في المغرب

علال الجديد

يشهد المغرب اجهادا مائيا متزايدا ،حيث يعاني من نقص حاد في المياه ويعد أحد أكثر الدول تأثرا بالأزمة المناخية عبر العالم. حيث أضحى الجفاف معطى بنيويا. وتعاظمت المخاوف من أزمة عطش تلوح في سماء البلاد، ويخشى المواطنون من صعوبات في الحصول على مياه الشرب، ما يشي بخطورة الوضع المائي في المغرب. ويعزى ذلك للتغيرات المناخية ،وتراجع التساقطات في السنوات الأخيرة والاستخدام المفرط للموارد المائية في القطاعات المختلفة ،خاصة في الزراعة المعدة للتصدير حيث يستنزف هذا القطاع حوالي 80٪ من الموارد المائية ،مع استخدام مفرط لبعض المحاصيل من الحمضيات والافوكادو والبطيخ الاحمر .كما ساهمت التغيرات المناخية في تراجع التساقطات المطرية بشكل كبير مما أثر على مخزون المياه السطحية و الجوفية. فحسب افادة المديرية العامة لهندسة المياه التابعة لوزارة التجهيز والماء بأن النسبة الإجمالية للسدود بالمغرب لا تتعدى37٪في الاحواض التسعة حتى 21 يوليوز 2025.وكشفت المعطيات الرسمية المنشورة عجزا في الكثير من الأحواض المائية مع تفاوت كبير في نسب امتلاء السدود بين مختلف مناطق البلاد في الشمال والجنوب ،حيث سجلت أدنى نسبة ملء في حوض أم الربيع ب9،68٪ ،يليه حوض سوس ب22،17٪ وحوض درعة واد النون بنسبة31٪ ،فيما سجلت أعلى النسب بكل من حوض اللوكوس 58،12٪ ،وسبو 37،10٪ وتانسيفت 54،37٪ .

وترتبط حالة الاجهاد المائي في البلاد بعوامل عدة ،منها ندرة الامطار حيث تم تسجيل اقل نسبة من الامطار خلال الاشهر الاولى من سنة 2024 ،تزامنا مع موجات الحرارة التي تؤدي الى فقدان كمية كبيرة سنويا من المخزون المائي بالسدود بفعل تبخرها. أضف الى ذلك ظاهرة التوحل التي تعاني منها السدود المغربية في غياب الصيانة ما يسبب في فقدان أزيد من 70 مليون متر مكعب من المياه سنويا. فضلا عن الاستنزاف الناتج عن زراعة فواكه استوائية تتطلب كميات كبيرة من المياه وانتشار سلوكيات التبذير بين المواطنين. وهكذا يتضح أن المغرب يعاني من نقص حاد في المياه وأن ندرة الماء حاليا أصبحت مقلقة ،ويرتقب أن تنخفض عن 500 متر مكعب للفرد الواحد سنويا بحلول 2030 وكان للست سنوات المتتالية من الجفاف(2017-2023) أثر حاد على مستوى المياه بالسدود .واستشعارا بخطورة الوضع المائي بالمغرب ،خرج عدد من الدواوير في مسيرات مشيا على الأقدام لدق ناقوس الخطر من شبح ندرة الماء التي أصبحت تهدد وجودهم من الجنوب المهمش والشمال المنسي ومن الهامش الحضري و القرى الجبلية القاحلة(زاكورة، تنغير، فكيك، جرادة ،ايت بوكماز ودوار»لكلات «ناحية صفرووساكنة سيدي عيسى بن سليمان بالعطاوية-تملالت).

واذا كان تغير المناخ والاستخدام المفرط للمياه السطحية و الجوفية المعبأة بشكل أساسي لسقي المحاصيل المعدة التصدير (88٪)،من الأسباب الرئيسية للإجهاد المائي بالمغرب، فهناك أسباب أخرى لا تقل خطورة عن الأولى، كالاستخدام المفرط للمياه في الصناعة الغذائية ،وفي عدة قطاعات صناعية أخرى، التوسع الحضري العمراني (زحف الاسمنت المسلح على حساب المساحات الفلاحية) يساهم في زيادة الطلب على المياه، التلوث الذي لحق بجزء كبير من الموارد المائية ،خاصة المياه العادمة مما يقلل من كميات المياه الصالحة للاستخدام ،كما يعاني المغرب من تدهور شبكات توزيع المياه ما يؤدي الى هدر كبير للمياه ويعود ذلك لقلة الاستثمار في البنية التحتية المائية. والاخطر من كل هذا وذاك هو تفويض تدبير الماء للشركات الأجنبية.

وللإجهاد المائي بالمغرب عدة تأثيرات على الأمن الغذائي حيث تعتمد 80٪ من الأراضي الزراعية على مياه الأمطار ،كما يؤثر على المخزون المائي بالسدود وبالتالي على توفر الماء الصالح للشرب ،مما يجعل حياة السكان مهددة بالعطش المزمن، وله تأثيرات كذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة ،بما في ذلك السياحة والصناعة. كما يؤدي الاجهاد المائي الى تدهور البيئة ،بما في ذلك تدهور الأراضي الزراعية والواحات.

رغم الاقرار بعمق المشكل وكارثية نتائجه، لم تعمل السياسات العمومية على مواجهتها بما يلزم من الحزم والمسؤولية. فرغم اتخاذها عدة إجراءات ،حسب قولها، للحد من التداعيات المحتملة لندرة المياه ودعت الى ترشيد الاستهلاك من هذه المادة الحيوية ومنعت سقي المساحات الخضراء والحدائق العامة وتنظيف الطرق والاماكن العامة والحمامات الشعبية وورشات غسل السيارات.

هذه التدابير المتخذة الغرض منها الحد من الاستهلاك الجماهيري للمياه لأغراض الحياة اليومية ولم تكن أبدا مدخلا لإعادة بناء سياسات مائية على أسس جديدة .بل لازالت السياسات العامة للدولة المغربية تحفز وتشجع على اعتماد سياسة فلاحية موجهة للتصدير، ما ينتج عن ذلك من استغلال واسع وشبه اجرامي للموارد المائية السطحية و الجوفية وتشجيع نمط سياحي يتسبب في تبذير الماء ويظهر ذلك جليا في مشاريع كبرى ،ملاعب الكولف والمسابح الخاصة وسيتعمق المنحى مع بناء ملاعب كبرى لاستقبال التظاهرات الرياضية الأفريقية والعالمية .والحلول المقترحة من طرف الحكومة تنبني على أسس نيوليبرالية تجعل من الماء سلعة يجري وضعها في يد المستثمرين الكبار لضخ المزيد من الأرباح وجعل الماء وسيلة للتحكم في مصائر الناس ونضالات سكان مدينة فكيك نموذجا لمحاولة خصخصة الماء الصالح للشرب.

أما المبادرة التي أطلقتها الحكومة كبناء محطات لتحلية البحر لا تعدو كونها مكلفة وتتطلب ميزانية ضخمة .ما سيدفع الحكومة الى الاستدانة من مؤسسات مالية دولية كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الافريقي وعقد شركات مع القطاع الخاص في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد المغربي من ضغوطات مالية وارتفاع مستوى الديون الخارجية. وبالتالي ارتفاع الفواتير وحرمان فئات اجتماعية واسعة خاصة الفقراء من المياه المحلاة. ولنا أمثلة ما تزال ماثلة أمامنا عند تفويض تدبير توزيع الماء لشركات أجنبية وما خلفته من كوارث (ريضال في الرباط، أماندس بطنجة وليديك بالدار البيضاء).

إن استمرار سياسة خصخصة الماء وتحويله الى سلعة سيعمق من الاجهاد المائي وستكون له أضرار كبيرة اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتحلية مياه البحر ليس حلا مستداما للمغرب زيادة على كونه يخلف أضرارا تضر بالبيئة والتنوع البيولوجي بسبب تركيز الملوحة في المياه الساحلية وارتفاع تكلفة الطاقة، أضف إلى ذلك تهجير السكان المحليين وتغيير أنماط حياتهم. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني حلولا ناجعة لمواجهة الاجهاد المائي وتبني بدائل تراعي مصالح السكان والتخلي عن النموذج القائم حاليا الذي يكرس استغلال الموارد المائية لصالح الفئات الأكثر نفوذا، والعمل على تعزيز السيادة الشعبية على الماء والحفاظ عليه كملكية مشتركة ،بعيدا عن منطق جعله سلعة يدر أرباحا على الشركات الأجنبية والقطع مع السياسة الفلاحية التصديرية وتبني اصلاح زراعي شعبي وتشجيع صغار المزارعين وانهاء هيمنة الشركات الكبرى المحلية والأجنبية على المياه والبذور والأراضي. مع ضمان التوزيع العادل والمنصف لهذه المادة الحيوية.

خلاصة القول، إن مواجهة الاجهاد المائي الذي يعرفه المغرب والذي أصبح معطى بنيويا و سن سياسة مائية جديدة ،مستدامة بالفعل وضامنة للسيادة في مجال الماء ،يمر بالضرورة عبر القطع مع كل منظور يحول الماء الى سلعة، عبر كف يد الرأسمال الخاص عن الاستثمار فيه، وجعل الماء موردا عموميا مشتركا يدبر من طرف الشعب وتحت الرقابة الشعبية.

بين دولة الحق ودولة القانون أي موقع للمغرب؟

ج. حسن

الحقوق الطبيعية كالحرية والحق في الحياة والكرامة والمساوات متأصلة في الإنسان لا يمكن المساس بها، غير أن الحق مرتبط بالواجب، مما يفرض وجود قوانين تضع حدود الحق بما لا يمس بمصالح المجتمع هكذا تم خلق مفهوم «دولة الحق والقانون» والذي يشير إلى نظام حكم تكون فيه السلطة مقيدة بقانون يسري على جميع المؤسسات والأفراد بما فيها الحاكم دون أي تمييز ويكون القانون من أجل حماية المواطنين/ات من الممارسة التعسفية لأجهزة الدولة، وهدفه الأسمى هو تحقيق العدالة والمساوات بين الجميع بغض النظر عن موقعهم/هن الطبقي أو الجنس أو الدين أو اللون أو توجهاتهم/هن الفكرية والسياسية، لذلك لا يمكن لدولة أن تكون ديمقراطية ودولة الحق في غياب الحريات وقانون يكرس الحقوق وليس الدوس عليها. أما دولة القانون، فهي دولة فيها قوانين حتى وإن افترضنا تطبيقها، لكن لا تحترم بالضرورة حقوق الإنسان، كما هو الشأن في الأنظمة الديكتاتورية التي قد تكون فيها قوانين لكن مجملها لا تهدف إلى حماية حقوق الإنسان واحترامها وإنما حماية الاستبداد. فما هو موقع المغرب من دولة الحق ودولة القانون؟ لتصنيف الدول في مجال حقوق الإنسان والمواطنة. هناك عدة مؤشرات تعتمدها منظمة الم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها وكذلك منظمات مستقلة مختصة في مجال ما، لذلك فإننا نجزم أن الدولة المغربية لا تحترم حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، أولا لأن كل التشريعات فيها منسجمة مع مقتضيات الدستور الممنوح لسنة 2011 اللاديمقراطي شكلا ومضمونا والمواطنين/ات هم مجرد رعايا لا يتمتعون بالمواطنة الكاملة، كما أن جل السلطات ممركزة في يد الملك غير الخاضع للمساءلة والمحاسبة، هذا الدستور اللاديمقراطي، يؤطر كل المؤسسات اللاديمقراطية والتي تنتج مختلف القوانين والتشريعات التي لا يمكن أن تؤدي إلى المساوات بين المواطنين/ات ومنها القانون التكبيلي للإضراب وقانون المسطرة الجنائية على سبيل المثال لا الحصر والامتياز القضائي لرجال ونساء السلطة... الخ والدليل الساطع هو أن المغرب يتذيل الترتيب في كل المؤشرات المتعلقة سواء بمستوى الفقر ومعدل الدخل والعيش الكريم، أو الحق في الصحة أو الحق في تعليم مجاني وجيد بالنسبة للجميع، بل إن مؤشر السعادة يبين أن المغاربة من أتعس شعوب العالم، كما أن حرية التعبير والحق في تأسيس جمعيات وأحزاب مستقلة عن المخزن يعرف تضييقا ممنهجا. إن أي منتقد للسياسات العمومية مصيره متابعة قضائية والتضييق المؤدية في الغالب إلى الاعتقال مثال شباب حراك الريف، طلبة معطلين، المدونة سعيدة العلمي وآخرون، بل والتعذيب الذي قد يؤدي للوفاة كما وقع للشهيدين زروال والتهاني وأخيرا ياسين الشبلي الذي اعتقل أخوه بمجرد إصرار عائلة الفقيد على إجلاء الحقيقة كاملة عن وفاته والأمثلة كثيرة وما الاحتجاجات الأخيرة في مختلف مناطق مغرب الهامش حول مطالب بسيطة كفك العزلة عبر تشييد طرق ومسالك أو توفير طبيب دائم بمستوصف أو مدرسة أو توفير الماء الصالح للشرب للإنسان والحيوان... إلا دليل على أن المغرب أبعد من أن يكون دولة حقوق الإنسان، أما عن دولة القانون فإن الدولة المغربية وخاصة في المرحلة الحالية مع تغول المخزن، فهي لا تنتج فقط قوانين رجعية وتراجعية في مختلف المجالات لحماية مصالح الطبقات السائدة والفاسدين/ات والمفسدين/ات وإنما حتى تلك القوانين على علاتها لا يتم احترام مقتضياتها بل يتم تجاهلها دون الاهتمام بشؤون المظلومين/ات، كحالة عمال وعاملات سيكوم/سيكوميك، كما أن الجزء الأكبر من المقاولات لا تحترم مقتضيات مدونات الشغل على علاتها أمام مرأى السلطات التي لا تحرك ساكنا والتي غالبا ما تتواطأ مع الباطرونا وتعمل على تلفيق تهم واهية للعمال والعاملات من أجل كسر شوكتهم/هن وحالة ياسين الشبلي الذي أصبحت عائلته متابعة قضائيا عوض فتح تحقيق نزيه لإحقاق العدالة ومعاقبة المتسببين في وفاته إضافة إلى حرمان عديد من المنظمات الجمعوية والحزبية من وصولات إيداع ملفاتها القانونية ومنها النهج الديمقراطي العمالي المحروم كذلك من القاعات العمومية المبنات بأموال الشعب... الخ. أما المسؤولون الذين ينهبون المال العام دون أن تحرك النيابة العامة مسطرة التحقيق وإخراج النتائج للعلن في وقت معقول والحكم على من تطاول على المال العام فقد أصبحوا هم القاعدة، وما الفضائح التي تنشر بشكل مستمر حول عديد من الملفات التي تفوح منها رائحة نهب المال العام واستغلال النفوذ ومراكمة الثروات في أوقات قياسية دون أي وازع أخلاقي وتنافي المصالح التي أبطالها وزراء وبرلمانيون وموظفون سامون دون أن تطالهم أي مساءلة إلا ما ندر في إطار حسابات سياسوية ضيقة إلا دليل على أن المغرب بعيدا من أن يكون دولة الحق والقانون. إن تجميد قانون الإثراء غير المشروع من طرف هذه الحكومة والعمل على منع المجتمع المدني من تقديم شكايات حول ملفات تشوبها شكوك حول الفساد ونهب المال العام وجعل ذلك من اختصاص النيابة العامة بشروط شبه مستحيلة إلا دليل على أن الطبقات المسيطرة حاليا مصرة على النهب والاغتناء غير المشروع وعلى تكميم الأفواه والأحكام الصادرة في حق العديد من الصحافيين والمدونين خير دليل. إن التشريعات والقوانين هي انعكاس لنمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج ولموازين القوى، لذلك فنحن لا نتوهم بأن تكون الدولة المغربية في ظل النظام المخزني، ديمقراطية حتى بالمفهوم الليبرالي، غير أن الوضع قد تجاوز كافة الحدود، فرغم توفر البلاد على كل المؤهلات الجيواستراتيجية والخيرات الطبيعية المتنوعة والعديد من المعادن النفيسة التي لا تعرف الجماهير الشعبية من يستغلها ولصالح من ومداخلها في إطار من الشفافية وعلى رأسها مداخل الفوسفاط ومشتقاته، فإن حوالي 20 مليون فردا يعيش فقرا مذقعا، وقد فضحت جائحة كورونا هذا الوضع البئيس، كما أن حالة المستشفيات والمدارس العمومية والأثمنة غير المقبولة للأدوية وللعديد من المواد الأساسية تبين بالملموس استهتار المسؤولين بحق المغاربة في العيش الكريم وفي الحق في الصحة والتعليم المجانين والجيدين، هؤلاء المسؤولون في نفس الوقت يقدمون مختلف التحفيزات للرأسمال من أجل الاستثمار في هذه القطاعات الاجتماعية، ولم تسلم البيئة من هذه المافيا المخزنية. ومخطط المغرب الأخضر مثلا الذي أشرف عليه عزيز أخنوش لما كان وزيرا للفلاحة قدم ملايير الدراهم للرأسمال المحلي والأجنبي من أجل الاستثمار في الفلاحة التصديرية المستنزفة للماء، هكذا تم الإجهاز على حق سكان الجبال في التنمية المستدامة والعيش الكريم وتم تدمير البيئة من خلال الاستغلال المفرط للمياه كما فقد المغرب سيادته الغذائية وأثمنة اللحوم بكل أنواعها دليل على هذا الانحدار والتبعية. إن تحرر الشعوب يتم بالفعل الواعي وبالتخطيط الجيد وبالقراءة العلمية الدقيقة لواقع المجتمع بكل تعقيداته وتفاصيله من أجل التسديد حيث يجب، لذلك فالمطلوب من قوى اليسار الجذري والديمقراطي والحركة الديمقراطية عامة والقوى الحية العمل بدون كلل من أجل تحديد نقط ضعف النظام المخزني العدو الرئيسي لعموم الطبقات الشعبية وترتيب الأولويات للاشتغال عليها وفق أجندة مضبوطة من أجل حلحلة هذا الواقع المزري. فالمعارك الكبرى يبدأ كسبها بكسب معارك صغرى دون الانزياح عن الهدف الاستراتيجي المتمثل في القضاء على النظام المخزني وبناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا واقتصاد وطني متحرر من التبعية للامبريالية والصهيونية لتحقيق استقلالية القرار السياسي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي. إن الشرط الموضوعي من أجل تحريك عموم الجماهير الكادحة متوفر نتيجة الأوضاع المأساوية التي تعيش فيها أوسع الشرائح الاجتماعية، يبقى فقط على المهتمين/ات بعملية التغيير أن يكونوا في مستوى اللحظة السياسية من أجل تحقيق تراكمات نوعية في مجال حقوق الإنسان كلبنات من أجل تحقيق التغيير الجذري.

أن حرية التعبير والحق في تأسيس جمعيات وأحزاب مستقلة عن المخزن يعرف تضييقا ممنهجا. إن أي منتقد للسياسات العمومية مصيره متابعة قضائية والتضييق المؤدية في الغالب إلى الاعتقال مثال شباب حراك الريف، طلبة معطلين،

المعارك الكبرى يبدأ كسبها بكسب معارك صغرى دون الانزياح عن الهدف الاستراتيجي المتمثل في القضاء على النظام المخزني وبناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا واقتصاد وطني متحرر من التبعية للامبريالية والصهيونية لتحقيق استقلالية القرار السياسي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي. إن الشرط الموضوعي من أجل تحريك عموم الجماهير الكادحة متوفر نتيجة الأوضاع المأساوية التي تعيش فيها أوسع الشرائح الاجتماعية.

وحدة اليسار المغربي بين الضرورة والاكراهات

يعيش اليسار ازمة لم يستطع ان ينفك منها طيلة كل مراحل تطوره. تتمظهر هذه الازمة في تشتته وفي عجزه عن فرض نفسه كقوة قائدة ومهيمنة، فكان من نتائجها ان توصلت قوى الإسلام السياسي لاكتساح كل الساحات واستقطاب اتباع ومتعاطفين من أوساط كان من المفترض ان تكون هي البيئة الحاضنة لقوى اليسار. وقد تعمقت هذه الازمة مع انهيار التجارب الاشتراكية واتضحت معالمها بشكل بارز ابان ما سمي «بالربيع العربي» حيث ظهر اليسار مفككا وذيليا، يكتفي برفع الشعارات عوض اقتراح حلول لما تطرحه اللحظة من قضايا ومهام، فاستطاع الإسلام السياسي الذي بدا أكثر تنظيما ان يستفيد من تلك المحطة.
اليوم والعالم يشهد هجوما منسقا وغير مسبوق من طرف القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية، حيث تباد شعوب ويعتدى على سيادة دول ويتم تجريم التضامن مع المضطهدين وتكميم الافواه وخنق الحريات، أضحت مسألة توحيد قوى اليسار مهمة لا تقبل التأجيل.

اليسار بين متطلبات النهوض وتوحيد الجهود وواقع التشتت والصراع

الحسين بوتبغى

ساهم اليسار بشكل بارز في صياغة تاريخ البشرية في القرون الثلاثة الأخيرة بحيث كانت له اسهامات كثيرة وجليلة في الميادين كلها، سواء في ميدان السياسة والاقتصاد اوفي المجال الاجتماعي والثقافي وغيره. لقد استطاع في كثير من الحالات ان يصل للحكم، اكان ذلك بالعالم الغربي والاسيوي او بالعالم العربي والافريقي، وتمكن بفضل برامجه المدروسة بعناية التي تنطلق من الحاجيات الاساسية للشعوب، ان يحقق المعجزات بدول عانت لفترة طويلة من الفقر والتخلف، بحيث استطاعت هذه الدول بفضل القيادة السديدة للتنظيمات اليسارية، والماركسية -اللينينية تحديدا، ان تحقق الانتصارات على أعتى الهمجيات المتمثلة في النازية وان تخرج شعوبا عانت لأمد طويل من الهيمنة الاستعمارية من ظلمات الجهل والفقر. فقد شكلت ثورة اكتوبر البلشفية بهذا الصدد حدثا بارزا في تاريخ الإنسانية حيث بينت قدرة الطبقة العاملة، بقيادة طليعتها الثورية، الحزب البلشفي المستنير بالنظرية الماركسية- اللينينية، على قلب البنيات القديمة للمجتمع الروسي وإرساء اسس مجتمع جديد.

مع سقوط التجارب الاشتراكية، بدءا بالتجربة السوفييتية، دخلت الحركة الماركسية في ازمة عميقة وخطيرة في نفس الوقت. لهذه الازمة أسباب عديدة منها انهيار الانظمة الاشتراكية التي شكلت دعامة وسندا للحركة الماركسية على الصعيد العالمي وكذا هجوم النظام الرأسمالي المعولم الذي لم يكف يوما عن توظيف كل إمكانياته، المادية منها والدعائية/الأيديولوجية، لمحاصرة الحركة بل لخنقها وتشويه اطروحاتها وخلق البلبلة في صفوفها. كما كانت هنالك عوامل داخلية وهي الأكثر تأثيرا وتخريبا، هذه العوامل التي تجسدت في تيارات تحلقت حول شعار «تجديد الماركسية» و «إخراج الماركسية من الازمة» او محاربة « الستالينية والدغمائية» في الوقت الذي تقوم فيه بالهجوم على الماركسية كمنظومة فكرية وكإنجازات اعترف لها بها اشد اعدائها.

لقد برهن التاريخ على ان تطور الماركسية يتم عبر صراع الماركسيين مع اعدائهم اكان ذلك على المستوى النظري او السياسي/ العملي. وبإحرازهم للفوز على هذه الجبهات تتمكن النظرية الماركسية من التطور واكتساب المزيد من الاشعاع والقدرة على التحليل والاقناع. فتطور النظرية الماركسية لم يكن يوما نتيجة عمل عفوي، بل تطلب جهدا مستمرا وصراعا هادفا منظما من طرف الماركسيين، وبهذا الصدد وجب التأكيد على انه ما دامت الامبريالية موجودة فإنها لن تتوانى لحظة عن السعي لتخريب الماركسية. لذلك فالإقرار بان الحركة اليسارية وعلى رأسها الحركة الماركسية تعاني اليوم من ازمة يقتضي القيام بتقدير بشكل صحيح لعوامل الازمة هذه، فانطلاقا مما سيترتب عن هذا التقدير ستتحدد مهام مناضلي اليسار، ومعلوم انه باستمرار الازمة سيستمر معها ضعف اليسار، وتدبدب مواقفه واطروحاته. ومع الضعف التنظيمي والتذبذب في الطرح والمواقف ستتحول معه «الماركسية» او ما تبقى منها الى مجرد خطاب لتبرير ممارسات منحرفة لا تربطها بالماركسية والممارسة النضالية اية صلة. والسؤال المطروح في هذه الحالة هو كيف الخروج من هذا الوضع؟ كيف الخروج من الازمة؟ ان اول شيء يجب القيام به هو الإقرار بوجود الأزمة وبخطورتها، مع العمل على تحديد الدور الذي يقوم به التيار التخريبي من داخل المنظومة باسم التجديد او ما يطلق عليه «محاربة الستالينية» و «الجمود» في الوقت الذي لا يتوانى فيه عن الهدم. فالاعتراف بالأزمة التي تمر بها الماركسية هو في نفس الوقت الاعتراف بأهمية العامل الذاتي في هذه الازمة، والماركسيون المقتنعون بسدادة هذا الطرح عليهم بداية ان يتمعنوا في الأهداف الحقيقية وراء شعار «تجديد الماركسية» الذي يرفعه تيار «ازمة الماركسية» من قبيل «ألثوسير» و «بيتلهيم» الذين يعدون من كبار قادة التيار الذي يرى في ستالين وفي البلشفية عموما سببا لازمة الماركسية ويوجهون سهام نقدهم ليس لتاريخ الماركسية فقط بل أيضا لمبادئها الأساسية. فحسب هؤلاء «المنظرين» من الفلاسفة الجدد ومفكري «ما بعد الحداثة»، الماركسية في نظرهم لا توجد الا عبر قراءاتها المتعددة، فعوض ان ينظروا اليها كمجموعة منسجمة من المبادئ والاطروحات يختزلونها في مجرد «قراءة» وتأويل، وليس كنظرية صاغها كل من ماركس وانجلس ولينين وباقي القادة الشيوعيين. حسب هؤلاء المنظرين فان انهيار الاتحاد السوفييتي يستدعي «تجديد» الماركسية سواء تعلق الامر بالمادية الجدلية وفق ما يراه «ألثوسير» او المادية التاريخية حسب هذا الأخير نفسه وكذا «بيتلهيم» الذين يعرضون السرح النظري الذي ترتكز اليه الاستراتيجية والتكتيك الماركسيتين للنقد بل للهدم، وهذا الخطاب هو نفسه الذي يجتره اليوم اتباعهم وان بصيغ مختلفة.

بخصوص العالم العربي والمغاربي فأزمة اليسار سبقت انهيار المنظومة الاشتراكية. لقد تشكلت فعلا بجل الأقطار العربية أحزاب شيوعية، ومنها أحزاب كبيرة كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوداني. من هذه التنظيمات الشيوعية من استطاع الوصول للحكم كما هو الشأن في اليمن الجنوبي الذي شكل تجربة فريدة، قبل ان تدخل مكوناته في صراع تناحري أدى لانهيار الدولة، انهيار لعبت فيه العوامل الخارجية دورا لا يقل أهمية. بباقي الساحات العربية ظل اليسار متقاعسا وعاجزا عن قيادة الحركة الجماهيرية فاكتفى في عدد من الحالات بمساندة حكومات تشكلت عقب انقلابات العسكر سرعان ما انقلبت عليه وقامت بتصفيته كما هو الحال بالعراق إثر استيلاء البعثيين على السلطة 1968، ونفس الوضع مر منه الشيوعيون بمصر عبد الناصر وبالسودان. لكن الضربة القوية تلقاها اليسار مع تصفية المقاومة الفلسطينية 1970 بالأردن حيث دخلت تنظيمات اليسار في تراجع واضح خاصة مع الهجوم النيوليبرالي بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتأزمت أوضاعه أكثر مع انهيار الاتحاد السوفياتي. واليوم لا يزال هنالك يسار بالساحة العربية لكن في غالبيته محدود العدد، ضئيل التأثير وشبه منعزل جماهيريا. واليسار هنا يراد به كل من يحلم بالتغيير ومناهض للصهيونية والامبريالية وفي مواجهة دائمة للأنظمة الرجعية العربية. وقد انكشفت ازمة هذا اليسار ابان ما سمي ب «الربيع العربي» او السيرورات الثورية العربية حيث اكتسحت الجماهير الشعبية الشوارع، تردد شعارات هي من صميم برامج اليسار، لكن هذا اليسار لم يقو على التقاط اللحظة و الالتحام بالشعب المطالب بالخبز و الحرية و الكرامة. وقد استطاعت قوى الإسلام السياسي التي كانت أكثر تنظيما ان تستفيد من الفرصة المتاحة لها في وقت ظل فيه اليسار منشغلا بصراعاته الداخلية، يكتفي بتسجيل المواقف عوض بلورة خطاب سياسي واجابات دقيقة تكون أكثر استيعابا لطبيعة اللحظة.

بالمغرب وضع اليسار لا يختلف كثيرا عما هو عليه على المستوى العربي. فقد تشكل به حزب شيوعي منذ الاربعينيات من القرن الماضي، حزب ظل لفترة تابع للحزب الشيوعي الفرنسي وبعد الاستقلال بقي بدون تأثير على الساحة السياسية. اما باقي أطراف المعارضة التي تشكل اليسار لفترة ما بعد الاستقلال فقد كانت ذات توجه اصلاحي عاشت على الانقسامات والصراعات الفوقية مع المخزن، ومع ظهور اليسار الماركسي -اللينيني كانت هنالك محاولات لتوحيد صفوفه لكن كلها فشلت، وقد زاد القمع وظروف العمل السري الذي فرض على مكوناته، طيلة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، من توسيع الهوة بين اقسامه. في أواخر التسعينات وطيلة العقدين الاخيرة كانت هنالك أيضا محاولات لتقريب ما تبقى من الماركسيين المغاربة لكن هي الأخرى لم تفضي لنتائج حاسمة.

اليوم اليسار بالمغرب قسمين، يسار جدري يتكون من التنظيمات التي تناضل ضد الرأسمالية وتسعى لبناء مجتمع اشراكي وخلق حزب الطبقة العاملة، ويسار إصلاحي بالنسبة له التغيير سيكون بإدخال تعديلات على النظام القائم، أي بالمرور من الحكم الفردي المطلق الى ملكية برلمانية، ويقترح كوسيلة لتحقيق هذا الهدف الدخول في الانتخابات والعمل بداخل المؤسسات المنتخبة. واليسار بفصيليه الجدري والإصلاحي يتسم بالضعف الكمي والترهل التنظيمي وشبه انعزال عن الفئات الشعبية التي يدعي تمثيليتها. وامام تصاعد صوت الفئات الشعبية المتضررة من الوضع القائم و الهجوم الصهيو-امبريالي الكاسح و تغول النظام المخزني لم يتبقى امام هذا اليسار من خيار سواء ترك الخلافات جانبا و العمل على الانغراس وسط الجماهير الكادحة و بناء حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين، هذا بالنسبة للماركسيين اللينينيين المقتنعين بضرورة الحزب كعامل أساسي في سيرورة بناء البديل الاشتراكي، وعلى باقي التوجهات، بما فيها الإصلاحية، بناء جبهة الطبقات الشعبية التي من مهامها البناء الديمقراطي و استقلال القرار السياسي و الاقتصادي، و هي مهمة ستتعزز ببناء التنظيمات الذاتية للجماهير وتنسيق الجهود بين مكونات اليسار بداخل هذه التنظيمات بهدف ضمان استقلاليتها وتحصينها من كل اختراق او توظيف من طرف المخزن واذنابه.

الحركة الماركسية اللينينية المغربية 55 سنة بعد نشأتها

لقد مرت 55 سنة على تأسيس تنظيميا الحركة الماركسية اللينينية المغربية. عرف الصراع الطبقي بالمغرب خلال هذه الحقبة التاريخية فترات من المد تارة ومن الجزر تارة أخرى، إلا أنه لم يعرف أية هدنة تذكر. من بداية التأسيس الى حدود أواخر الثمانينات، لا وجود لسنة مرت بدون اعتقالات واختطافات ومحاكمات صورية...

لقد تميزت كذلك هذه الفترة من تاريخ المغرب بمراكمة ثروات خيالية من طرف الأقلية بواسطة النهب و الاستغلال و الرشوة، و استغلال مواقع في أجهزة الدولة و النفوذ، و بواسطة الاتجار في المخدرات و الجنس، هذا من جهة ، و في المقابل فقد عم الفقر مختلف أرجاء الوطن، و فقد الملايين من الفلاحين الصغار أراضيهم، و تكدس المواطنون في أحياء من الصفيح، و انتشرت البطالة، و تم التراجع عن المكتسبات الجزئية التي حققها الشعب المغربي بتضحياته غداة «استقلال» 1956 في مجمل المجالات: الصحة، التعليم، السكن، الشغل... مما ساعد على انتشار الفكر الخرافي و «الثقافة» الظلامية، و الإحباط السياسي...

لقد قاوم الشعب المغربي بقيادة التيارات الاتحادية الراديكالية والحركة الماركسية اللينينية المغربية ممارسات الدولة المخزنية في كل أبعادها، ورغم الثمن الباهظ الذي أدته مختلف فصائل المقاومة، فقد تمكنت من فضح النظام داخليا ودوليا، وفرضت إطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين وانتزعت بعض المكاسب أخرى رغم جزئيتها وهشاشتها. لقد سقط العشرات من المناضلين الاتحادين ومن المناضلين الماركسيين اللينينيين من أجل الحرية والكرامة، من اجل مغرب جديد، مغرب الديمقراطية الشعبية في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ع.ف

أولا. الحركة الماركسية اللينينية المغربية نتاج الصراع الطبقي

1 – النشأة.

لقد شكل بروز الحركة الماركسية اللينينية المغربية (مارس 1970 بالنسبة لمنظمة «ب»/ «23مارس» و30 غشت 1970 بالنسبة لمنظمة «ا»/«إلى الأمام») تحولا نوعيا في الصراع السياسي بالمغرب.

يمكن إبراز المرتكزات الأساسية لمرجعية/ بوصلة الحركة الماركسية اللينينية المغربية:

– عجز القيادات الإصلاحية التقليدية على قيادة وتأطير الجماهير الشعبية في نضالها من أجل التحرر من السيطرة الامبريالية ومن النظام المخزني الرجعي.

– غياب التنظيم المستقل للطبقة العاملة المسلح بفكرها الشيوعي لقيادة الجبهة الطبقية المناهضة لنظام البرجوازية الكبرادورية والملاكين العقاريين الكبار، لضمان انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (تشييد جمهورية مجالس العمال والفلاحين الفقراء) على طريق الثورة الاشتراكية (تشييد دكتاتورية البروليتاريا) في أفق المجتمع الشيوعي.

– شكلت الماركسية اللينينية وإسهامات ماو تسي تونغ المرجعية الإيديولوجية للحركة.

– شكل واقع التشكيلة الاجتماعية (مختلف الطبقات المتواجدة وعلاقات الإنتاج السائدة)، وطبيعة التناقضات المحركة للصراع السياسي والفكري... أهم العناصر التي أسست لنظرية: مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية في أفق تشييد مجتمع تنعدم فيه الطبقات الاجتماعية، المجتمع الشيوعي الخالي من استغلال الإنسان للإنسان.

– تبني إستراتيجية العنف الجماهيري الواعي و المنظم (خلافا للعقليات الانقلابية و النخبوية التي كانت سائدة آنذاك في العالم العربي)، و هذا ما تطلب الانخراط الفعلي في الكفاح الجماهيري اليومي: تأطير الحركة التلاميذية بواسطة النقابة الوطنية للتلاميذ، قيادة الحركة الطلابية بواسطة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المساهمة النضالية في الاتحاد المغربي للشغل، ربط علاقات نضالية مع العمال الزراعيين و الفلاحين الفقراء، المساهمة في تأسيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، المساهمة في تأسيس أول لجنة حقوقية لمناهضة القمع في المغرب...الخ

– تسطير الارتباط النضالي ووحدة المصير مع شعوب العالم العربي والمغاربي، وأهمية النضال التحرري الوطني للشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية.

– تسطير الارتباط النضالي والتضامن الأممي مع الحركات العمالية والتقدمية العالمية في مواجهة الامبريالية والرأسمالية.

– تسطير الاستقلال السياسي والتنظيمي والمالي تجاه مختلف التيارات والتكتلات العالمية.

2 - انفجار التناقضات داخل الحركة الماركسية اللينينية.

حوالي سنة بعد تشكيل التنظيم «ب « («23مارس» فيما بعد)، تشكل داخله تيار بزعامة أحمد حرزني («ج»/» لنخدم الشعب» فيما بعد) وأعلن عن انسحابه من التنظيم الأم أواخر 1971.

انقسم تنظيم «23مارس» سنة 1973 الى قيادة «الخارج» وقيادة «الداخل». تعثر التنسيق بين «الى الأمام» و«23 مارس» خلال النصف الأول من1973 قبل أن يستانف التنسيق بين «الى الأمام» وقيادة «الداخل» الى حدود نونبر 1974 حيث توقف بسبب الاعتقالات التي شملت جميع التنظيميات الماركسية اللينينية.

3 - أهم تجارب العمل الوحدوي بين «الى الأمام» و«23 مارس».

– تشكيل لجنة «الوحدة»

– لجنة وحدوية في القطاع الطلابي (تهيئ المؤتمر 14 والمؤتمر 15للاتحاد الوطني لطلبة لمغرب، انتخاب التعاضديات...)

– السهر على اصدار مجلة «أنفاس» القانونية

– السهر على اصدار مجلة «المناضل» السرية وهي موجهة للتلاميذ

– السهر على اصدار مجلة «الى الامام» السرية

...الخ

وقد توقف هذا العمل المشترك بعد بروز تناقضات جوهرية بين «الى الأمام» وقيادة «23مارس» (الخارج).

ثانيا. ماذا «تبقى» من الحركة الماركسية اللينينية بعد 55 سنة من نشأتها؟

برزت داخل الحركة الماركسية المغربية ابتداء من 1971 ثلاث توجهات أساسية:

– توجه يسراوي/»ماوي» تزعمه احمد حرزني. كان يرفض هذا التوجه العمل داخل المنظمات الجماهيرية كالاتحاد الوطني لطلبة المغرب (مقاطعة المؤتمر الخامس عشر 1972)، والاتحاد المغربي للشغل، والنقابة الوطنية للتلاميذ، والاتحاد الوطني للمهندسين، وفكرة إنشاء جمعية حقوقية... وكان يدعو إلى الكفاح المسلح. وسيعرف هذا التوجه فيما بعد بتنظيم «لنخدم الشعب». وقد لم يعد أحد يتحدث عنه.

– توجه يميني تزعمه محمد الحبيب الطالبي. ستتضح حقيقة هذا التوجه سنة 1973 حيث سيعلن من باريس عن ميلاد « 23 مارس» المعروفة وطنيا ب « 23مارس– قيادة الخارج « التي ستتخلى نهائيا عن الاختيارات الأساسية للحركة الماركسية اللينينية. وقد أعطت «23 مارس» «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» التي خرج من رحمها «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» بزعامة محمد الحبيب الطالبي والذي ذاب فيما بعد داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: لقد انسحب محمد الحبيب الطالبي باسم «اليسارية» من الاتحاد لما كان هذا الحزب حزبا مناضلا وعاد باسم «الواقعية» للاتحاد في شكله الجديد لركوب قطار المخزن صحبة عبد الواحد الراضي... لقد لعبت «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» دورا أساسيا في «تجميع» خليط من المجموعات و فعاليات ذات تجارب و مرجعيات مختلفة لتشكيل حزب «اليسار الاشتراكي الموحد».

– التوجه الثالث المتمثل في منظمة «إلى الإمام»، وقد لخصت سابقا أهم طروحاتها، والمتجسدة اليوم فكريا وسياسيا بشكل عام في «النهج الديمقراطي» وفي «النهج الديمقراطي العمالي» حاليا.

ثالثا - وتسقط من جديد الأقنعة.

قلت فيما سبق أن وضعية الجماهير الشعبية عامة قد تدهورت، وأن مسلسل التراجعات في مختلف المجالات يتعمق (الخدمات الاجتماعية العمومية، مكاسب الأجراء النقابية، الحريات العام...) وأن سياسة التهميش والإقصاء والتفقير والبطالة... اختيار استراتيجي بنيوي يستحيل تغييره من داخل «المؤسسات المتخبة» التي تفتقد للمشروعية الشعبية، وللشرعية القانونية: لا يمكن للبرلمان وللحكومة (و حتى لو تشكلت من الأغلبية البرلمانية) المساس بالاختيارات الجوهرية، ولا بالقضايا المصيرية.

إذن، نعيش اليوم واقعا أصبح أسوء من واقع الستينات والسبعينات. فما العمل؟

السؤال موجه للتنظيمات التقدمية والماركسية ولكافة المناضلين الغيورين على مصالح الشعب عامة، ومصالح الكادحين خاصة.

رابعا - المشهد السياسي المغربي بعد 55 سنة من تأسيس الحركة الماركسية اللينينية المغربية

يصعب أن يختلف اثنان حول تدهور وضعية الجماهير الشعبية بشكل خطير في العقود الأخيرة: تدني القوة الشرائية، انتشار البطالة، تراجع خطيرة في الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم... انتشار أمراض اجتماعية مثل التعاطي للمخدرات، والشعوذة، والاتجار في الجنس...انتعاش الزوايا ومواسم «الصالحين» واكتساح الفكر الظلامي أوساط اجتماعية واسعة بما فيها الأوساط «المثقفة»...

مقابل هذا الواقع المر نجد في القطب الآخر أقلية استحوذت على أجود الأراضي الفلاحية، وتطورت بعض الأنشطة الاقتصادية لتلبية حاجيات المستهلك الأجنبي، واستغل العديد من أفراد هذه الكتلة الطبقية جهاز الدولة لنهب المال العام، ومظلتها للاغتناء بواسطة الرشاوى والمتاجرة في اللاقانوني، وبواسطة الامتيازات الممنوحة من طرف المخزن...راكم هؤلاء ثروات باهظة، شيدوا القصور، شيدوا عمارات فاخرة في أهم شوارع المدن تحديا لأحزمة الفقر التي تتكدس فيها الملايين من الكادحين ومن البؤساء والمهمشين...

وقد ضاعف المخزن ثروته الخيالية عبر أخطبوط « المدى» (أونا سابقا) بالأساس.

أمام هذا الوضع الكارثي، نجد استمرار وبأشكال مختلفة الاستمرار السياسي والفكري للاتجاه اليميني الذي جعل كسقف مشروعه نظام الملكية البرلمانية واعتماد بالأساس النضال من داخل المؤسسات المخزنية، ومن جهة ثانية استمرار (بشكل عام) سياسيا وفكريا الاتجاه الثوري الذي يحمل في طياته روح شعار «الى الأمام» «لنبني الحزب الثوري تحت نيران العدو» من توفير الشروط الحقيقية تمكن الشعب المغربي من تقرير مصيره بنفسه...

الخلاصة:

نجد من جهة توسيع خطير لرقعة البطالة التي شملت حتى حملة الشهادات، تدهور وضعية الكادحين، بلترة أهم الفئات الوسطى، وتفقير المجتمع عامة... ونجد من جهة أخرى عالم النهب والاستغلال والرفاهية والبذخ والبذر...عالم الأقلية اللاوطنية المرتبطة بالإمبريالية والحركة الصهيونية وبمشايخ الشرق.

ملاحظة:

لم أشير لعدة مجموعات وحساسيات ماركسية، خصوصا المرتبطة منها بالقطاع الطلابي وببعض القطاعات النقابية « الاتحاد المغربي للشغل، الجامعة الوطنية لتعليم – التوجه الديمقراطي»، وهي تتعاطف أغلبيتها مع تجربة منظمة «الأمام» وتنشط خارج القوانين الجاري بها العمل.

حول اليسار واليسار الجديد ومن اجل تدقيق المفاهيم

التيتي الحبيب

عودة إلى مفهوم اليسار الجديد

يعود أصل هذا المفهوم او هذا النعت الذي التصق بنوع من التيارات الفكرية والسياسية الى مرحلة ثلاثينيات القرن العشرين مع ظهور ما يعرف بمدرسة فرانكفورت. وازداد بروزا مع رحيل وهجرة أبرز قادتها ومنهم هوركهايمر وادورنو وماركيز الى انجلترا والولايات المتحدة الامريكية. وأصبح مفهوم اليسار الجديد رسميا يطلق على اتباع هذه المدرسة (خاصة اوساط الشباب) في جامعات فرنسا وامريكا وبريطانيا...

ومعلوم ان مدرسة فرانكفورت انطلقت في البداية كمشروع لتطوير الماركسية وأدوات ومناهج التحليل، انتهت الى التعارض التام مع الديالكتيك المادي الذي وضع ماركس أساساته وطورها لينين، وتبنت ما سمي ب»الديالكتيك التنويري» الذي يعتمد قانون النفي او النفي السلبي (كما نظر له ادورنو) وانتهت هذه المدرسة الى التخلي عن الماركسية كنظرية للثورة البروليتارية، وسعت الى التوفيق بين الفرويدية والماركسية. وفي الختام وفي إطار الحرب الباردة التحق زعماء هذه المدرسة وعلى رأسهم ادورنو وماركيز كخبراء في الجامعات والمعاهد العليا الامبريالية يقدمون خدماتهم التحليلية والمعرفية للأجهزة العسكرية والأمنية لأمريكا وغيرها ضدا على الاتحاد السوفياتي او الاشتراكية السوفياتية. (معالم الهزيمة / مالك ابو علي)

انتقل مفهوم اليسار الجديد الى المغرب وخاصة بعد ظهور نفس الاتباع في صفوف بعض المثقفين او مناضلين انفصلوا عن تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية. وللتاريخ يلزمنا الافادة بان الحركة الماركسية اللينينية المغربية لم تطلق على نفسها ابدا وصف اليسار الجديد ولم تعتبر نفسها جزء من هذا اليسار الجديد. كانت منظمة الى الامام في برامجها التكوينية الداخلية تصارع اطروحات وانزياحات هيربرت ماركيز. وعلى عكس ذلك اعتبر ت الحركة الماركسية اللينينية المغربية نفسها جزء من القوى التقدمية المتشبعة بالماركسية كتعبير عن ارادة ومصالح الطبقة العاملة في انجاز مهام الثورة ومن منظور وخلفية طبقية واضحة. لكن عندما انسلخ البعض عن هذه التجربة وتخلى عن المنظور الطبقي للتغيير؛ بدأت الدعوة والتحاليل تتجه الى ضرورة اعتماد منطلقات نظرية جديدة (لا زالت هذه الحملة متواصلة الى اليوم في بعض الاوساط) باعتبار ان الطبقة العاملة المغربية غير مؤهلة لقيادة الثورة ولأن التغيير له ادوات جديدة ليست هي تلك التي تطرحها الماركسية وما بالك الماركسية اللينينية لقد تجوزت ولم تعد تفي بالغرض وتجيب على التطورات. وجد هؤلاء في مدرسة فرانكفورت ضالتهم وسندهم في التخلص من النظرة الطبقية للتغيير، ساعدهم كثيرا في ذلك تعثر تجربة الحركة الماركسية اللينينية تحت القمع الرهيب الذي سلطه عليها النظام وكذلك تأثير مخلفات سقوط جدار برلين وما يحمله من معاني وسقوط الرمزيات.

إن الكلام اليوم عن اليسار الجديد بالمغرب تطغى عليه هذه الخلفية أي رغبة التخلص من الارث التاريخي للحركة الماركسية اللينينية والادعاء بأنها شاخت وتجاوزها الزمان (ذهبت ادراجها مع الرياح بسقوط جدار برلين) وإعادة الاعتبار لها ليس إلا اعادة الروح لجثة متفسخة حكم عليها التاريخ. هناك من التيارات الوافدة او المستنبتة على الهامش من يستعجل اقبار التجربة حتى يتسنى له ان يقدم نفسه كبديل عن تجربة الحركة الماركسية اللينينية ويشتغل كنقيض لها بنقله كل الارث المعادي للتجربة الماركسية اللينينية على الصعيد العالمي.

هل حقا هكذا هو الوضع؟ هل حقا هذا هو حكم التاريخ؟

حتى لا نرجع كثيرا للوراء فيما يتعلق بالتجربة التاريخية ببلادنا نكتفي بالوقوف على درس حركة 20 فبراير الذي يقول ان الازمة البنيوية للنظام ببلادنا قابلة للتحول الى ازمة ثورية، لأن الشروط الموضوعية مجتمعة او قريبة من ذلك لكن الشرط الذاتي الذي يسمح للمحكومين برفض سلطة الحاكمين وبالتالي ينظم المحكومين من اجل الاطاحة بسلطة الحاكمين هو شرط غائب او غير مبلور كفاية.

في الجواب على سؤال الشرط الذاتي انقسمت القوى المناضلة الى اتجاهين اثنين: + الاول، اتجاه اصلاحي يخاف من الهبة الثورية ويعتبرها مغامرة قد تعصف بالمغرب وتضعه بين ايدي الاسلام السياسي، ولذلك يسعى هذا الاتجاه الى التحالف مع الاستبداد المتنور مع الرهان على اصلاحه وتحويله الى ملكية برلمانية. يعتبر هذا الاتجاه نفسه هو اليسار ويجادل في يسارية الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وفي نفس الوقت يضع اشتراطات في وجه أي تحالف مع التوجهات الثورية التي يصفها بالمغامرة. يرى هذا الاتجاه الاصلاحي ان الوسيلة الاساسية للنضال هي العمل من داخل المؤسسات، ولذلك يعترف بالدستور الممنوح، ويشارك في الانتخابات عمليا بدون قيد او شرط رغم الخطاب الملقى على عواهنه حول تخليق الحياة السياسية رفعا لكل حرج.

+ الاتجاه الثاني، فهو متشبث بالقطائع التي توصلت اليها الحركة الماركسية اللينينية المغربية وخاصة منظمة الى الامام. يرى هذا الاتجاه ان النظام القائم أجهض معركة تحرر شعبنا من الامبريالية وسيطرتها وهو غير قابل للإصلاح الامر الذي ازداد وضوحا في العقدين الاخيرين، وينطلق هذا التوجه من المبدأ القائل بان التغيير هو من صنع الجماهير وله مضمون طبقي، ويقع على الطبقة العاملة المغربية واجب قيادة هذا التغيير لما تتوفر لها الشروط الذاتية ومنها بناء ادوات التغيير الثوري وعلى رأسها الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الحليفة لأخذ السلطة.

من خلال هذا التشخيص لواقع القوى التقدمية ببلادنا يتضح ان الكلام عن اليسار الجديد بمضمون انخراطه في المنظومة الفكرية والأيديولوجية لمدرسة فرانكفورت او اتباع النظرية النقدية ومشتقاتها « المجددة» للماركسية ومنها الشعبوية اليسارية التي تتبنى خطاب شعب اليسار والحركات الاجتماعية كبديل عن الصراع الطبقي وبناء ادوات التدخل الواعي للطبقات الاجتماعية وعلى رأسها الطبقة العاملة؛ فان هذا المفهوم لليسار لا يمكن تعميمه على مجمل القوى التقدمية المغربية وفي طليعتها القوى الماركسية اللينينية الثورية.

في المغرب شأنه شأن العديد من البلدان يجري اليوم الفرز بين توجهين اثنين: توجه تقدمي اصلاحي، وتوجه تقدمي ثوري. ففي التوجه الاول نجد تيارات كثيرة تبدأ من الاصلاحي القابل للاندماج في بنية النظام وتوجه اصلاحي جدري وتوجهات بين بين. هذه التيارات تعتبر نفسها يسارية بالنسبة للنظام في مواجهة تيارات وقوى اخرى يمينية. هذه التيارات اليسارية تسعى الى بناء خط شعبوي يساري يريد ان يعبر على شعب اليسار تماما كما تفعل الشعبوية اليمينية التي تدافع على قيم اليمين في الدولة وامتداداته داخل الشعب. وهذه التيارات تقبل بان تنعت او تنتمي لما يسمى باليسار الجديد.

أما التيارات التقدمية الثورية فهي في تناقض تام مع النظام وتتكون من توجهات ماركسية وماركسية لينينية وفعاليات او حساسيات اناركية وبعثية/ناصرية..

نقطة ضعف التوجهات الاصلاحية والثورية هي ضعف القاعدة الشعبية والعجز الفادح للتحول كتعبيرات سياسية عن مصالح طبقية وبخاصة الطبقة العاملة المغربية.

تقع نقاط التماس بين التوجهين الاثنين في النقابات والجمعيات الحقوقية والمدنية وفي الحركات الاجتماعية والجبهات الميدانية ...

ما يعتبره اليساريون فرزا وسطهم يعتبره التقدميون الثوريون تفاقم التناقضات بين الاصلاحيين وتعبير عن تعاظم الازمة البنيوية للنظام الغير قابل للإصلاح ويدافع التقدميون الثوريون على وجهة نظرهم من اجل فضح اوهام الاصلاحية وكشف طبيعة النظام الغير قابل للإصلاح بالبت والمطلق. يسعى التقدميون الثوريون الى ارشاد الجماهير الى ان الشعبوية اليسارية تخدم استمرار الاستبداد والاستغلال وأنها تعمل على تلطيف الاستغلال وليس القضاء عليه وعلى سلطة الكتلة الطبقية السائدة.

في اللحظة الراهنة نرى ضرورة كشف وتوضيح المشهد الطبقي والسياسي العام وتوضيح قوانين الصراع الطبقي وما هي الطبقات الاساسية فيه والى اين يتوجه تطور هذا الصراع. هذه الرؤية الطبقية ستمكننا من ازالة هذا الغبار المثار في ساحات جانبية وهامشية عن الساحات والمجالات الحقيقية لحسم الصراع الطبقي.

وحتى نتوخى الكثير من الدقة والموضوعية، لا بد من الاقرار ان القوى التقدمية الثورية تعاني بدورها من الوهن وضعف الايمان بالمصالح الطبقية للطبقة العاملة وبالدور القيادي والرسالة التاريخية الملقاة على هذه الطبقة العاملة.

مرد هذا الوهن وضعف الايمان يرجع لسببين رئيسيين: اولهما ضعف الارتباط والعمل الدائم والمتواصل مع ووسط العمال والكادحين، والثاني وهو عدم ربط الممارسة النضالية بالنشاط والتفكير والعمل النظري حتى توجه النظرية الثورية الممارسة النضالية وحتى ترسخ الممارسة النضالية القناعات ودروس النظرية الثورية.

ولذلك نخلص الى ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي ليلعب ادواره الاستراتيجية كهيأة اركان قيادة الطبقة العاملة في صراعها الطبقي ضد العدو الطبقي الغير القابل للإصلاح سواء من الداخل أو من الخارج؛ وكمربي يعلم المناضلين ويرشدهم، وهو ايضا كطالب للعلم والمعرفة والتربية من الطبقة العاملة ومن الجماهير الشعبية.

ان تجربة شعبنا ودروس حركة 20 فبراير وما رافقها من سيرورات ثورية بالمنطقة والنهوض العالمي للبروليتاريا تؤكد ان التغيير الثوري يقع على كاهل الطبقة العاملة المسترشدة بالماركسية اللينينية، وان هذا المشروع تعرض لمحاولات الاجهاض او التخلي عنه بمبرر انه فشل وان سبب فشله هو ذلك التشبث بالمرجعية الماركسية واعتبار ذلك دوغمائية، بينما التشبث بالمرجعية الماركسية باعتبارها منهجا للتحليل، ونظرية للتغيير الثوري، وتطويرها دون المساس بجوهرها الأساس الذي وضعه ماركس وانجلز. ان البديل عند دعاة تطوير الماركسية هو التخلي عن هذه المرجعية أو تحريفها بالانفتاح على تجارب اخرى عبر العالم ترتكز إلى فكر مدرسة فراكفورت وفكر ما بعد الحداثة.

25/07/2025

> ان تجربة شعبنا ودروس حركة 20 فبراير وما رافقها من سيرورات ثورية بالمنطقة والنهوض العالمي للبروليتاريا تؤكد ان التغيير الثوري يقع على كاهل الطبقة العاملة المسترشدة بالماركسية اللينينية، وان هذا المشروع تعرض لمحاولات الاجهاض او التخلي عنه بمبرر انه فشل وان سبب فشله هو ذلك التشبث بالمرجعية الماركسية واعتبار ذلك دوغمائية

تجارب وحدة اليسار في المغرب وتناقض مقاربة فصائل للوحدة ..

ع.الغني القباج

في البداية لا بد من الوعي بأن الوحدة بين مكونات اليسار التقدمي في المغرب صيرورة نظرية وسياسية وتنظيمية موضوعية وشخصية (subjective)، واستمرت محكومة بالسياق السياسي التاريخي الذي ينتجه النظام السياسي وأزمته التي تجلت أهم ظاهرة من ظواهرها في أزمة الديمقراطية واستمرار نظام ملكية سلطوية منذ الاستقلال الشكلي سنة 1956.

وحدثت تجارب وحدة فصائل اليسار التقدمي الديمقراطي الراديكالي أو الماركسي رغم تناقض تحليلاتها لأزمة النظام السياسي وتناقض مهام صيرورات «تجميع» و وحدة فصائل هذا اليسار. وقد إدى تغييب التناقض النظري والسياسي إلى فشل تحالف «تجمع اليسار الديمقراطي» ووحدة «اليسار الاشتراكي الموحد» و«فيدرالية اليسار الديمقراطي». في حين تميز «النهج الديمقراطي العمالي» ومجموعات تروتسكية و«تيار البديل الجذري المغربي»، بوضوح ماركسي عام يتجاوز الخط الإصلاحي.

وبالتالي، ستتحكم عدة عوامل وتناقضات سياسية وشخصية في «تجميع» و وحدة فصائل اليسار التقدمي الديمقراطي المغربي، وأفرزت، في والواقع الراهن مسارين افتراضيين لكنهما ممكنين:

ا- مسار وحدة الأحزاب الديمقراطية الإصلاحية الجديدة يمثله «الحزب الاشتراكي الموحد» «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، يتأسس على موقف سياسي يؤمن بإمكانية تحقيق تغيير ديمقراطي من داخل مؤسسات النظام السياسي السائد وبإصلاح مؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية، وفق مصالح قياداتها وأطرها البرجوازية المتوسطة. وقد أدى تناقض هذه المصالح إلى انسحاب «الحزب الاشتراكي الموحد» من «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، كما انسحبت مجموعة أطر قيادية ومناضلين ومناضلات تشبثوا باستمرار ب«حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي».

ب - ومسار وحدة اليسار الديمقراطي الراديكالي والماركسي يمثله «النهج الديمقراطي العمالي»، الذي يتميز بانضباط انظري وسياسي وتنظيمي، و«حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي» و مجموعات/تيارات صغيرة تنظيميا، لكنها تتميز بطرحها الفكري وبجرأة سياسية نسبية وبحركية ونضال مناضليها خصوصا في المسيرات والوقفات الاحتجاجية، وهي تنظيمات تتبنى التروتسكية كخط نظري وسياسي وتمثله مجموعات «المناضل-ة» و«التحرر الديمقراطي» و«رابطة العمل الشيوعي»، و«البديل الجذري المغربي» الذي يتبنى الماركسية اللينينية، إضافة إلى مجموعة «اليسار المتعدد» الذي يناشد قوى اليسار الراديكالي لبناء «جبهة سياسية دون فهم التناقضات النظرية والسياسية العامة لهذه الجبهة السياسية». أما مجموعة «البرنامج المرحلي» فلها حضور طلابي قوي في مواقع جامعية. ينضاف إلى هذه المجموعات والتيارات، شتات مناضلين ومناضلات ماركسيين انتموا تاريخيا للحركة الماركسية اللينينية المغربية «23 مارس» و«إلى الأمام» و «لنخدم الشعب»، أو تأثروا بها و خاضوا تجربة الانتماء إلى تنظيمات «الحركة من أجل الديمقراطية» و«النهج الديمقراطي» و«الديمقراطيون المستقلون» و«اليسار الاشتراكي الموحد» ثم، انفصوا عنها.

ترتكز الوحدة، في البداية، بين أحزاب اليسار الديمقراطي الراديكالي والأحزاب الماركسية، في المرحلة الراهنة من الصراع الطبقي، وفق برنامج مضبوط في زمن محدد لحوار علمي يبدأ بنقد ذاتي (ليس للبكاء على أخطاء التجارب الوحدوية في الماضي)، بل لاستخلاص دروس نظرية وسياسية واجتماعية وتنظيمية من تلك التجارب، دروس تؤسس لوضوح نظري اشتراكي عام، مشترك، ولنظرية ديمقراطية وبرنامج ديمقراطي مرحلي، وأشكال وعلاقات تواصل جديدة مرتبطة بتحليل مادي ديالكتيكي ومادي تاريخي للطبقات الاجتماعية ولأشكال الصراع الطبقي.. كل ذلك يجسد البرنامج والخط السياسي الديمقراطي المرحلي. وترتبط هذه الأسس والأهداف ديالكتيكيا بشكل وبنيات التنظيم وأساليب عمل تنظيمي جديدة تستجيب لضرورة تحرر وعي وممارسة الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة، عمال وعاملات وفلاحين وفلاحات كادحين وأجراء وأجيرات كادحين، لتحقيق وحدتهم السياسية التي تتأسس على المصالح المشتركة وتنظيم ديمقراطي يمكنهم من تحرير أنفسهم بأنفسهم وتقرير مصيرهم تنظيم.

و طبيعي، خلال صيرورة الوحدة، وجود تناقضات ثانوية نسبية بين مختلف هذه الأحزاب اليسارية الديمقراطية الراديكالية والأحزاب الماركسية حول قضايا هذه التناقضات النظرية والسياسية والأساليب التنظيمية في بداية صيرورة التحضير للوحدة.

وهي تناقضات تفترض استمرار الحوار الديمقراطي في موضوعاتها بتأسيس مركز أبحاث وإبداع أساليب التواصل حولها بإشراك القواعد لتكتسب الوعي والممارسة الديمقراطية الراديكاليين والاشتراكيين ولتبدع ممارسة نضالها.

تتمحور وحدة فصائل اليسار التقدمي الديمقراطي الراديكالي أو الماركسي، عموما، حول نقد ومناهضة راديكالية للرأسمالية وتحقيق ديمقراطية راديكالية تحقق حاجات ومصالح الطبقات الكادحة و المحرومة، والعمل لتحقيق الصيرورة الطويلة لتحقيق مجتمع المساواة وفق فصاحة مقولة «من كل حسب طاقاته» التي تعني أن كل فرد في المجتمع عليه أن يساهم في الإنتاج والعمل وحياة الجمعنة (Communauté) مساهمة تتناسب مع قدراته الجسدية والعقلية، و«لكل حسب حاجته» والتي تعني أن كل فرد في المجتمع يحصل على ما يحتاجه من السلع والخدمات لتلبية احتياجاته الأساسية وحقه في حياة إنسانية بكرامة، بغض النظر عن مساهمته في الإنتاج .

في حين تؤسس أحزاب اليسار الديمقراطي الإصلاحي خطها السياسي على إصلاح الديمقراطية الليبرالية كي تحقق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويكفي لتحقيق ذلك إصلاح النظام الملكي بالانتقال إلى «ملكية برلمانية» لأنها تؤلف بين «وراثة الملك والسلطة» الديمقراطية. و تتشكل قاعدتها الاجتماعية من البرجوازية الصغيرة. ونعتقد أن شروط وحدتها متوفرة إذا تجاوزت المصالح الضيقة لصفوتها والتزمت بنضال سياسي ديمقراطي يحقق الانتقال من ملكية تنفيذية إلى ملكية برلمانية.

اليسار وتحديات الإعلام الرقمي:
أي مستقبل لتكوين الوعي الطبقي؟

بقلم: حمزة شافعي

لماذا استهدف الكتاب الدول الثلاث: ألمانيا، وروسيا، وإنجلترا؟ ولماذا لم يستهدف دولا أخرى عرفت ثورات سابقة؟

في سياق تطبيق هذا الكتاب على واقع حزبنا، يطرح السؤال نفسه: أين نحن من عمل لينين في كتاب «ما العمل؟» ومن مسار تكوين الطبقة العاملة؟

لقد كان لينين ورفاقه يعتمدون في أدوات التواصل على جريدة إيسكرا، ولاحقا برافدا، وذلك بحكم السياق التاريخي والتطور الإعلامي في تلك المرحلة. أما اليوم، ومع ما يشهده الإعلام من تطور هائل، فإن اليسار لا يزال متأخرا في استغلال وسائل الإعلام وتوظيفها في تكوين الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة، إضافة إلى قصور واضح في تحديث آليات الاشتغال السياسي والتنظيمي.

يطرح السؤال الجوهري هنا: إلى أي مدى يمكن استغلال التكنولوجيا الحديثة في التحريض والتكوين السياسي للطبقة العاملة؟

لقد شهد العصر الحديث قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا، جعلت من العالم قرية صغيرة يمكن التحكم في معطياتها بضغطة زر. وكما هو معلوم، فإن هذه التكنولوجيا الحديثة هي من إنتاج المنظومة الرأسمالية، وقد وظفت لبسط هيمنة هذه الأخيرة على مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحد الذي أصبحت فيه الطبقة العاملة لا تُستغل فقط في مجهودها العضلي، بل باتت أيضا تستنزف ذهنيا ونفسيا.

وفي هذا السياق، تلعب التكنولوجيا، عبر وسائلها الإعلامية، دورا كبيرا في تشكيل وعي المجتمع ونمط تفكيره، فلم تعد الأسرة والمدرسة أدوات أساسية في التنشئة الاجتماعية وصناعة الوعي، بل بات الإعلام يشكل ركيزة محورية في ترويض الرأي العام، وذلك من خلال نمط الاستهلاك الذي يتغذى عليه المجتمع، والتحكم الطبقي الرأسمالي في محتوى المواد الإعلامية. يظهر ذلك جليا في الإعلانات، وترويج ثقافة الاستهلاك، وتمويه الوقائع، والتأثير في اختيارات المواطنين السياسية والاجتماعية، خصوصا أثناء الحملات الانتخابية.

في مقابل هذا المدّ الإعلامي الرأسمالي، يطرح التحدي: كيف يمكن لليسار أن يساير هذا التطور السريع في مجال الإعلام والتكنولوجيا ويوظفه لصالحه؟

من المؤكد أن اليسار المغربي لا يزال متأخرا في هذا الجانب، فرغم تاريخ طويل من الاشتغال السياسي عبر الأندية الثقافية، والورشات التكوينية، والحملات الميدانية، والصحف والمطبوعات، إلا أن هذه الآليات، رغم قيمتها، لم تعد كافية في ظل واقع رقمي جديد. جمهور اليوم يستهلك المادة السمعية البصرية بكثافة، وفي وقت زمني قصير، مما يفرض على اليسار ضرورة التكيف مع هذا الإيقاع.

لقد أصبح لزاما على اليسار أن ينفتح على التكنولوجيا الحديثة، وأن يبدع في استثمار وسائل التواصل الرقمي لإنتاج مضامين ذات جودة فكرية وسياسية، تخاطب وجدان الجماهير وعقولهم في الوقت ذاته. فكما طور لينين إيسكرا وبرافدا لتناسب واقع عصره، وجب اليوم على اليسار أن يطور أدواته الإعلامية، وينخرط بوعي ومسؤولية في الفضاء الرقمي من خلال إنتاج محتوى مرئي ومسموع يرقى إلى تطلعات الطبقة العاملة واحتياجاتها المعرفية.

ولنا في الإنترنت ومواقعه الاجتماعية العديد من النماذج التي نجحت في إيصال صوت المقهورين، وكشف معاناة المقموعين في هذا الوطن الجريح، لعل ذلك يسهم في تنوير وعي الكادحين، ويدفع نحو ولادة وعي طبقي جديد، أكثر جرأة وصلابة في مواجهة الاستغلال.

بناء على ما سبق، إن الحل لا يكمن فقط في التذكير بتاريخ النضال اليساري، بل في الاجتهاد لبناء أدوات بديلة تتماشى مع تحولات العصر، فالانخراط الواعي والمنهجي في الإعلام الرقمي لم يعد خيارا، بل ضرورة تاريخية لبقاء الفكر التقدمي حيا وفاعلا. وعليه، فإن اليسار مطالب اليوم بتكوين أطر قادرة على الإنتاج الإعلامي، والتفاعل مع منصات التواصل بذكاء، وتطوير خطاب يساري جذاب وبسيط دون أن يفرط في عمقه النظري. هكذا فقط يمكن لليسار أن يستعيد زمام المبادرة، ويعيد تشكيل الوعي الجماهيري، لا من خارج الزمن، بل من قلبه.

الجبهةُ الإنسانيَّةُ لمُناهضَةِ الصُّهيونيَّة

أحسب، مثل آخرين غيري من القابضين على جمرة إنسانيتهم من الناس، أنَّ اللحظة التاريخية قد تبلورت، وأنَّ شروط استحقاقها العملي قد نضجت، لشروع قوى الإنسانية الجوهرية بأسرها في تكثيف الجهود، ومواصلة العمل، بدأب ومثابرة وفي شتى المجالات والحقول العلمية والمعرفية، وعبر مدارات الأنشطة الإنسانية جميعاً، وفي شتَّى فضاءات جميع الثقافات، والأوطان، والقارات، والبلدان، من أجل تشكيل الجبهة الانسانيَّةِ لمُنَاهِضَةِ الصُّهيونيَّة.

عبدالرحمن بسيسو

لتكون هي الإطار الكليُّ الجامع، والرَّافعةُ التأسيسيَّة الجوهريَّة، لإطلاق النضال الإنسانيِّ الانعتاقيِّ التَّحرُّري، الشامل والمتكامل، ضدَّ الصُّهيونيَّة بجميع أشكالها، وتجسداتها، وتجلياتها الظَّاهرة، وبشتَّى مظان وجودها الخفيِّ المتجلي بوضوح في أفعال، وتصرفات، وأنماط سلوك عنصريَّة، متوحِّشة وشريرة، ظلت «الصهيونية» تُنكرُ اقترافها، وتنسبها، في أعمها الأغلب، إلى آخرين»، كالبنازية مثلاً، غير أنها أفعال وتصرفات وأنماط سلوك، لا تصدرُ، أصلاً، إلا عن «الصُّهيونيَّة» الواسمة نفسَهَا، عبر أقوالها وأفعالها، بالعنصريةَ والتَّوحش والجشع الأقصى.

فهل لما نشهده من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وضمنها حرب الإبادة الشاملة، والتدمير الحضاري، التي تقترفها المستعمرة الصهيونية الأمريكية «إسرائيل» في فلسطين وبلاد الشرق بأسره، أن تعود، في مرجعيتها الأخيرة، لآيديولوجية غير الآيديولوجية الصهيونية العنصرية المقيتة؟!

وهل يمكن للأفعال، والتَّصرفات وأنماط السُّلوك، العنصرية الجوهر، والموجهة طوال الوقتَ لانتهاك حقوق الإنسان ومصادرة #حرياته الأساسية، أن تتشكل، أو تشرع في التبلور، دونَ تحفيز مباشر مما تنتجه، لتبثه في أرجاء العالم، جمرات الصُّهيونية الخبيثة، الإسرائيلية الأوروأمريكية الصُّنع، من همجيَة عنصرية، ومن خراب قيميٍّ أخلاقيٍّ ووجداني، ومن تدمير حضاريٍّ ثقافيٍّ، ومن مُعاداةٍ مُطلقة للإنسانية الجوهريَّة بأسرها، وبكل تجلياتها في شتَّى بقاع الأرض، ومن سعيٍّ محموم للفتك بهذه الإنسانية، وإبادتها، إنْ هي واجهتْ، بحزم قاطع، السَّعيَ الصهيونيَّ الأمريكيَّ للاستبدادَ بها، ورفضت فرضَ الهيمنة الصهيونية الكليَّة، الشاملة والمطلقة، عليها؟!

وبهذا المعنى التَّوحشيِّ، وتساوقاً مع ما يُؤسِّسُ لاقترافه من غايات إجرامية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجَرائم ضدَّ الإنسانية؛ فإن الصُّهيونية، في عنصريتها الفادحة وفي مُعاداتها المطلقة للإنسانية، إنما تستهدف، بالهتك والفتك والإبادة، جميع «الأغيار»؛ من غير اليهود المصَهْيَنين «المحوْسَلين»، المنضوين تحت راية الصهيونية المتوحشة والمعتنقين آيديولوجتها العنصرية، والمنخرطين في مؤسساتها، وتنظيماتها، وهياكلها، وأجهزتها الإرهابية، الظاهرة والخفية.

وما هؤلاء «الأغيارُ» الذين لا تخفي الصُّهيونية العنصرية مُعاداتها المطلقة لهم، والذين تنزعُ عنهم إنسانيتهم تسويغاً لاستهدافهم من قبلها بجرائم الإبادة، والتطهير العرقي، التي مارستها، والتي لم تزل تمارسها، على يد المستعمرة، والقاعدة العسكرية الإمبريالية الصُّهيونية الأوروبية الأمريكية، المدعوة «دولة إسرائيل» في المقامة إرهاباً وتعسفاً «بلادنا فلسطين» التي تحتلها منذ ما يربو على سبعة وسبعين عاماً من الزَّمان، والتي ستواصل ممارستها في مقبل الزمن القريب في أوطانٍ، وضد بلادٍ وشعوبٍ وأمم وحضارات، عديدة أخرى من أوطَان العالم وبلاده وشعوبهِ وأممه وحضاراته، إلا جميع بني البشر؛ نعم جميع الإنسانيين من بني البشر؛ أي البشرية كلها باستثناء «الكائنات البشرية «الصَّهيونية» المتوحشة»، ولا سيما منها تلك المعْتنقة الخرافات والأساطير «التَّوراتية التلمودية» ديناً أسطورياً تخييلوجياً مشحوناً بعنصرية مقيتة، وآيديولوجية سياسية عنصريَّة بالغة الجشع، والهمجية، والوضاعة، والتَّوحُّش، والفحش.

وتأسيسا على هذا المعيار العنصري التَّمييزي القاطع، سيظل الإجرامُ التَّوحُّشي الإبادي الصهيونيُ يستهدف جميع «الإنسانيين الأصفياء الأسوياء» من بني البشر، أيا ما كانت أعراقهم، أو كانت جذور حضاراتهم، وديانَاتهم، ومعتقداتهم، ومناهج تفكيرهم، وطرائق تعبيرهم عن ذواتهم، ومرجعيات انتماءاتهم الثقافية، والحضارية والآيديولوجية، والجيوسياسية، وألوان بشراتهم، ولغاتهم، ومستوياتهم الحضارية، وأنماط عيشهم، وذلك طالما ظلوا، كإنسانيينَ أصفياءَ أسوياءَ، أوفياءً لإنسانيتهم، فيرفضونَ، باقتناع فكريٍّ مُؤصَّل، وبصلابة وجدانية راسخة، يتأسَّس كليهما على هذا الوفاء، الإذعانَ، بأي حال وتحت أي طرفٍ ووفق أية صيغة، للعنصرية الصُّهيونية المتَّحالفة مع الرَّأسماليَة الغربية الأنجلوسكسونية، الجشعة المتوحشة مثلها، ويُصرُّون على مناهضتها ومواجهتها، بحزم قاطع، على كل مستوى وصعيد، وفي شتىَ الأحيَاز والحقول والمجالات، وعلى جميع الجبهات.

وكذلك ستُواصل «الصُّهيونيَّةُ» المُتوحِّشةُ الجشعة، تصعيد إجرامها في استهداف جميع «الأغيَار»، الذين هم جميع الإنسانيين الأحرار من النَّاس، أي «نحنُ جميعاً»، طالما ظللنا قابضين، بشرف وبسالة إنسانيَّة نبيلة، على جمرات مناهضَتها، والإصرار علىَ مواجَهتها، بعزم واقتدار، وطالما أمعنا في رفض، ومُقاومة، ضلالات، وإغراءات، دُعاة الخضُوع لإملاءاتها لمن يروجون لها في أوَساطنا من «الأذلاء السَّاقطين» من بني جلدتنا من الإعلاميين، والسَّاسة، المُصَهينين المؤدلجين، أو العملاء والجواسيس المأجورينَ، فيما نحنُ نُقاومُ، ببسالة إنسانيَّة متصاعدة ومُنْقطعة النظير، سعيهاً الاستعمَاري المحمُوم، لاحتلال بلادنا، وسرقة موارد أراضينا، واستعبادنا، وتسخيرنا لخدمة «الإمبراطورية الصُّهيونيَّة الرأسمالية العنصريَّة»، أو «إمبراطورية شعب الله المختار»، المزمع الاستمرار في إنشائها، وفي توسيع رقعتها، لتكون مجسدة بـ «دولة إسرائيل الكبرى» التي يُراد لحدودها أن تتجاوز كل ما يمكن تخيله، وذلك عبر فرض هيمنتها الصُّهيونية الإمبراطورية الشاسعة»، هيمنة مطلقة، على بلادٍ العالم بأسره، بما يُؤمِّن، ويؤبِّدُ، تحكمها الكُليَّ، في ماضيه، وحاضره، ومستقبل وجوده، وفي مقدراته، وموارده، ومصائر شعوبه.

عندما تكون فلسطينيًا...

حكاية من وحي النكبة والشتات

عمر فارس

وُلدتُ في ظل مأساة لم اخترها، لا طفولة طبيعية لي، بل نشأة في خيمة لا كهرباء فيها ولا ماء، في ظل ظروف قاسية لا نحسد عليها. الفلسطيني عندما يولد، يُولد لا كطفل فقط، بل كحامل لقضية أمة، كرافد لألم شعب لا يُمحى من ذاكرة التاريخ.

الولادة في الخيمة وهجرة الجولان

ولدتُ في هضبة الجولان، في منطقة سنابر، قرب قرى الزنغريّة في قضاء صفد، حيث كانت عائلتي تعيش قبل أن تُجبر على ترك بيتها وأرضها بسبب الهجمات الإرهاب فية التي شنّتها المنظمات الصهيونية بهدف إقامة دولة عنصرية تقوم على التطهير العرقي، والتي أصبحت تُعرف باسم إسرائيل.

كان والدي مضطرًا لترك أرضه ووطنه تحت ضغط الاحتلال والإرهاب. وُلدتُ لاجئًا، ليس اختيارًا، بل قسرًا فرضته آلة الحرب والاحتلال، فأول منزلي كان خيمة لا تحمي من برد الشتاء ولا من حر الصيف، بلا ماء نظيف ولا كهرباء، ولا أمان

حمل الهم الأكبر

عندما تكون فلسطينيًا، لا تحمل هم نفسك فقط، بل هم شعب مسلوب الأرض والكرامة، شعب تُزهق أرواح أبنائه يوميًا، وقضية يتآمر العالم على دفنها تحت ركام الصمت والظلم.

تولد وفي قلبك مقاومة، وفي دمك كرامة لا تموت، وفي روحك خريطة العودة التي لا تنطفئ مهما طال الزمن وابتعدت عن الزيتون والزعتر.

استشهاد والدي وبداية الرجولة

في الحادية عشرة من عمري، استشهد والدي، فانتقلت من الطفولة إلى مرحلة النضج المبكر، إذ لم يعد لدي وقت للعب، بل للوقوف على قدمي كإنسان يحاول حمل أعباء وطنه.

كان أول كتاب قرأته مذكرات تشي غيفارا، منها تعلمت أن الثورة ليست لحظة غضب عابر، بل طريق طويل من التضحيات والإيمان بالحق، وأن الظلم مهما طال فهو زائل

مدارس الأونروا ونور المعرفة

درست في مدارس الأونروا في ريف دمشق، حيث كان المعلمون فلسطينيين، يزرعون فينا حب الوطن والعودة، ولا ينسون أن يذكرونا بحقنا في فلسطين. كانت تلك المرحلة زمن النهوض القومي وزمن المقاومة الفلسطينية، زمن الكرامة التي لن تُهدَ

ثانوية جودة الهاشمي والوعي الطبقي

ثم التحقت بثانوية جودة الهاشمي في دمشق، التي كانت من أفضل مدارس سوريا، وهناك شعرت لأول مرة بالفارق الطبقي، حيث كان بيننا أبناء الأغنياء، وكان الزي المدرسي الموحد – لباس الفتوة الكاكي – يجسد مظهر الوحدة، رغم الفوارق العميقة.

في تلك المرحلة بدأت أنخرط في العمل التنظيمي والالتزام السياسي، رغم أنه لم يكن موجهاً ضد النظام، لكن النظام لم يحتمل وجود أي نشاط مستقل، فبدأت مرحلة الملاحقات والاعتقالات.

المثابرة رغم القمع

رغم الضغوط، أنهيت الثانوية العامة، وقررت الالتحاق بكلية العلوم في جامعة دمشق، مؤمنًا بأن العلم سلاح في وجه الظلم، وأن المعرفة قوة في معركة البقاء والكرامة.

لكن هذا فصل آخر سأروي تفاصيله في مقال لاحق، لأن ما بعد الجامعة حكاية جديدة من النضال والمنفى والتمسك بالهوية.

الهوية الفلسطينية.. ليست مجرد كلمة

أن تكون فلسطينيًا، يعني أن تملك جذورًا ضاربة في عمق التاريخ، وألمًا لا ينطفئ، وحنينًا لا يموت.

لا تحتاج لتعريف، فالدمعة في عيون أمك، ورائحة الدخان في رسائل الجد، وصورة البيوت التي صودرت، كلها تكفي لتروي قصتك.

مهما كنت بعيدًا، في المهجر أو الشتات، يبقى الوطن في القلب، والعودة حلمًا لا يموت.

عن بوابة الهدف

الجبهة الشعبية تنعي الفنان الكبير زياد الرحباني

نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير شعبنا الفلسطيني واللبناني والعربي، وإلى كل الأحرار والمثقفين والمناضلين في هذا العالم، رحيل القامة الفنية والثقافية والفكرية الكبيرة، زياد الرحباني، الذي غيّبه الموت اليوم، بعد عقود من العطاء المبدع والنضال بالكلمة والموقف والموسيقى والمسرح.

وقالت الشعبية في بيانها الصادر اليوم السبت: «لقد كان زياد الرحباني أكثر من فنان؛ كان ضميرًا وطنيًا حيًا، ومثقفًا مشتبكًا مع قضايا شعبه، منحازًا دومًا للفقراء والمهمّشين، ورافضًا للظلم والاستبداد والطائفية، حمل صوته رسائل الوطن والناس، وجعل من الفن منصة للمقاومة، ومن المسرح مساحة لقول الحقيقة، ومن الموسيقى جسرًا بين الألم والأمل»، مضيفاً أنّ الرحباني شكّل صوتًا فريدًا في وجه القهر والاستغلال والطائفية، وجعل من الأغنية والمسرح والموقف أدوات مقاومة.

وبينت الجبهة، أنّه لم يكن يومًا محايدًا، بل كان منحازًا للفقراء، للناس، لفلسطين، لغزّة، للثوّار الذين لم يطلبوا شيئًا سوى وطن لا يُباع، وحياة لا تُهان.

وتابعت الشعبية: «نودع زياد وغزّة تودّع شهداءها وهو طالما غنّى وعزف لها لصمودها ولقضية فلسطين، وهو يرى أرضها تُسفك وتهدر وتُحاصر، وأطفالها يُقتَلون على مرأى العالم.»، مشيرةً إلى أنّه يرحل زياد الرحباني، في التوقيت الذي يُشبهه: «حين يكون الحزن كثيفًا، والحق محاصرًا والظلم جائرًا، فإن إبداعه سيظل حيًا ولن يموت».

وأوضحت الجبهة «نودّعه وفي القلب حسرة، وفي العقل وصية: «أن يبقى الفن حرًا، والكلمة جريئة، والموقف أخلاقيًا لا يُشترى».

وعبرت الشعبية، عن حزنها العميق لهذه الخسارة الوطنية الكبرى، وتوجهت بأصدق مشاعر العزاء إلى السيدة فيروز، وإلى عائلته الكريمة، وجمهور محبّيه في لبنان والعالم العربي.

وختمت الجبهة: «نودّع اليوم مناضلًا بالكلمة واللحن والموقف، وستبقى أعماله خالدة، تلهم الأجيال المقبلة على طريق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية».

النهج الديمقراطي
الملف
عدد مزدوج : 616- 617
■ من 31 يوليوز الى 3 شتنبر 2025
12
annahjad@gmail.com

تحديات وحدة اليسار في المغرب

عبد السلام الباهي

كلمة الوحدة هي كلمة جذابة، وهي من الكلمات الاكثر تداولا في الخطاب السياسي لليسار المغربي. وإن كانت لا تقتصر عليه وحده. بل نجدها في الخطاب السياسي لمختلف الفاعلين الذين يعتبرون الوحدة رمزا للإجماع وفرض القوة والانسجام.

ظلت الوحدة بالنسبة لليساريين مطلبا يسعى إليه الجميع. والمناداة بها لا تخلو من شحنة عاطفية ووجدانية أحيانا . لكن ما إن يبدأ النقاش حولها حتى تظهر أكبر التخوفات . وتبدأ الخلافات والاختلافات الحقيقية منها والمصطنعة .

الوحدة كلمة في اللغة العربية ، تعادلها في اللغة الفرنسية كلمة Unité ، التي تقابل La solitude . وفي الانجليزية Unity ، التي تدل على الوحدة ، وتقصد بها كذلك وحدة القياس ، ويقال للوحدة السياسية–Poli tical unity .

في اللغة العربية ، الوحدة في معناها اللغوي حسب القواميس ، أصلها من الجذر الثلاثي و . ح . د . وهي مصدر للفعل « وحد » . وتعني أن يكون الشيء واحدا أو منفردا .

وفي الاصطلاح يختلف معناها حسب المجال الذي تستعمل فيه .

في علم النفس تعني الوحدة العزلة والابتعاد عن الناس . وقد تعبر على حالة مرضية .

وهناك العزلة الاختيارية . وتسمى انعزالا أو خلوة . وهي غير العزلة القهرية أو العقابية المفروضة ، التي منها العزلة في زنازن انفرادية تفرض على السجناء.

الوحدانية في الاديان هي الاعتقاد بإله واحد .

وفي العلوم الرياضية والفيزيائية ، الوحدات هي معايير تقاس بها الكميات والكتل والازمنة وغيرها . كالساعة والميتر والكيلو والواط والفولت وما شابه .

في الميدان السياسي الوحدة هي اندماج أو تحالف بين كيانات مختلفة . وكذلك في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، تعني الوحدة التكتل والتقارب والاتفاقات والاعمال الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، أو ذات البعد والهدف المشترك.

بالنسبة لليسار الماركسي والراديكالي في المغرب تكررت محاولات توحيد صفوفه منذ تأسيسه . لكن أغلب المحاولات لم يكلل بالنجاح . وزاد القمع من تعميق أسباب الخلافات وعدم الوحدة .

تكررت محاولات الوحدة في صفوف اليسار الماركسي مع بداية التسعينيات من القرن 20 . خاصة بعد خروج العديد من أطره من السجون . وأغلبهم كرسوا وقتهم لما سمي بعملية التجميع . لكن عوض الانتظام في حزب واحد ، فقد آلت تجربتهم تلك إلى بناء تنظيمات جديدة مختلفة .

لم يستطع مناضلو اليسار لحد الان ، الجواب على سؤال لماذا لم تنجح محاولات التوحيد السابقة ؟ بل البحث في ما هي أسباب الانشقاقات التي تقضي على المجهودات الوحدوية ؟ وهل هي موضوعية أم ذاتية أم هما معا ؟

في العقود الأخيرة ظهرت من جديد دعوات إلى الوحدة ، خاصة منذ انتفاضات 2011 . وتوالت مع تعدد وتصاعد الحركات الاحتجاجية والاجتماعية . لكنها بدورها ظلت تراوح مكانها .

من الناحية النظرية يؤطر عمل اليساريين المفهوم الماركسي للوحدة ، وهو يختلف عن المفهوم الليبيرالي .

المفهوم الليبيرالي يطرح الوحدة في أبعادها القومية أو الوطنية . ولا يلتفت إلى البعد الطبقي . وينادي بالوحدة كشرط للاستقرار . ويقدمها تحت غطاء عدة مسميات . منها « المصلحة العليا » أو « الوحدة الوطنية والاجماع الوطني وتجاوز الانقسامات »

وفي الواقع تستعمل الوحدة في سياقات المنظور الليبرالي والبورجوازي كآلية لتوافق النخب الحاكمة أو المسكة بزمام الامور ، ضد كل التحركات المعارضة لسياسات الحكم أو المناهضة للنظام القائم .

وفي المغرب ظل المنظور الليبيرالي للوحدة والتحالفات يتعايش مع المفهوم السلفي للوحدة والعمل السياسي.

أما في المفهوم الماركسي فنجد أن ماركس كتب في البيان الشيوعي سنة 1848، أن تاريخ كل المجتمعات حتى الآن هو تاريخ صراعات طبقية . وبالتالي فهذه النظرة تفرض نفسها على مفهوم الوحدة نفسه . لأن الوحدة ليست غاية في حد ذاتها . بل هي في النهاية شكل من أشكال العمل والنضال ، التي لا تمكن أن تخرج عن إطار النضال الطبقي الملموس ، وعن الهدف العام الذي هو تغيير النظام الرأسمالي . ونفس المنظور طوره لينين . الذي رأى أن الوحدة يجب أن تكون أداة للتغيير الثوري . وهي في النهاية يجب أن تترجم تحالف الطبقات التي لها مصلحة في تقويض النظام الرأسمالي .

في ظل الثورات الحديثة ، دعت القوى الثورية الماركسية والراديكالية إلى وحدة قوى الثورة ، وتفكيك الانظمة التبعية تمهيدا لضرب الرأسمالية .

في حين ظلت العديد من القوى الاخرى تدعو إلى إصلاحات لا تؤدي إلى تغييرات جذرية في الاوضاع . مما شكل أحد أسباب فشل التحالفات . بل أثر سلبا على الاعمال المشتركة والنضال العام .

ولاتزيد الثورات والانتفاضات المتواترة إلا كشفا للتناقض بين المفاهيم المختلفة في الوحدة . وقد تبدو الحاجة إلى بلورة مفهوم أكثر تطورا ، قد يكون ذا طابع مرن وديناميي أكثر ، و يتخذ عدة اشكال وصور ، حسب التوازنات بين القوى ، وحسب المعطيات والظرفيات التاريخية ؟

وبالنسبة لليسار الماركسي في المغرب ، فإنه بالإضافة إلى ضرورة المناقشات البينية لمفهوم الوحدة على ضوء التجارب السابقة ، يبدو أنه هناك إشكاليات أخرى تطرح ، ولا بد من الانكباب عليها ودراستها .

. الاشكالية الاولى تتعلق بالوحدة بين لحظتي الديموقراطية والمركزية داخل أحزاب اليسار . لأن وحدة الحزب الثوري تؤخذ على أساس مبدأ المركزية الديموقراطية ، كمبدأ تنظيمي رئيسي يحدد كيف يتم بناء الحزب في الفكر الماركسي . ومعنى ذلك أن حرية الرأي والتعبير وغيرها من الحقوق المناضل داخل الحزب ، يجب أن تتم في إطار ما هو جماعي ، أي ما يخدم وحدة العمل الحزبي ، والالتزام الصارم بتطبيق قرارات الهيئات التي تقود الحزب .

. الاشكالية الثانية تتعلق بمفاهيم التحالفات والاعمال الجبهوية والتنسيقية والميدانية المشتركة وعلاقتها بالوحدة . اليسار ظل ينادي بالتحالفات المرنة التي لا يخضع لنفس المنطق الحزبي الصارم . ولكنه في نفس الوقت يتمسك بأن لا تخرج الوحدة عن المنطق العام الذي يحكم نضاله ، الذي هو نضال ضد الرأسمالية والتبعية . وأكبر الصعوبات في هذا النوع من التحالفات تظهر مع الاصلاحيين والاسلاميين .

. الاشكالية الثالثة تتعلق بما كشفت عنه الثورات والانتفاضات الحديثة . ودور الثورة التكنولوجية والمعرفية والرقمنة في تجاوز أشكال العمل السياسي المتداولة والمعروفة . ودور العولمة . وما فرضته وسائل التواصل الاجتماعي من اختراقات . وظهور تيارات فكرية وسياسية عابرة للتنظيمات والاحزاب . وصراعات الأجيال . وظهور حركات جديدة متنوعة ، نسائية وشبابية ، وأشكال ومستويات من التعبير غير مسبوقة . وأدوات التنسيق الافقي التي أصبحت متوفرة . ودور الذكاء الاصطناعي في إذكاء الصراع الطبقي . وتوفير أدوات جديدة للنضال .

في 24/07/2025

تكررت محاولات الوحدة في صفوف اليسار الماركسي مع بداية التسعينيات من القرن 20 . خاصة بعد خروج العديد من أطره من السجون . وأغلبهم كرسوا وقتهم لما سمي بعملية التجميع . لكن عوض الانتظام في حزب واحد ، فقد آلت تجربتهم تلك إلى بناء تنظيمات جديدة مختلفة .

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
الملف
عدد مزدوج : 616- 617
من 31 يوليوز الى 3 شتنبر 2025
13
annahjad@gmail.com

ضرورة وحدة اليسار لمواجهة التحديات

المصطفى خياطي

لا يختلف اثنان حول تدهور وضعية الجماهير الشعبية بشكل خطير، حيث تدني القدرة الشرائية بشكل مخيف و تنامي نسب البطالة و تخريب الخدمات الاجتماعية من تعليم و صحة و تفويت تدبير قطاع الماء و الكهرباء و انتشار احزمة الفقر في المدن بعد استحواذ الأقلية على الأراضي الزراعية و الفرشات المائية.

هذه المظاهر الآن، و بعد مرور 45 سنة على تأسيس منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية ،ما فتئ الصراع الطبقي يشتد و يتنامى، و تراكمت الثروة في يد طغمة استحوذت على مفاصل الدولة و مؤسساتها و استغلتها لتمرير مخططاتها التصفوية خدمة لمصالحها و مصالح الرأسمالية و الامبريالية. و قدمت الجماهير الشعبية و تنظيماتها السياسية و النقابية و الحقوقية التقدمية عدة شهداء و معتقلين. و لم تعد أطروحة الإصلاح من داخل المؤسسات المخزنية ذات جدوى،و تطلعات و أهداف الشعب المغربي صارت واضحة و لا لبس فيها و لا ضبابية. الكرة الآن في ملعب القوى اليسارية والديموقراطية الغير ممخزنة و على رأسها كل الماركسيين. و من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية التي ليست إلا تغيير ثوري، شعبي و ديمقراطي، لا بد من وضع و سلك تكتيكات عملية. و لهذا فإن وحدة اليسار المغربي تُعدّ ضرورة حيوية لمواجهة التحديات التي تفرضها الرأسمالية المتوحشة والعولمة النيوليبرالية، خاصة في ظلّ تفاقم اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمّق الأزمات البنيوية التي يعيشها المغرب. وفيما يلي بعض المحاور التي تبرز أهمية هذا التكتل:

1. مواجهة الهيمنة الرأسمالية و النيوليبرالية.

تعمل السياسات النيوليبرالية على خوصصةو تفويت الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل) وتقليص دور الدولة الاجتماعي، مما يفاقم الفقر والبطالة. وحدة اليسار يمكن أن تشكل قوة ضغط جماهيرية وفكرية لوقف هذه السياسات، عبر:

- الدفع نحو إصلاح ضريبي عادل يجعل الكبار يدفعون نصيبهم.
- مقاومة اتفاقيات التبادل الحرّ التي تخدم الشركات متعددة الجنسيات على حساب الاقتصاد المحلي.
- المطالبة بتعزيز القطاع العام وتحسين الخدمات الاجتماعية.

2. التصدي للتفاوتات الاجتماعية والجهوية.

يعاني المغرب من فوارق صارخة بين الطبقات والجهات، حيث تتركز الثروة في يد أقلية، بينما تعمّ الفاقة في المناطق المهمشة. يمكن لليسار الموحّد أن يطرح بديلاً يقوم على:

- إعادة توزيع الثروة عبر سياسات حماية اجتماعية شاملة.
- دعم الاقتصاد التضامني والتعاونيات.
- إقرار عدالة جهوية حقيقية عبر إصلاح الإدارة والاستثمار العمومي و الوقوف في وجه مسلسل التفويتات و بيع ممتلكات الشعب المغربي.

3. مواجهة النظام السياسي القائم.

توحّد اليسار قد يُشكّل رافعة للإصلاح الديمقراطي، خاصة في ظل هيمنة النخب التقليدية واحتكار القرار. وهذا يتطلب:

- بناء تحالفات واسعة مع الحركات الاجتماعية (النقابات، جمعيات الشباب، الحركة النسائية...)،و تشكيل جبهات للنضال على أرضية مطالب مادية و ديمقراطية وطنيا و محليا، و التوافق على حد أدنى من الملفات المطلبية و توحيد النضالات العمالية والشعبية لفرضها من أجل إعادة الجدوى للنضال الوحدوي.
- النضال من أجل دستور شعبي ديمقراطي يضمن فصل السلط ويحدّ من الفساد والاستبداد.
- تعزيز المشاركة الشعبية عبر اللامركزية الفعلية والديمقراطية الشعبية التشاركية.

4. التحديات الداخلية لوحدة اليسار.

لكن تحقيق هذه الوحدة يواجه عقبات داخلية، مثل:

- الانقسامات الأيديولوجية بين التيارات (ماركسيين، اشتراكيين ديمقراطيين، تقدميين...)،و ضرورة وضع أطروحات ذات مرجعية و ووضوح فكري.
- تنافس الزعامات وغياب الثقة بين الأحزاب.
- ضعف التواصل مع القواعد الشعبية، مما يُضعف التأثير الجماهيري.

لا يمكن لليسار المغربي أن يكون فاعلاً دون تجاوز انقساماته التاريخية وبناء مشروع مشترك قائم على:

- برنامج موحّد يدمج المطالب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية تحت لواء جبهات ميدانية في أفق تشكيل جبهة الطبقات الشعبية.
- أشكال نضالية مشتركة (تحالفات ، تنسيقيات نقابية وحدوية حملات ضغط).
- خطاب تواصلي واضح يربط بين هموم الشعب (غلاء المعيشة، البطالة، الحقوق والحريات) والنضال ضد النظام الرأسمالي و التحريض ضده.

فقط عبر الوحدة يمكن لليسار أن يصبح بديلاً ذي مصداقية يُعيد الأمل في تغيير حقيقي، بدلا من التشرذم الذي يخدم استمرار هيمنة البرجوازية والنخب المهيمنة.

نماذج من تجارب التجميع او تقريب مكونات اليسار

أ.ز

1. الاطارات الوحدوية لليسار

عرف عقد نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي، تحولات كبرى تميزت بالتحولات الديمقراطية في العديد من اقطار العالم، وانطلاق نقاش من أجل تجميع القوى المنحدرة من تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية ، من أجل خلق إطار سياسي موحد، افضت سيرورة النقاشات إلى تشكيل: «النهج الديمقراطي»، في 15 أبريل 1995، كتنظيم سياسي علني يعتبر نفسه استمرارا لتجربة الحركة الماركسية - اللينينية المغربية، وخاصة منظمة «إلى الأمام»، وأن مهمته المركزية هي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وسينتزع حقه في الوجود القانوني سنة 2004. تأسيس «اليسار الاشتراكي الموحد» من خلال اندماج «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» وإحدى المجموعات المنحدرة من تجربة القاعديين («الديمقراطيون المستقلون») وأخرى من تجربة الحركة الماركسية اللينينية («الحركة من أجل الديمقراطية») وقد التحق به تيار «الوفاء للديمقراطية» ليشكل «الحزب الاشتراكي الموحد».

في يناير 2005 ، تم التوقيع على ميثاق تأسيس تجمع اليسار الديمقراطي والذي يضم المؤتمر الوطني الاتحادي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، اليسار الاشتراكي الموحد، النهج الديمقراطي والوفاء للديمقراطية. قبيل الانتخابات 2007 سيتشكل تحالف اليسار الديمقراطي بين الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي، وسيتطور هذا التحالف إلى مستوى فيدرالية اليسار الديمقراطي في يناير 2014، حيت تنفرد الفيدرالية بالتقرير في ثلاثة قضايا: مسألة الوحدة الترابية، المسألة الدستورية والانتخابات مع احتفاظ كل حزب باستقلاليته التنظيمية ووضعيته القانونية. كما ستبقى علاقة الفيدرالية بالنهج الديمقراطي، في حدود التنسيق حول القضايا الحقوقية والاجتماعية، دون أن ترقى لمستوى التنسيق السياسي بدعوى تباعد المقاربات حول القضايا الثلاث التي تلتف حولها الفيدرالية.

تم تدشين حوارات وموائد مستديرة بين النهج الديمقراطي ومجموعات مناضلين ماركسيين، حول الضرورة الملحة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، باعتبار هذه المهمة كانت ضمن الأولويات التي تأسست من أجلها الحركة الماركسية اللينينية المغربية، و التي مازالت مستمرة لحد الان.

2. نماذج من الجبهات الموحدة

ان فشل تجمع اليسار الديمقراطي راجع، لتباين واضح في قضايا اساسية مما ادى الى صعوبات في التنسيق بين المكونات اليسارية المعنية، ولتفكيكه قبيل انتخابات 2007 و تشكيل تحالف اليسار الديمقراطي. وتم تأسيس الجبهة الاجتماعية المغربية في 28 دجنبر 2019 من طرف عدد هام من الهيات الديمقراطية منها مكونات فدرالية اليسار الديمقراطي و النهج الديمقراطي و الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و الجمعية المغربية لحقوق الانسان و الجامعة الوطنية للتعليم/ ت د و بعض التنسيقيات (الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد...)و تمت المصادقة على برنامج للمبادرات النضالية المشتركة ووثيقة حول الهيكلة التنظيمية. كما نظمت مبادرات نضالية (وقفات لتخليد ذكرى 20 فبراير، احياء اليوم الدولي للقضاء على الفقر 17 اكتوبر...)، على مدى 28 شهرا، من نهاية دجنبر 2019 الى نهاية ابريل 2022. وتعرف حاليا خفوت في انشطتها، وعلى القوى المناضلة احيائها وتطويرها، خصوصا مع تدهور الاوضاع المعيشية للجماهير الشعبية.

وفي ظل نهوض جماهيري غير مسبوق ابتداء من حركة 20 فبراير سنة 2011 التي اعتقد البعض أنها ستنطفئ ، في حين استمرت بأشكال مختلفة ببعدها السياسي والاجتماعي في عدة مناطق، بما فيها حراك الريف، زاكورة، جرادة.... و التي انخرطت فيها تنظيمات اليسار، كما لعبت دورا هاما في إذكاء جذوتها، ساهمت فيها كذلك منظمات إسلامية، خاصة «جماعة العدل والإحسان»، وكذلك اتجاهات داخل الحركة الأمازيغية. وتوحد اليسار في العديد من التنسيقيات، الفئوية أو الموضوعاتية (التعليم، القضية الفلسطينية...) أو حول مشكل محدد (الحركة ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء وندرة مياه الشرب، وضد الاستيلاء على الأراضي الجماعية...)، وغيرها من الحركات الشعبية. ويجب الاشارة الى ان العمل المشترك يتم كذلك في منظمات جماهيرية حقوقية ونقابية لا يستهان بها(«الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، و الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» و الاتحاد المغربي للشغل»و النقابة الوطنية للتعليم /ت.د...

كما يحضى الشعب الفلسطيني في مواجهته للعدو الصهيوني بدعم الشعب المغربي الدائم لقضيته التي يعتبرها قضية وطنية، و لمواجهة كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، و ايمانا بان النضال الوحدوي لا محيد عنه لشعوب المنطقة و شعوب العالم، فان الامر فرض ضرورة توحيد القوى الحية الداعمة للشعب الفلسطيني في جبهة وطنية شعبية تعمل على تنسيق الجهود لمقاومة كل انواع التطبيع: الجبهة المغربية لدعم فلسطين و مناهضة التطبيع التي تأسست سنة 2021، و كذا الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب كنواة لمناهضة الامبريالية و الصهيونية العالمية.

يمكن القول ان وحدة اليسار ضرورة موضوعية وتاريخية لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية، من الضروري العمل على بناء جبهة ديمقراطية يشكل اليسار عمودها الفقري يتمثل هدفها في تأمين المسار للبناء الديمقراطي بعد التحرر، وتضم القوى الديمقراطية، والسياسية والنقابية والحراكات الشعبية.

أي مداخل لتجاوز تشتت اليسار المغربي؟

يتطلب موضوع «وحدة اليسار» أبحاثا عميقة ومعمقة تقف عند نشأة التركيبة الطبقية لأحزابه ومساراتها منذ الاستقلال الشكلي، حتى يتم استبيان أسباب هذا التشتت الذي أصبح وكأنه قدر محتوم وبالتالي إيجاد طرق ومخططات بتجاوز هذه الحالة المرضية وتوفير على الأقل شروط خلق جبهة يسارية واسعة لمواجهة الإمبريالية والصهيونية وخادمهما النظام المخزني الرجعي وخلخلة موازين القوى في أفق جعل عموم الجماهير الكادحة تتملك مصيرها بقيادة الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين. للوقوف عند هذا التشتت وسبل تجاوزه، في نظري يجب تقسيم اليسار المغربي إلى نوعين رئيسيين: اليسار الإتحادي ذو مرجعية عروبية قومية بنفحات اشتراكية غير واضحة ثم اليسار الشيوعي ذو مرجعية ماركسية، لكن الذي لم يستطع تبيئة فكره بشكل واسع في أوساط عموم الجماهير الكادحة.

ج. حسن

1- اليسار الإتحادي، خرج اليسار الإتحادي من رحم حزب الاستقلال، هذا الحزب الذي بني من أجل الدفاع من مصالح قياداته المتمثلة أساسا في البرجوازية المدينية، ذو مرجعية هجينة، العروبة والإسلام، متنكرا لطبيعة ساكنة المغرب ذات الأغلبية الأمازيغية وذلك تقربا من القصر وكذلك «الوطنية» التي استغلها للتفاوض مع الاستعمار للحفاظ على مصالح قياداته والطبقات الملتفة حوله ولأدلجة الشعب المغربي الكادح، لذلك هذه المكيافيلية المقيتة والانتهازية السياسية لحزب الاستقلال، لا يمكن إلا أن تؤثر على الحركة الإتحادية المنبثقة منه، فخروج الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، ليس سببه وضوح إيديولوجي واستراتيجية سياسية وإنما مرده إلى اختلافات سياسية ظرفية وإلى صراعات ذاتية وشخصية عن الأحق بقيادة الحزب، وبقيت التركيبة الطبقية لاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولمواقع قياداته في أجهزة الحزب ونقابة إ م ش وغيرهما وغياب الوضوح الإيديولوجي، رغم ميولاته اليسارية إحدى مسببات انشطاره مرة أخرى، ثم خروج الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية من رحم الإتحاد الوطني أو ما يسمى جناح الرباط، بسبب اختلاف التقديرات السياسية بين القيادات في غياب أي دور للأعضاء والعضوات والأنصار، ففي الوقت الذي كان الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية يدعي أن الانفصال جاء بسبب الوضوح الإيديولوجي للحزب الجديد آنذاك، سيفند مؤتمره الاستثنائي سنة 1975 إدعاءاته بعدما تم رفض التقرير الإيديولوجي الذي حضره الشهيد عمر بنجلون الذي أكد فيه بوضوح تبني الإشتراكية العلمية كمنهج للتحليل ونظرية للتغيير، هذا الرفض ستظهر خلفياته في اجتماع اللجنة الإدارية للحزب في ماي 1983 حيث سيطرح مفهوم «المشروعية الجماهيرية»، عوض «المشروعية النضالية» لإغراق الحزب بالأعيان وبالتالي إفراغه من أي مضمون كفاحي وبالتالي خلق وكالة حزبية، تستخدم الجماهير عوض خدمتها للتفاوض مع المخزن لتحقيق مكاسب شخصية بعيدا عن هموم المواطنين/ات المكتوبة بنيران السياسات المخزنية اللاشعبية واللاديمقراطية، في هذا السياق سيخرج حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي بوضوح إيديولوجي أكثر وبدينامية نضالية مهمة، لكن بالتعالي عن الجماهير ومحاولا نسب كل النضالات والمكتسبات الجزئية التي حققها الشعب المغربي لنفسه، هذه العقلية المتعالية التي ورث جزء منها من تاريخه جعلته يعيش عزلة، لم يستطع الخروج منها، أما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فبعد، 8 ماي 1983، بقي يحمل في أحشائه كل تناقضاته وأمراضه، خاصة بين جناح نوبير الأموي القيادي بكدش واليازغي نائب الكاتب العام والمسؤول عن التنظيم، هذا التناقض سيفجر مجددا الحزب بعد قولة عبد الرحمان اليوسفي «أرض الله واسعة» والتي أفضت إلى انفصال المؤتمر الوطني الإتحادي بدون أي مبررات سياسية، عدا بعض الاختلافات الشخصية، هذا الحزب الذي تأسس بدون أي مرجعية إيديولوجية واضحة، عدا ادعائه كونه يمثل الحركة الإتحادية الأصيلة كما يدعي آخرون، بعد ذلك سيخرج كل من الحزب الاشتراكي بقيادة بوزبع وكذلك الحزب العمالي بقيادة بنعتيق كلاهما قياديان في كدش. هكذا من خلال هذه الكرونولوجيا المختصرة، نبين أن تاريخ الحركة الإتحادية هو تاريخ التقسيم والتشتت بدون أي مبررات موضوعية، بل فقط من أجل مصالح ضيقة لمجموعة من قياداتها باستثناء حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي، الذي كان طرد أعضاءه، سببه الغموض الإيديولوجي والميوعة السياسية للقيادة المنفذة داخل الإتحاد والنضال من أجل الوضوح الإيديولوجي والصرامة التنظيمية والسياسية لأعضاء اللجنة الإدارية آنذاك.

...أمام هذه الأزمة قام النهج الديمقراطي بمبادرة تجاه مجموعة «التحرر» التروتسكية ومجموعة الخيار الديمقراطي «خيدق» التي لم تساير المستقلين في مسارهم ونظمت أيام دراسية مشتركة بالبيضاء لكن لم تتطور الأمور كما سطر لها، أمام هذا الوضع فما هي بعض مداخل تجاوز حالة تشتت اليسار المغربي كلبنة لتوحيد اليسار على المستوى الإقليمي والدولي.

الحركة الشيوعية المغربية

خرج الحزب الشيوعي المغربي من الحزب الشيوعي الفرنسي، وسيعرف تغييرات في الإسم وصولا إلى حزب التقدم والاشتراكية بسبب التضييق المخزني لكن بوضوح إيديولوجي، لكن بالتبعية لهذا الأخير وللحزب البلشفي آنذاك. هذه التبعية، جعلته يتخلف في ملف المطالبة بالاستقلال وبعد ذلك بالمهادنة مع النظام المخزني، مما دفع بعديد من مناضليه الثوريين خاصة بعد هزيمة 1967 إلى الانسحاب منه وخلق تنظيم جديد تحت اسم «أ» كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة «ب» التي انشقت عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن ما يسجل لهذا الحزب هو أنه بقي عامة موحدا حتى الألفية الأخيرة بعدما فقد هويته وأصبح كذلك مجرد حزب للأعيان، حيث انشقت عند مجموعتان:

المجموعة الأولى ستؤسس حزب جبهة القوى الديمقراطية بقيادة التهامي الخياري الذي ليس سوى رقم إضافي في المسرح السياسي بدون أي قيمة مضافة ومجموعة «لا زلنا على الطريق» التي ادعت أنها وفية لتاريخ وهوية الحزب، لكنها ستتلاشى وبقي أعضاؤها مجرد مثقفين/ات يتحسرون على هذا الواقع السياسي دون أي مساهمة ميدانية لتغييره.

في ظل هذا الواقع المتسم بالتشتت والانقسامات حاولت مجموعتا «أ» و«ب» منذ ميلادهما سنة 1970 على إيجاد سبل الوحدة من خلال نشرات مشتركة ولقاءات متكررة، لكن هذه العزيمة المشتركة اصطدمت إما باختلاف التقديرات السياسية خاصة بعد الاعتقالات الأولى سنة 1972 وكذلك بالقمع الأسود الذي مارسه النظام، لكن بقيت العلاقات الرفاقية سائدة وكانت وحدة اليسار، خاصة الماركسي اللينيني هم كل مجموعة حتى من داخل السجون، هذا الوعي بأهمية وضرورة وحدة اليسار الجذري سيظهر من جديد خاصة بعد خروج عديد من المعتقلين السياسيين من السجون وعودة العديد من المنفيين، وتم إطلاق مبادرات عديدة، حتى محطة بوزنيقة التي انبثق عنها «حزب اليسار الإشتراكي الموحد» الذي ضم كل من منظمة العمل، والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون وما يسمى الفعاليات اليسارية، في حين رفض المناضلون الذين سيؤسسون النهج الديمقراطي الإندماج بسبب اختلافات كثيرة حول تقدير المرحلة السياسية والمرجعية الفكرية، لكن استمرت محاولات التجميع والتي وصلت إلى «G4» الذي ضم كل من النهج د، واليسار الإشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي، ومجموعة الوفاء الديمقراطية، وضعت لهذا التجمع وثائق حول مختلف القضايا، بل سيلتحق حزب المؤتمر الوطني الإتحادي ليصبح «G5»، لكن من جديد سيتم انتهاك ميثاق هذا التجمع وسيتم التركيز على نقط الاختلاف عوض نقط الإلتقاء، هكذا فشلت مرة أخرى محاولة تجميع اليسار المناضل في أفق وحدته حول مرجعية إيديولوجية واضحة وبرنامج سياسي واضح يربط جدليا وبشكل خلاق بين المشروع المرحلي والمشروع الاستراتيجي المتمثل في بناء مجتمع اشتراكي بقيادة الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

أمام هذه الأزمة قام النهج الديمقراطي بمبادرة تجاه مجموعة «التحرر» التروتسكية ومجموعة الخيار الديمقراطي «خيدق» التي لم تساير المستقلين في مسارهم ونظمت أيام دراسية مشتركة بالبيضاء لكن لم تتطور الأمور كما سطر لها، أمام هذا الوضع فما هي بعض مداخل تجاوز حالة تشتت اليسار المغربي كلبنة لتوحيد اليسار على المستوى الإقليمي والدولي.

من خلال هذه اللمحة المختصرة لتاريخ اليسار المغربي أرى التركيز على ما يلي:

- وضع شرط الوضوح الإيديولوجي لأي عمل وحدوي.
- استقلالية القرار السياسي لأي تنظيم يريد المساهمة في هذا التوحيد أو التكتل.
- تجاوز تضخيم الذوات، خاصة للقيادات طبقا للأخلاق الشيوعية.
- التأكيد على العمل الوحدي القاعدي، عوض البناء الفوقي.
- التأكيد على ضرورة التزام قواعد كل تنظيم في النضالات الجماهيرية، خاصة المتبناة من طرف قيادات التكتل، وجعل مسطرة المحاسبة الرفاقية بين هذه التنظيمات آلية تنظيمية لتطور أداءنا النضالي ولمحاسبة المتخلفين/ات مع التركيز على النضالات العمالية ومغاربة الهامش.
- التركيز على النقط المشتركة المتفق حولها وتفادي تناول القضايا الخلافية إن وجدت.
- التفكير في قنوات إلكترونية لهذا التكتل من أجل حشد الدعم الجماهيري لهذه التجربة وخاصة الشباب وعموم الكادحين/ات بخطاب بسيط لكن بمضمون يستهدف مناهضة الفساد والاستبداد وتنظيم حلقات بها حول مختلف القضايا التي نناضل من أجلها.
- خلق أشكال تنظيمية مرنة لتدبير هذه المعارك ودائرة للتكوين السياسي من أجل إنجاح عملية التكتل في أفق الوحدة.

في وحدة اليسار

في البدء لابد من كلمة شكر للرفاق في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي، التي دأبت على إنفتاح دائم على آراء ووجهات نظر مختلفة من مناضلين يساريين، هذا العرف الذي اعتادت عليه الجريدة بدوره شكل من أشكال دعم النقاش والحوار من أجل وحدة اليسار.

ت. ج.

تجدر الإشارة أن الحيز المسموح به في هذا العدد، وحتى يفتح المجال لآراء أخرى، لا يسمح بتناول موضوع وحدة اليسار بتحليل وتشخيص واقع الصراع الطبقي في المغرب وواقع اليسار وتاريخه وتراكمه السياسي ودوره البارز والأساسي في الصراع السياسي ضد النظام القائم، هذا الصراع الذي قدم فيه اليسار آلاف التضحيات وقوافلا من الشهداء، واغتيالات سياسية واختطافات، ومعتقلين سياسيين بقرون من السجن.

لذلك سأحاول التركيز على محورين أساسيين الأول في معنى اليسار الفعلي، والثاني في وحدة اليسار حول برنامج سياسي، الذي المفروض أن يناضل عليه.

ولنفس الاكراهات السابقة لا يمكن تناول مفهوم وفلسفة اليسار وظهوره كجبهة مناهضة للسيطرة والاستغلال الطبقي والإمبريالي، وسعيه لإقامة نظام نقيض عادل، ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان.

وفي بلدنا يمكن إختزال اليسار بعد تحولاته وسيرورته التاريخية، وبعد انصهار جزء منه، حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي وتمخزنهما واندماجهما في الدولة الطبقية المخزنية، في تيارين يساريين:

× يسار ديمقراطي ذو أفق إصلاحي، الممثل في فيدرالية اليسار والاشتراكي الموحد، مع تيارات متفرعة عنهما لا تختلف عنهما كثيرا، يتبنى إستراتيجية النضال الديمقراطي في إصلاح النظام من داخل مؤسساته عبر الانتخابات، أو ما يسميه ضد سياسة الكرسي الفارغ، مع الإحتفاظ لنفسه بتحرك ميداني للضغط لتحقيق برنامجه، وسقف نضال هذا التيار لا يتجاوز الديمقراطية البورجوازية الليبرالية، ترشيد النظام السياسي المطلق إلى نظام ملكية برلمانية، في إطار نفس بنية النظام الرأسمالي الطبقي.

× اليسار الجذري الماركسي اللينيني، ذو الأفق الثوري، بشكليه المنظم وغير المنظم، حزب النهج الديمقراطي العمالي، وباقي مناضلي الحركة الماركسية اللينينية، يؤمن بالتغيير الجذري

للأوضاع القائمة، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الإشتراكية.

اليسار المغربي بشقيه الإصلاحي والجذري، له وجود مهم داخل الإطارات النقابية والجمعوية، كنقابة إ ت م ش، الكدش، التوجه الديمقراطي، النقابة الوطنية للتعليم العالي، أوطم، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والجمعية المغربية لحماية المال العام.

وحدة اليسار ضرورة تاريخية ملحة، كانت شعارا لكل التنظيمات والمناضلين، آن الأوان للإشتغال عليها وتنزيلها على أرض الواقع، وذلك باطلاق نقاش دوري ومستمر حول مجمل القضايا الفكرية، السياسية، والأشكال النضالية، بتسطير برنامج سياسي كحد أدنى للنضال، يستجيب للمرحلة:

النضال على المشترك لوقف الهجمة الشرسة على الجماهير الشعبية في الصحة، التعليم، التشغيل، السكن، الدفاع عن المدرسة العمومية و القدرة الشرائية للمواطنين، النضال على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية والحريات، دعم الحراكات الإجتماعية والإنخراط فيها، ودعم نضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والطلبة والمعطلين.

تقوية وتعزيز النضال الوحدوي بين مكونات اليسار في الجبهة الإجتماعية المغربية، وتفعيلها وتوسيعها بإنضمام التيارات اليسارية المناضلة، وتوسيع مطالبها لقضايا سياسية و مجالية، وبين الشبيبات اليسارية والفصائل الطلابية من أجل إعادة هيكلة أوطم.

دعم نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، والانخراط في الإطارات الجماهيرية والنقابية، مع تقوية الواجهة الإعلامية والثقافية وخوض صراع إيديولوجي من أجل قيم الحداثة والعلمانية.

ترك القضايا الخلافية المعروفة، التي لا يجب أن توقف مسيرة اليسار في تنسيق أو تحالف قوي، كالملكية البرلمانية، قضية الصحراء، الإنتخابات والاسلام السياسي، ومناقشتها لإيجاد تفاهمات حد أدنى مشترك.

بالنسبة لليسار الماركسي اللينيني، فمهمته المركزية التاريخية الملحة المؤجلة منذ عقود

هي الإنخراط والنضال من اجل بناء الاداة الثورية للطبقة العاملة وهي مهمة عاجلة لا تقبل التأجيل، بفتح نقاش واسع فوري بين المناضلين، لتأسيس أجواء الثقة والتفاهم بما يخدم الطبقة العاملة في بناء حزبها السياسي لتحقيق مشروعها في إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق التغيير الثوري.

اليسار المغربي بشقيه الإصلاحي والجذري، له وجود مهم داخل الإطارات النقابية والجمعوية، كنقابة إ ت م ش، الكدش، التوجه الديمقراطي، النقابة الوطنية للتعليم العالي، أوطم، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والجمعية المغربية لحماية المال العام.

ختاما:

رغم المشاكل الذاتية والموضوعية التي يعاني منها اليسار، فإنه يستطيع خوض الصراع الطبقي بروح وحدوية كضرورة موضوعية وتاريخية، على قاعدة برنامج حد أدنى سياسي مشترك من أجل التغيير وبناء نظام ديمقراطي حقيقي، تكون فيه السيادة للشعب، ويفتح الطريق أمام التغيير الثوري المنشود.

الحركة الطلابية المغربية.. المقاومة مستمرة لكنها مأزومة

إن غياب الفصائل التقدمية والديمقراطية عن معركة مقاطعة المنتدى العالمي الخامس للسوسيولوجيا الذي تضمن قائمة من المشاركين من الكيان الصهيوني، يسلط الضوء على عمق الأزمة التي يعاني منها أ.و.ط.م.

قاسم مصطفى

تستعد الحركة الطلابية المغربية لاختتام موسمها الدراسي الجاري، مما يشكل فرصة لتعميق النقاش حول الحصيلة النضالية والآفاق المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نضالات الجماهير الطلابية هي محصلة تراكمات تتجاوز حدود المواسم أو التواجد الفعلي داخل أسوار الجامعة.

وما زالت الجماهير الطلابية تفجّر المعارك الطلابية وتدافع عن حقوقها المادية والمعنوية، في ظل الهجوم المستمر على الجامعة المغربية، سواء باستهداف مجانية ومضمون التعليم، أو من خلال الحصار المضروب على الحريات والحق في التنظيم والتأطير والتعبير والنشاط السياسي والثقافي.

غير أنه من الناحية الكمية، تراجعت قوة الفعل الاحتجاجي الطلابي، ولم يبرز في المشهد سوى تحركات نضالية محدودة، كان أكبرها وأكثرها استماتة معركة طلبة الطب والصيدلة والطب الأسنان، الذين خاضوا إضرابا هو الأطول في تاريخ الحركة الطلابية المغربية، وذلك احتجاجا على طريقة ومضمون إعادة تنظيم التكوين الطبي وتقليص عدد سنواته من سبع إلى ست سنوات، وتردي ظروف التكوين والتدريب وغيرها من المطالب التي أصروا على التمسك بها وفرض التفاوض عليها والاستجابة لقسم منها.

ينضاف إلى ذلك، معارك طلابية بمواقع جامعية مختلفة، كتلك التي شهدها موقع فاس والمعركة النضالية بموقع تازة التي تعرضت للقمع واعتقال المناضلين.ات على خلفية نشاطهم النقابي، والمعركة التي خاضها طلبة معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة من أجل الحق في السكن.

وقد نظمت الحركة الطلابية تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعض المبادرات النضالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض للإبادة الجماعية في قطاع غزة على يد الكيان الصهيوني المدعوم من طرف الإمبريالية الأمريكية والقوى الغربية.

وشملت هذه الأشكال النضالية أياما نضالية تضامنية أو فعاليات ثقافية في مواقع جامعية، كالرباط وفاس والقنيطرة وتطوان والناظور، مع انخراط بارز لفصائل التوجه الديمقراطي.

وشكلت النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، التي احتضنها فصيل طلبة اليسار التقدمي بموقع الرباط، أبرز خطوة نضالية مشتركة في هذا الصدد، وبالرغم من المنع الذي تعرضت له أنشطته داخل الجامعة، إلا أن إصرار اليسار التقدمي ومكونات الملتقى أحبط مخطط المنع وساهم في نجاحه الكبير، ليتم تتويج أنشطته بتنظيم وقفة طلابية شبابية نوعية وغير مسبوقة أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، للاحتجاج والمطالبة بوقف التطبيع الأكاديمي مع جامعات ومعاهد الإبادة الجماعية في الكيان الصهيوني، والتضامن مع الطلاب والشعب الفلسطيني.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لمختلف التظاهرات الطلابية الداعمة للقضية الفلسطينية إلا أنها بقيت صغيرة جدا مقارنة بحجم الجامعة المغربية وطبيعة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني [الإبادة الجماعية: أخطر وأبشع جريمة في الوجود البشري].

سبق لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي أن بينت في كلمة الموقع "النضال من أجل فلسطين هو عنوان هذا الزمان"، الأبعاد الاستراتيجية لمعركة طوفان الأقصى وارتباطات ذلك بالواقع المغربي، ونبّهت إلى أنه "غاب قسم واسع من القوى الشبابية عن هذه المعركة الأساسية، بما فيه الحركة الطلابية، والتي لم تشهد سوى قدرا محدودا من الفعاليات في الساحة الجامعية".

وعلى النقيض من هذا الوضع، عرفت الحركة الطلابية في بلدان أخرى نهوضا نضاليا عارما، مثل ما حدث في الولايات المتحدة، حيث قام الطلاب بنصب مخيمات واعتصامات في العشرات من الجامعات الذائعة الصيت، ككولومبيا، وواشنطن وييل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، إذ رفض هؤلاء الطلاب أن تكون جامعاتهم جزءًا من الشراكة مع الكيان الصهيوني سواء في الأصول أو التبادل أو أي شكل من العلاقة، وهو ما حظي بدعم قوي من قطاع واسع من هيئات التدريس والمجتمع، وهي الحركة التي واجهتها المؤسسة الأمريكية بالقمع الشديد والتحريض الإعلامي والاعتقالات والمحاكمات وكذا إلغاء التأشيرات؛ واللافت أنّ هذه الصحوة الطلابية سرعان ما انتقلت إلى العديد من البلدان الأخرى، ككندا، المملكة المتحدة، أستراليا.. وفرنسا.

وقد بينت هذه الحركة الأدوار المذهلة التي مازال الطلاب قادرين على القيام بها، سواء تجاه الأوضاع في بلدانهم، أو تجاه ما يحدث في العالم، مثل التضحيات التي قدمها الطلاب في أمريكا خلال الحرب على فيتنام، أو انتفاضة الطلاب في فرنسا سنة 1968 التي كان من أبرز شعاراتها "كن واقعياً واطلب المستحيل".

من أسباب تخلف الحركة الطلابية المغربية في معركة التضامن الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع، الأزمة المركبة التي تعاني منها هذه الحركة، فمن جهة، مازال النظام المخزني يفرض الحصار على الجامعة المغربية بغية وأد أي فعل طلابي جاد واستراتيجي، والأزمة التنظيمية التي خيمت على الحركة منذ بداية الثمانينيات، مع ما صاحب ذلك من تآكل للفصائل الطلابية، والتي تعيش حاليا واحدة من أحلك ظروفها، إذ بات واضحا التراجع الكبير الذي تعرفه فصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ.و.ط.م)، خلال السنوات القليلة الأخيرة، بل ومنها من انتهى ولم يعد له وجود. إن هذا الوضع بالغ الخطورة، وستكون له تداعيات سلبية لا محالة على نسب التأطير ما لم يتم استدراك ذلك.

إن غياب الفصائل التقدمية والديمقراطية عن معركة مقاطعة المنتدى العالمي الخامس للسوسيولوجيا الذي تضمن قائمة من المشاركين من الكيان الصهيوني، يسلط الضوء على عمق الأزمة التي يعاني منها أ.و.ط.م.

أظهرت التجربة التاريخية أن النظام المخزني لا يقتصر على القمع المباشر من أجل كبح الحركة الطلابية، بل لا يزيد ذلك سوى في تصليبها وتعزيز زخمها، وتجسد سياسة التشتيت وإثارة النعرات والاتهامات والتحريض بين مكونات أ.و.ط.م أحد الوسائل الفعالة لتأبيد الأزمة وتكريسها، بينما يمثل العنف الطلابي أحد أدوات ضبط الفعل الأوطامي وإعادة تحجيمه، وهو ما يتبين بوجه ملموس من دراسة تاريخ الحركة الطلابية وحلقة (العنف) الضبط النمطية هاته، فكلما شهدت الجامعة المغربية فعلا طلابيا نوعيا إلا وتلتها أحداث العنف سواء بشكل محدود في موقع جامعي محدد أو من خلال عنف سرعان ما يتم تصديره إلى مواقع أخرى.

لم يكن هذا الموسم الجامعي استثناءً، فبمجرد نجاح النسخة الأولى من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، التي بادر واحتضنها فصيل الطلبة القاعديين التقدميين بموقع تطوان، تعرض هذا الفصيل لهجوم من طرف فصيل الطلبة القاعديين (الكراس) بالموقع نفسه تلاه اعتقالات في صفوف المناضلين.

وبالشكل ذاته، وبعد تنظيم فصيل الطلبة القاعديين بموقع سلوان لأيام ثقافية موضوعها التضامن مع فلسطين، تعرض هذا الفصيل بسبب استضافته لأحمد ويحمان للتحريض ضمن رسالة منسوبة لأحد المعتقلين السياسيين البارزين، تلاه هجوم من طرف الحركة الثقافية الأمازيغية بموقع سلوان على الرفاق في فصيل الطلبة القاعديين، واندلاع مواجهات مؤسفة.

يشكل العنف أحد الأمراض الخطيرة التي أصابت الحركة الطلابية المغربية، كنتيجة مباشرة للقمع المخزني والأزمة التنظيمية وما يرافقها من سيادة البيروقراطية وتراجع الوعي وانحصار الفعل الثقافي التقدمي والديمقراطي الهادف والمؤثر.

يلقي هذا الوضع مسؤولية سياسية ومجتمعية كبيرة على مكونات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي يجب أن تبني الجسور وتسطر برامج النضال المشترك وتعزز الحوار والاحتكام إلى مبادئ أ.و.ط.م في تدبير الأنشطة، ووضع مهمة إعادة بناء النقابة الطلابية على رأس أولوياتها.

لكن هناك مسؤولية أكبر على قوى اليسار الديمقراطي، خصوصا حزب النهج الديمقراطي العمالي وفدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، وباقي المجموعات السياسية المعارضة، بالإضافة إلى القوى الديمقراطية الشبابية والحقوقية والنقابية وغيرها، من أجل دعم نضالات الحركة الطلابية، ولعب أدوار ريادية في التأطير والتضامن، ومحاصرة العنف الطلابي وفضح خلفياته وآثارها الكارثية على الجامعة والمجتمع.

تتوفر الحركة الطلابية على مقومات كبيرة للنهوض والتقدم في الدفاع عن حقوقها والمساهمة في معركة التحرر الوطني، إذا ما احتكمت إلى أسس الوحدة والتنظيم، وبشكل التضامن مع الشعب الفلسطيني والانخراط في معركة مناهضة التطبيع أرضية لا خلاف عليها للبناء.

دور الشباب المغربي في توحيد اليسار المغربي
الشباب كقوة تاريخية للتغيير

يشكل الشباب المغربي اليوم أكثر من 60% من إجمالي السكان، وهذه النسبة الديموغرافية تحمل إمكانات ثورية هائلة لتحقيق التحول الاجتماعي المنشود. من منظور نقدي علمي، يمثل الشباب الطبقة الاجتماعية الأكثر ديناميكية وقدرة على كسر القيود الأيديولوجية والسياسية التي تفرضها البرجوازية المحلية التيعية والإمبريالية العالمية.

الراشيدي محمد

إن الشباب المغربي ليس مجرد فئة عمرية، بل قوة اجتماعية قادرة على قيادة عملية توحيد اليسار المغربي وإعادة بنائه على أسس علمية ثورية. هذا التوحيد ضرورة تاريخية لمواجهة تحديات الرأسمالية المتوحشة والهيمنة الإمبريالية.

من خلال التحليل العلمي للبنية الطبقية المغربية، نجد أن الشباب يتوزع عبر طبقات اجتماعية متعددة. هناك الشباب العامل في المصانع والمناجم، والشباب الفلاحي في البوادي، والشباب المثقف من الطبقة الوسطى، والشباب المهمش في الأحياء الشعبية. هذا التنوع الطبقي يشكل قوة هائلة إذا ما تم توحيده تحت راية الصراع الطبقي ضد البرجوازية الكومبرادورية.

فالشباب العامل، الذي يعاني من الاستغلال المباشر في علاقات الإنتاج الرأسمالية، يمثل العمود الفقري لأي حركة يسارية حقيقية. هؤلاء الشباب يعيشون يوميا تناقضات النظام الرأسمالي ويدركون بالتجربة الملموسة ضرورة التغيير الجذري. أما الشباب المثقف، فيلعب دورا مهما في تطوير الوعي النظري وربط النضال المحلي بالحركة الثورية العالمية.

أما الوضع الموضوعي للشباب المغربي فيواجه الشباب المغربي أزمة بنيوية عميقة تتجلى في البطالة الجماعية والإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي. معدل البطالة بين الشباب يتجاوز 25%، وهذا الرقم يخفي معاناة حقيقية وإحباطا اجتماعيا عميقا. هذه الأزمة نتيجة حتمية لطبيعة النظام الرأسمالي التبعي المغربي الذي يعجز عن توفير فرص حقيقية للشباب.

النظام الرأسمالي المغربي، المرتبط عضويا بالرأسمالية العالمية، يعيد إنتاج التخلف والتبعية. السياسات النيوليبرالية المطبقة منذ الثمانينات أدت إلى تفكيك القطاع العام وتراجع الخدمات الاجتماعية، مما فاقم معاناة الشباب وزاد من حدة الاستقطاب الطبقي.

ويمكن حصر مهام الشباب في توحيد اليسار في مجموعة من النقط:

المهمة الأيديولوجية

المهمة الأولى تتمثل في إعادة إحياء الوعي الماركسي اللينيني داخل الحركة اليسارية. فلقد عانى اليسار المغربي من التشتت والانحراف عن المبادئ الأساسية للماركسية اللينينية. البعض انجرف نحو الإصلاحية والتعايش مع النظام البرجوازي، والبعض الآخر تبنى مواقف يسارية متطرفة منفصلة عن الواقع الملموس.

الشباب، بحكم تكوينه وعدم ارتباطه بتجارب الماضي، قادر على إعادة قراءة النصوص الماركسية اللينينية قراءة نقدية إبداعية تربط بين النظرية والممارسة. هذا يتطلب دراسة عميقة لأعمال ماركس وإنجلز ولينين، وتطبيق منهجيتهم الجدلية على الواقع المغربي المعاصر.

المهمة التنظيمية

المهمة الثانية تتعلق بالعمل التنظيمي لتوحيد القوى اليسارية المتناثرة. يجب على الشباب المغربي أن يبادر إلى إنشاء جبهة يسارية موحدة تضم جميع القوى التقدمية و اليسارية المؤمنة بتغيير هذا الواقع.

هذا التوحيد لا يعني الذوبان في تحالف انتهازي، بل بناء وحدة قائمة على أسس مبدئية واضحة. الأساس النظري يجب أن يكون الماركسية اللينينية كمنهج علمي لفهم الواقع وتغييره، والأساس السياسي مناهضة الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية، والأساس الاجتماعي التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين والمثقفين التقدميين.

المهمة الكفاحية

المهمة الثالثة تتمثل في قيادة النضال الجماهيري في جميع الجبهات. الشباب المغربي مطالب بأن يكون في المقدمة في النضال النقابي دفاعا عن حقوق العمال، وفي النضال الطلابي دفاعا عن حق التعليم العمومي المجاني، وفي النضال الثقافي ضد الغزو الثقافي الإمبريالي.

هذا النضال يجب أن يتجاوز الشعارات الجوفاء ليصبح ممارسة يومية منظمة. يجب على الشباب اليساري أن ينخرط في النقابات والجمعيات والتعاونيات، وأن يطور أشكال تنظيم جديدة تناسب العصر الراهن.

التحديات المطروحة

يواجه الشباب المغربي تحديات عديدة في مسيرة توحيد اليسار. أولا، ضعف التكوين النظري الماركسي بسبب هيمنة الثقافة البرجوازية في وسائل الإعلام والتعليم. ثانيا، الميل نحو الحلول السريعة والرغبة في تجاوز المراحل التاريخية الضرورية. ثالثا، تأثير الثقافة الاستهلاكية والفردانية التي تروجها الرأسمالية العالمية.

أما التحديات الموضوعية فتتمثل في القمع الممنهج للحركة اليسارية من طرف الدولة البرجوازية، والحصار الإعلامي المفروض على الأفكار التقدمية، والضغوط الاقتصادية التي تجعل الشباب مشغولا بلقمة العيش عن النشاط السياسي.

الاستراتيجية المقترحة

تتضمن الاستراتيجية ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى تشمل التكوين والتأطير من خلال تنظيم دورات تكوينية مكثفة في الماركسية اللينينية، وإنشاء حلقات دراسة في الجامعات والأحياء الشعبية، وترجمة ونشر الأدبيات الماركسية باللغة العربية والأمازيغية.

المرحلة الثانية تهدف إلى البناء التنظيمي من خلال إنشاء هياكل تنظيمية موحدة تضم مختلف القوى اليسارية، بدءا من اللجان المحلية وصولا إلى القيادة المركزية. يجب أن تكون هذه الهياكل قائمة على مبدأ المركزية الديمقراطية، مع ضمان مشاركة فعلية للشباب في القيادة.

المرحلة الأخيرة تتمثل في قيادة النضالات الجماهيرية الملموسة، من النضال ضد غلاء المعيشة إلى النضال من أجل الإصلاح الزراعي، ومن النضال ضد الفساد إلى النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية.

إن توحيد اليسار المغربي تحت قيادة الشباب ليس مجرد أمنية، بل ضرورة تاريخية وإمكانية واقعية. الشروط الموضوعية متوفرة، والشروط الذاتية في طور التشكل. على الشباب المغربي أن يدرك أن مهمته التاريخية لا تقتصر على توحيد اليسار المحلي، بل تمتد إلى ربط النضال المغربي بالحركة الثورية العربية و المغاربية و الإفريقية والعالمية. المستقبل للشباب المغربي التقدمي، والمستقبل لليسار الموحد، والمستقبل للاشتراكية.

من جرائم الاعتقال السياسي

ان الاعتقال، يتغير إلى وعي.. وعي بأن الوطن مسبي، مكبل ومخدوش الوجه، و المقاومة هي الحل من أجل هذا الوطن، حتى تصبح فيه حرية التعبير حقا مكتسبا، وحرية الرأي واجبا محصنا، وحقوق الإنسان مكسبا لكل المغاربة. نماذج لنساء خبرن السجون بالمغرب: الفقيدة جميعة، الشهيدة سعيدة لمنبهي، الفقيدة فاضمة اوحرفو ....

أ. زهرة

الفقيدة « اجميعة « في حوار مع جريدة النهج الديمقراطي في احد اعداد سابقة (مقتطف)

ولدت و كبرت جميعة داخل عائلة كادحة و مناضلة، عائلة أزغار، كان الأب يشتغل في معمل « لافارجlafarge « بروش نوار ، و الأم بمعمل تصبير الحوت بالحي المحمدي. الكل كان يعرف المناضلة النقابية عائشة الباهية. تقطن العائلة بكريان صنترال(carrière centrale) بالحي المحمدي، إحدى القلعات التي انطلقت منها شرارة مقاومة الاستعمار الفرنسي. وكان المنزل . البراكة مأوى للعديد من المقاومين. ساهم الأب و الأم و الابن في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 1959.

لقد كبرت جميعة و أختها زهرة في جو الحرمان و الإرهاب من جهة و جو الصمود و المقاومة و رفض الاستلام من جهة ثانية.

تحكي جميعة جزءا من تاريخها المتعلق بالاعتقال و الإرهاب السياسيين و المخلفات الجسدية و النفسية التي تعاني منها.

ارتبطت معاناة جميعة بالإرهاب الذي تسلط على التيارات الثورية الاتحادية غداة ما أصبح يطلق عليه «احداث 3 مارس 1973 «، و ارتبط اسمها باسم الشهيد عمر دهكون.

تقول جميعة:» كان أبوه يشتغل مع أبي بنفس المعمل، و علاقات سياسية كمناضلين اتحاديين. كان عمر دهكون مبحوثا عنه منذ 1970 في إطار ما يسمى «مجموعة مراكش» (احمد بنجلون، الحبيب الفرقاني، سعيد بنعيلات....)، وقد كنت إحدى قنواته الأساسية في الاتصال بالمناضلين.»

كان عمرها لم يناهز بعد 27 سنة، و كانت تشتغل كممرضة متدربة. اعتقلت، هي و اختها زهرة و اخيها محمد ، ثلاثة أيام بعد اعتقال عمردهكون. اختطفوا ليلا من المنزل و جدوا أنفسهم في معتقل درب مولاي الشريف.

بعد «البندة و المونوط» بدا الاستنطاق و التعذيب مباشرة. كان الاستنطاق يدور حول علاقاتها بالفقيه (الاسم المستعار لعمردهكون)، بالتنظيم السري، بالسلاح... استعملت جميع وسائل التعذيب بما فيه الكهرباء في جميع أطراف الجسم الحساسة، و قد نتج عن هذا نزيف عانت منه لمدة سنوات و سنوات. أتوا بعمر الذي طلب منها الاعتراف بالحقيقة ، كان جوابها:» لا أعرفه»، «اعرف عمر دهكون عائليا و حزبيا و لا أعرفه فقيها أو منتميا لمنظمة سرية.»

تقول جميعة:» في اليوم الموالي تم تجريدي من جميع الملابس و تم تعليقي على شكل «البروكي (perroquet) « مع الضرب، و الكهرباء و « الشيفون» و أحضروا أخي محمد الذي صدم بالمشهد الذي كان أمام عينيه و بدأ يحتج و يوضح أن علاقاتنا بعمر دهكون لا تتعدى علاقات عائلية.

« هزوني عريانة في كاشة مقطعة و موسخة». في اليوم الموالي استأنف التعذيب الرهيب و»طرقت عيني اليسرى» التي فقدتها بشكل نهائي. أنا لا أرى بها اليوم. جيء بعمر ليرى حالتي، ذهل من حالتي وطلب منهم إسعافي. فكان جوابهم « ستفقد العين الأخرى إن هي رفضت التعاون معنا و تزويدنا بالمعلومات حول التنظيم السري و التخطيط للعنف و السلاح المستورد...»

نقلت في حالة يرثى لها من معتقل مولاي الشريف إلى « الكربيس» المكون من عدة « هنكارات hangars » كانت تستعمل في ما يبدو لإيواء الطائرات (مطار أنفا بالدار البيضاء). كان الجميع معصوبي العينين و مربوط « بالمنوط». كانت مربوطة بأختها زهرة « بالمنوط» و هي في حالة صحية متدهورة : العين تقطر الدم، و النزيف الذي لم يتوقف منذ أن استعمل الجلادون الكهرباء في الأماكن الحساسة. سوف لن تفارقنا المنوط أنا و أختي لشهور عدة.

وجدت أمامها مئات من المناضلين جيء بهم من مختلف الأقاليم (خنيفرة، الحاجب، وجدة، اميلشيل، الراشيدية...) ، نساء و رجال، معرضين يوميا و ليلا لمختلف الإهانات (الضرب، الكلام الساقط...)، بدون غسل ...

تتابع جميعة:»كانت تزورنا و تساعدنا المناضلة الاتحادية (طالبة معتقلة بنفس الحي) عائشة مفتوح (ليست ربيعة لفتوح التلميذة من طنجة والمعتقلة مع سعيدة المنبهي و اللواتي كن يتواجدن في حي آخر بنفس السجن). في أحد الأيام جائتني حارسة و طلبت مني اصطحابها في سرية تامة، و كم كانت مفاجئتي كبيرة عندما و جدت سعيدة المنبهي في انتظاري حيث شجعتني و قالت « رغم أننا ننتمي إلى مجموعات مختلفة فان المبادئ و الأهداف تجمعنا».

«أريد أن أقول أن نضالنا و تضحياتنا هي في سبيل الشعب، في سبيل الجيل الحالي و الأجيال القادمة.

كما أطلب من الشباب عامة أن يدرس التاريخ لمعرفة جسامة التضحيات و أن يطلع على المساهمة الفعالة للمرأة المغربية في جميع المحطات النضالية، و أخيرا أعتبر العلاقات بين الرجل و المرأة يجب أن تكون نتيجة التفاهم و الاحترام المتبادل و المساعدة خارج و داخل المنزل.»

الشهيدة الماركسية اللينينية سعيدة المنبهي.. العروس الحمراء التي لم ينه الموت حياتها (منقول)

سعيدة "وطن حر" كما غناها سعيد المغربي ذات ذكرى أربعينية حزينة،

سعيدة "المرأة التي أحبت الضوء" كما قالها الشاعر عبد الله زريقة،

وسعيدة التي "كتبت شعرها بأظافرها على حائط الزنزانة" كما كتبها عبد اللطيف اللعبي

من رياض الزيتون حملت "عرش الزيتون"

في إحدى دروب حي شعبي بالمدينة الحمراء مراكش اسمه "رياض الزيتون"، فتحت عينيها أول مرة لتقطف "عرش الزيتون"، وتنشد أنغام السلام لشعبها طيلة الـ 25 ربيعا في حياتها .

داخل أسرة مناضلة، تشرّبت سعيدة المبادئ والقناعات النضالية، وداخل تلك الأسرة أحبّت أن تنتصر للحياة وتحب الضوء للجميع.

من ثانوية العباس السبتي نالت سعيدة المنبهي شهادة البكالوريا سنة 1971، لتلتحق بمدينة الرباط لتبدأ دراستها الجامعية بشعبة الدراسات الإنجليزية بكلية الآداب محمد الخامس، وبعد إنهاء دراستها التحقت بالمركز الجهوي للتربية والتكوين بالمدينة نفسها، لتتخرج أستاذة للسلك الأول، وتشرع في تدريس اللغة الفرنسية بإعدادية الخوارزمي بالرباط.

سعيدة "الشهيدة".. مسار نضالي

كتبت سعيدة العديد من القصائد الشعرية والمقالات، وعلى سبيل الذكر نورد هنا مقاطع صغيرة من أشعارها تلخص جزءا صغيرا من شخصية فذة، بصمت على الخلود في ذاكرة محبيها وفي "ملفات التحقيق" بلغة محمود درويش.
"تذكروني بفرح، فأنا وإن كان جسدي بين القضبان الموحشة، فإن روحي العاتية مخترقة لأسوار السجن العالية وبواباته الموصدة وأصفاده وسياط الجلادين الذين أهدوني إلى الموت. أما جراحي، فباسمة، محلقة بحرية، بحب متناه، تضحية فريدة، وبذل مستميت".

منذ التحاقها بالجامعة، كانت سعيدة المنبهي ناشطة في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، معروفة بحركيتها النضالية وصلابتها وثباتها على المواقف، في زمن كان للموقف ضريبة ثقيلة. ولأنها لم تكن من النوع الذي يرضخ للخطوط الحمراء، انتمت سعيدة إلى العمل السري بمنظمة "إلى الأمام" الناشطة تحت لواء الحركة الماركسية اللينينة المغربية.

ستكون سعيدة المنبهي من بين المختطفات يوم 16 يناير 1976، ليُزج بها في درب مولاي الشريف الذي مازال اسمه يرعب حتى هؤلاء الذين لم يمروا منه. قضت سعيدة ثلاثة أشهر بالدرب المشؤوم دون محاكمة، وتحت سياط القمع والتنكيل والتعذيب والأقبية الباردة والنتنة.

بعدها، ستنقل سعيدة المنبهي إلى السجن المدني بالدار البيضاء، لتنطلق أشواط محاكمتها بمعية المئات من رفاقها، ولتستمر بذلك فصول معاناة جديدة، عنوانها سلب الحرية، لكن سعيدة لم ترتكن إلى الزاوية، بل ظلت مرتبطة بقضية شعبها ومصدر قوة وأمل لرفاقها، وللسجينات اللواتي نسجت من قصصهن أشعارا خالدة ومقالات تطمح لنهاية الظلم والاستبداد.

ستخوض سعيدة إلى جانب رفاقها مجموعة من المعارك النضالية. ولأنها مجردة من كل سلاح، فقد اتخذت أمعائها الخاوية سلاحا، إسوة برفاقها ورفيقاتها، لتدخل سعيدة المنبهي في إضراب عن الطعام لفرض تاريخ المحاكمة، ليتم تحقيق مطلبها.

حكمت المحكمة عليها بخمس سنوات نافذة، وأضيفت لها سنتين بتهمة إهانة القضاء، بعدها خاضت إضرابا ثانيا لا محدودا ابتداء من يوم 8 نوفمبر 1977 للمطالبة بالاعتراف بصفة المعتقلين السياسيين وتحسين ظروف الاعتقال وفك العزلة، لكن جسمها لم يستطيع أن يقاوم أكثر، لتفارق الحياة بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء يوم 11 دجنبر 1977.

من أشعارها الخالدة:

كتبت سعيدة العديد من القصائد الشعرية والمقالات، وعلى سبيل الذكر نورد هنا مقاطع صغيرة من أشعارها تلخص جزءا صغيرا من شخصية فذة، بصمت على الخلود في ذاكرة محبيها وفي "ملفات التحقيق" بلغة محمود درويش.

"تذكروني بفرح، فأنا وإن كان جسدي بين القضبان الموحشة، فإن روحي العاتية مخترقة لأسوار السجن العالية وبواباته الموصدة وأصفاده وسياط الجلادين الذين أهدوني إلى الموت. أما جراحي، فباسمة، محلقة بحرية، بحب متناه، تضحية فريدة، وبذل مستميت".

سوريا احمد الشرع تعبث فيها الميليشيات التكفيرية

تآكل الاقتصاد السوري وضعف قدرات البلد الانتاجية جراء الحصار واحتلال حقوله النفطية من طرف أمريكا جعل حكومة الأسد تنهار بشكل سريع ومفاجئ. فغداة توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله و»إسرائيل»، عملت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشكل مشترك على تدبير الخطوة الموالية من خُطتهما التي أعدوها وخططوا لها منذ سنوات والمتمثلة في غزو «حلب» بتوظيف «هيئة تحرير الشام».

ب. ح

فقد تزعّم احمد الجولاني هيئة تحرير الشام التي كانت تدعى سابقا «جبهة النصرة» وهو من شغل نائبا لقائد تنظيم داعش أبو بكر البغدادي. بعد ذلك، عملت هيئة تحرير الشام على تبييض صورتها، مُقدّمة نفسها للغرب الامبريالي كمجموعة عسكرية «أقل إرهابا» ما دامت تركز هجماتها على السيطرة على سوريا، وحددت اهدافها في مواجهة إيران وحزب الله. طيلة تلك الفترة عمل الجولاني على استبدال بدلته متقمصا دور متمرد عسكري تارة، وتارة أخرى شخصية معارضة محترفة للسياسة بلباس مدني انيق. وقد حضي بنوع من القبول في دوره الجديد هذا من طرف الغرب الامبريالي سنة 2021 بعد مقابلة قام بها على القناة الامريكية PBS. وفي عام 2022 كشف المبعوث الروسي لسوريا أن تركيا، بدعم غربي، تسعى لتقديم هيئة تحرير الشام كـ"معارضة معتدلة" بهدف رفع التصنيف الدولي للإرهاب عنها، و ذلك في اطار التمهيد لتحقيق هدف أمريكي قادم في سوريا و استعدادا لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان.

لقد استغل الغرب انشغال روسيا بالحرب على الجبهة الأوكرانية، ودخول حزب الله في مواجهة مع الكيان الصهيوني، وتفرغ إيران للعمل على جبهات عدة، فبدأت الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها «إسرائيل» هجماتهم على سوريا بأدوات إرهابية تكفيرية فمهّدت الطريق نحو زعزعة سوريا وسقوط نظامها، اولا بسبب التآكل في الاقتصاد الذي دام لأمد طويل، وثانيا لضعف بل انهيار قدراتها العسكرية والانتاجية، نتيجة لاحتلال الحقول النفطية وإنشاء القواعد الأمريكية فوق اراضيها. إضافة الى ما سبق حصلت "المعارضة السورية" على تمويل ودعم لوجستي مباشرة من تركيا، وبطريقة غير مباشرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة و" إسرائيل"، في وقت احتاجت فيه القوات السورية لإعادة تنظيم صفوفها ولدعم مالي عاجل. ففي عام 2018، أبلغت روسيا دمشق أن تأهيل جيشها يتطلب هيكلة شاملة، هذا في الوقت الذي كانت فيه البلاد في حاجة ماسة لتمويل لإعادة إعمار وطنية بقيمة 200 مليار دولار. خلال معاناتها هذه شرع الأسد في مفاوضات ومصالحات، ما جعل من المواجهة الدفاعية مسألة ثانوية. وبعد ست سنوات، أي في نوفمبر 2024، اجتمعت الشروط لانقلاب وسقوط سهل لحلب بيد هيئة تحرير الشام HTS) (.

لقد سقطت سوريا بعد فشلها في تعزيز دفاعاتها وإحياء اقتصادها وتم ذلك بعد محادثات أستانة بالرغم من كل ما قدمه الأسد من التنازلات الهادفة لتسهيل التقارب مع قوى المعارضة. فقد ظنّ أن مسار المفاوضات هذه وشراكته مع إيران وروسيا كاف لضمان بقائه، فلم يتخذ خطوات حاسمة لاستعادة الأراضي في الشمال الشرقي، أو لإعادة بناء المؤسسات العسكرية، أو لوضع أسس للاكتفاء الاقتصادي الذاتي. ومع طول انتظار التحسن، استفادت المعارضة، وإن كانت منقسمة، من الدعم المالي والمعنوي بعد وقف إطلاق النار 2020. فقد استغلت «هيئة تحرير الشام» ذلك الوقت لتعزيز قبضتها على إدلب والشمال، مضاعفة هجماتها على الجيش السوري من حوالي 200 هجوم في 2021 إلى نحو 400 في 2022، كما استفادت في نفس الوقت من العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا بعد زلزال فبراير 2023، ومن دعم واشنطن الغير المباشر المتمثل في منعها لوصول المساعدات إلى المناطق "التي يسيطر عليها النظام"، والسماح فقط بمرور المساعدات التركية. تركيا من جهتها بادرت بالاستيلاء على شمال البلاد واستغلال انهيار الليرة السورية لإحلال عملتها محلها. هكذا تزامنت كل هذه الوقائع مع ما عرفته أهداف هيئة تحرير الشام من تحولات جذرية، وذلك بالتنسيق مع "إسرائيل" والولايات المتحدة. فمنذ عام 2017، استهدفت تفجيرات جماعة الجولاني ممثلي الحكومة، وعلماء سوريين، ومدنيين شيعة، وزوارا من "موظفين إيرانيين"، بالإضافة إلى مواقع أعداء واشنطن في سوريا، المتمثلة في حزب الله والحرس الثوري الايراني.

ان التنسيق بين "إسرائيل" والتكفيريين لم يكن جديدا، وقد تأكد ذلك في تقرير للأمم المتحدة عام 2014. وكانت إحدى أوائل أهداف جماعة الجولاني منشآت بحث وأسلحة، التي ضربتها إسرائيل بتنسيق أميركي، ولما فشلت في السيطرة عليها تولى ذلك حلفاؤها الميدانيون. ففي حلب، حاصر المسلحون مركز البحوث العلمية السوري، المحرك الاقتصادي والدفاعي للبلاد، وقتلوا مديره، الدكتور «إيروانت أرسلانيان»، كما هاجموا معهد CERS 4000 في «مصياف»، الذي تعرض سابقا للقصف الإسرائيلي وهجمات الموساد. وبمساندة استخبارات وتخطيط إسرائيلي، نفذت الجماعة التكفيرية هجومًا بطائرة أوكرانية مسيرة على معهد CERS خلال توغّلها في حماة، مستهدفة موقعًا صار فيما بعد هدفًا مستمرا "لإسرائيل" بعدما أقرّ الكيان الصهيوني أن الضربات الجوية لم تكن كافية، كما شملت الخطة الإسرائيلية فيما بعد فتح الطريق امام التكفيريين عبر ضرب مواقع حول حمص لتعطيل قواعد الإمداد لحزب الله داخل سوريا، وقد أكد ذلك الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي، عوفيخاي أدرعي، بعد سقوط حما. عندها تبين أن الجيش السوري قد انهار وتأثر أكثر بتلقي أوامر من جنرالات فاسدين بالتوقف عن مواجهة التكفيريين، كما تسللت موجات من الارهابيين الى العمق السوري وقيامهم بالتخريب.

اليوم وقد استولى «احمد الشرع» على الحكم فسوريا تعيش في فوضى، تشهد تدخلات خارجية وانقسامات بل مجازر رهيبة ترتكبها مليشيات وهابية والضحية الأولى هي الشعب السوري بمختلف طوائفه. فإسرائيل واصلت ضرباتها الجوية على المراكز العسكرية السورية آخذة في تدمير قدرات البلد وهذا يقع حتى بعد سقوط نظام الأسد، والمليشيات التكفيرية المدعوة «جيش نظامي» تواصل ذبح الشعب وهتك عرض نسائه وتصفية شيبه وشبابه، وكذا الاستلاء على ممتلكاته وتخريب مساكنه. فبعد مذبحة العلويين بالساحل السوري والهجوم على الكنائس المسيحية وقتل من تواجد بها، واغتيال المدنيين من علماء ومعارضين بالشارع العام، ها هي نفس الميليشيات التكفيرية تهاجم اليوم الدروز بالسويداء وتعطي الفرصة للتدخل الصهيوني على الخط بذريعة اغاثة الطائفة اليهودية الدرزية. في نفس الوقت تدخلت أمريكا في شخص مبعوثها «توماس بارك» بدعوى البحث عن تهدئة الوضع وإحلال السلام بين الأطراف المتصارعة، فيفرض حلا يتجاهل الوقائع على الأرض، ورغم ذلك يفرضه على الأطراف المتصارعة، في جهل تام لمطالب الدروز ومطالب البدو السوريين على السواء. وهكذا يتضح ان ما يجري بسوريا هو عدوان تم التخطيط له بمكاتب صنع القرار بواشنطن وبغرف تنسيق الهجمات المشتركة بين تركيا وإسرائيل، في وقت تكتفي فيه الحكومة الانتقالية بقيادة الشرع وميلشياته التكفيرية بتنفيذ ما أمرت به من هذا الطرف او ذاك من المتحكمين في اللعبة القدرة التي تجري تفاصيلها بأرض سوريا.

ان الاحداث الجارية اليوم بسوريا تظهر ان الحلول لن تكون سياسية بقدر ما ستكون عسكرية تفرض من قبل الدول الكبرى. وهي حلول لن تأخذ ابدا بعين الاعتبار مكونات الشعب السوري وتطلعاته أكثر ما ستوفر الشروط المناسبة لإنجاز المشاريع الامبريالية بسوريا وذلك ما سيبقيها منقسمة الى كيانات لقوميات وعشائر بحيث يترك الشمال للأكراد والجنوب للدروز وما بين الشمال والجنوب للعلويين والمسيحيين. فان قدر التوصل لحل في السويداء التي تشهد الهجوم التكفيري حاليا او بمناطق أخرى من سوريا فلن يكون الا خلا مؤقتا ما لم تتم معالجة جذور الصراع. فسوريا شكلت منذ مدة حلقة اساسية في صراع جيوسياسي تتواجه فيه أطراف عدة بدء بالكيان الصهيوني الذي يسعى لتحقيق مشروعه المتمثل في «ممر داوود» الذي من خلاله يحاول التوسع وذلك بربط الجولان المحتل بأكراد العراق، مرورا بالقنيطرة ودرعا والسويداء، وفي نفس الوقت تطبيق استراتيجيته المعروفة ب»تحالف الأطراف» التي ترمي لبناء علاقات مع قوى طائفية مثل الدروز و الاكراد بهدف «اختراق الجدار العربي» مع قطع الطريق لوصول الامدادات للمقاومة بلبنان. اما أمريكا وتركيا فتسعيان لفرض حكومة جهادية على سوريا مع ابقائها حكومة ضعيفة وطيعة توظف لأنهاك الاعداء بالمنطقة وتفتح المجال لنهب الثروات المعدنية التي تزخر بها سوريا. لهذا السبب ستبقى سوريا منقسمة بين قوميات وعشائر تتصارع فيما بينها، ما دامت غير قادرة على بناء دولة وطنية موحدة تتسع للجميع، لا تهمش أيا من مكونته من قوميات وعشائرا، وهذا البناء يستدعي بداية، وقف الاقتتال ونبذ الصراعات والاستعداد لحل كل الخلافات بشكل ديمقراطي واتخاذ القرارات المناسبة بشكل مستقل بعيدا عن الأطراف الخارجية، على اساس التفاهم واحترام الاختلافات الدينية والعرقية.

أزمة ثقافة أم أزمة المسؤولين عنها؟

مدينة الجديدة نموذجا

عبد السلام العسال

بسبب السياسات الطبقية المرتجلة ضيقة الآفاق والحسابات، التي مارستها وتمارسها مختلف المجالس البلدية ومندوبو وزارة الثقافة، ومختلف المسؤولين الذين شاركوا ويشاركون في تسيير شأنها العام، المتعاقبون على هلك وتدمير مدينة الجديدة على كافة المستويات بما في ذلك على المستوى الثقافي، وذلك في سياق الهجوم المخزني الممنهج على حقوق ومكتسبات شعبنا بشكل عام، بما في ذلك على الثقافة بصفة عامة، وعلى الثقافة التقدمية الجادة والفن الجميل بصفة خاصة، فأصبحت مدينة الجديدة، على غرار العديد من مدننا وقرانا، تعيش حياة جافة وجامدة، بعدما فقدت، أو على الأصح، بعدما تم إفقادها روحها الثقافية التي كانت تنعشها بالأمس القريب، وخاصة خلال مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت المدينة حينذاك، تتوفر على العديد من المعالم الثقافية البارزة، التي كانت، تشكل فضاءات حقيقية للملتقيات الثقافية المتنوعة وللانتباج الثقافي الجاد والهادف.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فقد كانت المدينة تتوفر على أربع دور للسينما، هي سينما مرحبا وسينما باريس وسينما الريف وسينما الملكي، وكانت هذه الدور قبلة للعديد من المواطنات والمواطنين والفنانات والفنانين، والمهتمات والمهتمين الذين كانوا يقصدونها من أجل متابعة شريط سينمائي والتمتع، معه، بلحظات الفرجة، بما تطرحه من إمكانية للنقاش الفكري، وحتى السياسي، حول موضوع الشريط والقضايا التي يطرحها وخلفياته وأبعاده السياسية، وعلاقته بالواقع المعيش ... وغالبا ما كان يمتد النقاش ليشمل قضايا ترتبط بالإخراج السينمائي، والتصوير وكتابة السيناريو ودور الممثلين والإنارة والإكسسوار... هذا إلى جانب القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي كان يشملها النقاش بعد مشاهدة أي شريط سينمائي، وخاصة إذا كان من الأفلام التي تعالج قضايا مرتبطة بصميم الواقع المعيش.

اليوم، وللأسف الشديد، لم تبق من هذه المعالم السينمائية الأربع غير الذكريات والأطلال، فسينما باريس هي اليوم مغلقة ومتغربة، وتنتظر مصيرها المشؤوم، وسينما الملكي تم إغلاقها وتحولت بنايتها إلى خربة مقفرة تسكنها الفئران والجرذان ومختلف الحشرات السامة، وترمى فيها الأزبال، أما سينما مرحبا فقد هدموها عن آخرها، بقرار قاتل، وأنشأوا مكانها مركبا تجاريا ضخما، أطلقوا على أحد متاجره اسما أجنبيا مغريا للغاية "بيغ ديل"، وأما سينما الريف، فقد هدموها هي الأخرى عن آخرها، وأقاموا مكانها قيسارية للبيع والشراء، والنتيجة، هي أن ما يهم هؤلاء الفاسدين والجافين فكريا ووجدانيا، صناع القرار البائسين ثقافيا، المتطفلين على الشأن العام، الفاشلين سياسيا هما الحبة والبارود، الفلوس أمولاي، أما دور السينما، كفضاءات للفن والثقافة والفكر، فمكانها بالنسبة لهؤلاء هو مقبرة التاريخ، غير أن مقبرة التاريخ الحقيقة هي التي سيرمى إليها هؤلاء المسؤولون الجشعون آجلا أو عاجلا.

وارتباطا بهذا الإجهاز المقصود على السينما وعلى العمل السينمائي، فقد تم إقبار النوادي السينمائية التي كانت تنشط بالمدينة، وضمنها النادي الثقافي الفن السابع، الذي سبق له أن قدم لجمهور السينما وعشاقها الكثير من الإبداعات السينمائية التي كانت تتلوها نقاشات فكرية وسياسية عميقة بين متتبعيه (اليوم نستبشر خيرا بمجهودات بعض أبناء وبنات المدينة لإعادة الروح لهذا النادي).

هذا على مستوى دور السينما والأندية السينمائية التي أصبحت في خبر كان، أما على مستوى باقي الجوانب الثقافية الأخرى، فإن السمة العامة التي تطبعها هي التدهور الخطير في وضعيتها، وهو تدهور مخطط له مسبقا، وناتج عن نفس السياسة الارتجالية التي تحتقر الثقافة والفكر، فالمسرح البلدي كمعلمة ثقافية تاريخية التي كانت دوما شامخة في قلب المدينة، أصبحت مهملة إلى درجة أنها تفتقر حتى إلى إدارة من ذوي الاختصاص للإشراف عليها وتدبير أنشطتها بشكا جاد وهادف ومحترم، وأكثر من هذا فالأنشطة "الثقافية" التي تنظم بها بين الفينة والأخرى، هي، في الغالب الأعم، أنشطة مائعة مختصة في البهرجة والتهريج، ولا علاقة لها بالثقافة بالمعنى الدقيق لمفهوم الثقافة، والسبب أن الجمعيات الثقافية والفرق المسرحية الجادة التي كانت تقدم في فضائها أنشطة ثقافية وفنية هادفة، قد تم الإجهاز عليها، هي الأخرى، بسبب سياسة التمييز التي تمارس ضدها بخلفيات حزبية/سياسية ضيقة ومصلحية (الانتقائية في توزيع المنح المخصصة للجمعيات كنموذج)، وفي هذا الإطار فإن العديد من الفرق المسرحية الجادة التي كانت تنشط ضمن فعاليات الجامعة الوطنية لمسرح الهواة غيبت عن الساحة الثقافية بشكل قسري يندى له الجبين، وبالتالي فإن العديد من المخرجين المسرحيين والممثلين من ذوي الكفاءات العالية في الإبداع المسرحي يوجدون حاليا، رغما عنهم، في عطالة دائمة.

وهكذا، حول المسؤولون عن الشأن المحلي، مدينة الجديدة إلى جسد بدون رئة، مما جعلها مدينة متخشبة مسجونة وسط الإسمنت المسلح ومحكومة بالمضاربات العقارية، ولا مجال فيها للهم الثقافي، وبالأحرى الإبداع الثقافي، وللأسف فهذه الخلاصة تنطبق، بشكل عام، على الوضع الثقافي العام في أغلب المدن والقرى ببلادنا العزيزة

وحتى عندما ظهر بصيص من الأمل ينبئ بإمكانية عودة الروح الثقافية إلى المدينة، حينما تم بناء ما سمي المركب الثقافي، استبشر الناس والمهتمون خيرا، وباتوا يحلمون باليوم الذي سيتم فيه افتتاح المركب لإعطاء انطلاقة جديدة لإنعاش الحياة الثقافية بالمدينة، وطال انتظارنا جميعا لهذا اليوم الذي قد يأتي أو لا يأتي، وحكم علينا أن نجسد، واقعيا، شخوصا مسرحية ممتدة في الزمان، عنوانها "الانتظار الدائم"، وطال انتظارنا المشوب بالحذر، إلى أن نزل علينا الخبر كالصاعقة: "لقد فوت المجلس البلدي المركب الثقافي لجامعة شعيب الدكالي ليصبح مؤسسة من مؤسساتها"، وفي رمشة عين، أصبح المركب الثقافي في خبر كان حتى قبل أن يتم تدشينه رسميا، أما الجمعيات الثقافية وأصحاب الفن والثقافة، والفرق المسرحية، والفنانين والفنانات في المدينة، فليشربوا ماء البحر حتى ولو أنه مالح.

في مقابل هذا القتل المحموم للعمل الثقافي والفني الجادين بالمدينة، وتدمير معالمهما الحيوية، لم يبخل علينا المسؤولون بتشجيع نوع آخر من "الثقافة" المبتذلة، التي يمنحونها كافة إمكانيات التواجد في مختلف الأوقات والأمكنة، حيث يعملون على تنظيم مهرجانات البهرجة والتهريج والميوعة الفنية، وخاصة خلال فصل الصيف، وذلك بما يسيئ إلى الذوق الفني الرفيع والعمل على تدميره تماما كما تم تدمير سينما مرحبا وسينما الريف، وتشكيل ذوق فني آخر، على أنقاضه، لا يعرف أي شيء آخر غير فن "قولوا العام زين"، الذي يجسده «السلكوط» ومن هم على شاكلته، تماما كما تم تشكيل المركب التجاري والقيسارية على أطلال سينما مرحبا وسينما الريف.

وفي نفس السياق، فقد تم، وما زال يتم، الإجهاز، بشكل ممنهج كذلك، على العديد من المعالم العمرانية التاريخية التي ظلت صامدة وشامخة في المدينة ما يزيد على قرن من الزمان، فالمدينة التي كانت تزهو بمعالمها العمرانية التاريخية، أصبحت تتآكل جراء ما تعرض وما يتعرض لها عمرانها التاريخي من تهديم وتدمير بسبب هجوم ما فيات العقار عليه في تواطؤ مشبوه من طرف السلطات والمؤسسات المختصة، ولعل آخر الفضائح التي نسوقها هنا للذكر لا للحصر، تدمير فندق مرحبا، وفندق المغرب وفندق فرنسا، والدور يأتي في هذه الآونة على عمارة الكوهن التاريخية والعريقة... ومما لاشك فيه والحالة هاته أن نفس المصير ينتظر ما تبقى من عمران، إذا لم نقف في وجه هذه السياسة المدمرة التي ستأتي على الأخضر واليابس من عمراننا وتراثنا وهويتنا الثقافية والتاريخية.

أما الغطاء النباتي والغابوي في رمزيته الثقافية، سواء تعلق الأمر بالحديقتين اليتيمتين بالمدينة، بارك سبيني ومحمد الخامس، أو بغابة الحوزية التي تشكل الرئة التي يتنفس منها سكان أزمور والجديدة، أو بأشجار الكاليبتوس التي كانت تظلل جنبات العديد من الشوارع بالمدينة والتي منها من عمرت لأكثر من قرن من الزمان، فإنه (الغطاء النباتي والغابوي) يتعرض لمجزرة رهيبة متواصلة في الزمان والمكان.

وفي مقابل هذا الإجهاز على كل ما هو ثقافي وعمراني وبيئي في المدينة، أصبحت المدينة عرضة لانتشار الأزبال والروائح الكريهة والأشواك والحفر في كل مكان، وأصبح شكل المدينة مخيفا للغاية، ويظل المسؤولون الفاشلون يتفرجون على الانهيار المتصاعد للمدينة التي كانت من أجمل المدن المغربية.

إن الوضع الخطير الذي أصبحت تعيشه مدينة الجديدة بشكل عام، وضمنه وضعها الثقافي المترهل بصفة خاصة، يسائلنا جميعا، فلابد أن ننهض للوقوف في وجه هذا الزحف الشامل المدمر لكل ما هو جميل في المدينة، ولا يمكن أن نراهن على مسؤولين فاشلين وأميين لإنقاذ المدينة من جفائها الثقافي، فهؤلاء القوم لا تربطهم أية علاقة لا مع الثقافة ولا مع التراث العمراني ولا مع البيئة، ولهذا فمسؤولية إنقاذ المدينة من هذا الدمار الذي يخربها ملقاة علينا نحن الغيورات والغيورون عليها، وبالتالي فالأمر يحتاج إلى تعاون وتظافر مجهودات كل الغيورين/ات على المدينة، علما أن المسؤولية الأولى والأخيرة فيما وصله الواقع الثقافي في المدينة تتحملها الجهات الرسمية المخزنية ذات العلاقة المباشرة بالثقافة، وضمنها الجهات المختصة والوصية، ومن بينها مندوبية وزارة الثقافة ومندوبية وزارة السياحة وأكاديمية جهة دكالة عبدة ومديرية وزارة التربية الوطنية وجامعة أبي شعيب الدكالي، وعمالة إقليم الجديدة والمجلس البلدي للمدينة.... فهذه الجهات جميعها مطالبة بأن تتدارك الوضع المأساوي الثقافي في المدينة وأن تتحمل مسؤوليتها في إعادة الروح الثقافية إليها.

في انتظار ذلك فإن جميع الجمعيات الثقافية والفرق المسرحية الجادة والفنانين والفنانات والمهتمين والمهتمات والفعاليات والأحزاب الديمقراطية وهيئات المجتمع المدني والمنابر الإعلامية، كلهم مطالبون بأن يستنكروا هذا الواقع الثقافي البائس وأن يستجمعوا قواهم لفرض مطلب عودة الحياة الثقافية إلى المدينة، وأول خطوة في هذا الاتجاه هي النضال من أجل استرجاع المركب الثقافي إلى حقل العمل الثقافي والفني وفتح أبوابه أمام جميع فعاليات وهيئات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الثقافي، وفرض مطلب إعادة هيكلة وتجهيز المسرح البلدي لاسترجاع دوره الثقافي الحيوي، حينذاك ، أو على الأصح بموازاة ذلك، يجب التفكير في خطوات نضالية أخرى من أجل إنقاذ المدينة من جفائها الثقافي.

عرين الياسمينة ندّاً لقَفير «تل أبيب»

عميد فالح

شارك تامر في الاشتباكات خلال اقتحام الاحتلال لقبر يوسف في عام 2020، فكان من الأبطال المجهولين الذين إن لم يستطيعوا حمل البندقية، وقاوموا بحجارتهم وبلحمهم الحيّ. [13] بعد استشهاد محمد العزيزي وعبد الرحمن صُبُح خلال حمايتهم للمطارَدَين إبراهيم النابلسي ومصعب اشتية، حمل وديع الحوَح لواء فكرة عرين الأسود. كان العرين قبل وديع فكرةً بسيطة؛ مجموعة أو مجموعتين من الأصدقاء قرّروا حمل السلاح لمواجهة الوضع القائم، معيدين تجديد العمل الفدائيّ الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة.

حوّل وديع الحوح عرين الأسود إلى تنظيم فعليّ ببيرق وعقيدة واضحة على امتداد مدينة نابلس مع بَيئتها الاجتماعية التوّاقة للانخراط بالعرين ومساعدته وحمايته. يخبرنا والد تامر عن الصداقة التي جمعت وديع وتامر منذ الطفولة، ومشاركتهم ذات الحب لـ«مجموعات فارس الليل» ورفضهم الرضوخ لصلصال «الفلسطينيّ الجديد».

انخرط تامر في عرين الأسود، وأسّس وحدة الاستشهاديّين المسؤولة عن إرسال الشاب محمد الميناوي لتنفيذ عمليّة إطلاق نار في قلب «تل أبيب»، بالإضافة إلى عِدّة عمليّات أخرى منها محاولة تفجير محطّة وقود في مستوطنة «كدوميم» الواقعة بين نابلس وقلقيلية. [14] جَعلت تلك العمليّات بالذات من تامر أولويّة لدى جهاز «الشاباك»، ولَفَتهم دوره المتقدّم في المواجهة والتنظيم، فأضحى من أبرز مطارَدي العرين، وأشرس مقاتليه.

بتاريخ 11 تشرين الأوّل من العام 2022، نفّذ أسامة الطويل وكمال جوري وحسام اسليم عمليةً على حاجز دير شرف أدّت إلى مقتل جنديّ. فرض الاحتلال على إثرها حصارا على مدينة نابلس استمرّ حوالي أسبوعين. علّق وديع الحَوح على الحصار حينها قائلًا: «لا يوجد مخرج من نابلس إلا إلى الجنّة».

انتشرت طائرات استطلاع بدون طيّار (Dro-nes) في سماء المدينة، والمعروفة محليّا باسم «الزنانات» في إشارة إلى الصوت الذي يصدره محرّكها البدائيّ. تأهّبت نابلس للاجتياح الأكبر منذ أيّام الانتفاضة الثانية، واستذكر الناس اجتياح نيسان 2002، مستحضرين التشابهات ما بين الحالة النضاليّة الجديدة في حالتها الجنينيّة، وتلك التي تولّدت في الانتفاضة الثانية. وبحسب والده، اعتقد تامر بأنّه سيتعرّض للاستهداف خلال هذا الاجتياح، فقرّر أن يحتاط أمنيّاً قدر الإمكان، ولجأ لاستعمال هاتف بدائيّ من طراز «نوكيا».

في ليلة الـ 23 من تشرين الأوّل لعام 2022، كان تامر يوزّع مؤونة متواضعة على فقراء البلدة القديمة، فانتهى من توزيعها وهمّ بالعودة إلى بيت وديع الحوح في «حوش العطعوط». شقّ تامر طريقه من «محمص الخليلي» إلى الحوش، ولكنه فوجئ بانفجار درّاجة ناريّة خلال مروره، كان قد فخّخها عميل محلّيّ بإيعاز من جهاز «الشاباك»، فأودت بحياته. ويمكن القول هنا إنّ عمليّة اغتيال تامر كانت بمثابة عودة إلى سياسات الاغتيال عن بعد مرّة أخرى- يحيى عيّاش مثالًا، والتي ظنّ «كيث دايتون» والصهاينة أنّ هندسة الشباب الفلسطينيّ في الضفّة للخنوع ستحول دون الحاجة إليها.

عن موقع باب الواد

إنحناء السنبلة

احمد مطر

قُرأنا من تُراب وماءْ
خُذوا حِذْرَكُمُ أيُّها السّابلهْ
خطاكُمَ على جُثّتي نازلهْ
وصَمتي سَخاءْ
لأنّ التُّرابَ صميمُ البقاءْ
وأنّ الخُطى زائلهْ
ولكنْ إذا ما حَبَستُمْ بصَدري الهَواءْ
سَلوا الأرضَ عنْ مبدأ الزّلزلهْ !

××

سَلوا عنْ جنوني ضَميرَ الشّتاءْ
أنا الغَيمَةُ المُثقلهْ إذا أجْهَشتْ بالبُكاءْ
فإنّ الصّواعقَ في دَمعِها مُرسَلَهْ!

××

أجلْ إنّني أنحني
فاشهدوا ذ لتي الباسلَهْ
فلا تنحِني الشّمسُ
إلّا لتبلُغَ قَلبَ السماءْ
ولا تنحني السُّنبلهْ
إذا لمْ تَكُن مثقَلَهْ
ولكنّها ساعَةَ ا لانحناءْ
تُواري بُذورَ البَقاءْ
فتَخفي برَحْمِ الثرى
ثورةً .. مُقبِلَهْ!

××

أجَلْ.. إنّني أنحني
تحتَ سَيفِ العَناءْ
ولكنّ صَمْتَي هوَ الجَلْجَلهْ
وذُلّ إنحنائي هوَ الكبرياءْ
لأنّي أبالغُ في الإنحناءْ
لِكَي أزرَعَ القَنبُلَهْ!

سفر الخروج

أمل دنقل

أيها الواقفون على حافة المذبحة
اشهروا الأسلحة!
سقط الموت، وانفرط القلب كالمسبحة.
والدم انساب فوق الوشاح!
المنازل أضرحة،
والزنازن أضرحة،
والمدى . . أضرحة
فارفعوا الأسلحة
واتبعوني!
أنا ندم الغد والبارحة
رايتي: عظمتان . . وجمجمة،
وشعاري: الصباح!

لماذا نحبّ باسل

عمر عبد الرازق

لن أقول لك ما الذي يجعلنا باسلاً أكثر أو باسلاً أقل؛ فلعلّك تعرفه .. لكنّ ما يشغلني حقّاً هو ما يميّز باسل .. ما يجعل باسل باسلنا؟

صديقي، لماذا نحبّ باسل؟

يراودني هذا السؤال كلّما رأيتُ صورته .. وأحياناً يكون السؤال: لمَ نتشدق ببباسل؟!

سأقول لك .. نحن نحبّ باسل لأنه منّا وفينا..

كان باسل يفكّر فيما نفكّر فيه، ويقرأ ما نقرأه، ويكتب كثيراً كما نكتب ..

باسل .. يمنحنا الاطمئنان بأننا على حقّ

وباسل .. يذكّرنا بقضايانا التي لم نتنكر لها .. وأنّه لا يزال هناك سبيل إليها .. وأنّ عاقبتها رُشدٌ.

وباسل .. يمثّل تحدّينا لأنفسنا عندما نشكّ في تحدّينا للعالم

لذلك باسلٌ فينا، بداخلنا باسلٌ يزيد وينقص .. يثور ويهدأ .. يقوى ويضعف .. ويفكّر ويفكّر،

لن أقول لك ما الذي يجعلنا باسلاً أكثر أو باسلاً أقل؛ فلعلّك تعرفه .. لكنّ ما يشغلني حقّاً هو ما يميّز باسل .. ما يجعل باسل باسلنا؟

ما يميّز باسل ليس كونه مثقفاً فذّاً، فمن المثقفين من هو أوسع ثقافة منه وأكثر اطّلاعاً .. ولم يكن صاحب مشروع لم يسبق له مثيل. وكانت نشاطاته من صفّ ما كان في مِداره، وكان مؤهّلاً لأن يكون كلّ ذلك: مثقفاً، ناشطاً، قائد كشافة .. وكذلك لم تكن قضية باسل بالجديدة.

ما كان يميّز باسل حقّاً .. هو صدقه وإخلاصه لما أسماه رفاقه «عشقه» لمّا رأوا أنّ العشق وحده يفسّر ما كان يفعله باسل ..

لا أرى الحب كافياً وافياً لتفسير كلّ شيء.. صدّقني كان باسل مُخلصاً لـ«ورطته». نعم، كان باسل متورّطاً .. لكنّه لم يتهرّب من ورطته .. ولم يخادع نفسه بشأنها .. وطوّر أسلوباً في التعامل مع هذه الورطة التي لم يستطع منها فكاكاً .. فرأى فيها جماليات ليس بمقدور مَن كان كلّ همّه التخلّص منّ الورطة أن يراها ..

لقد «ورّط» نفسه في قضيته كما تورّط في فلسطينيّته،

وكلّما ثقُلت الورطة، كان الحلّ في الاندماج بها أكثر والتوغل فيها أعمق ..

وهذا حل من كان التحرّر قدرَه .. وكان آخر ما «ورّط» نفسه فيه استشهاده ..

كان باسل واعياً بموقفه ولم يرغب إلّا في زيادةٍ جلاء رؤيته .. أيرغب في أن يكون «عاديّاً» يحيا مبسوطاً كما يريد النّاس، وهو المختلف بنفسه وعلمه!

كان يرغب في أن يتّسق مع ذاته .. فأورثه هذا ذاتاً جديدة صاغها بروحه وإرادته وورطته!

ولأنّ باسل منّا .. فهو لم يُولد صادقاً ولا مخلصاً هكذا .. بل تطلّب كثيراً من العناء والمشقّة والمجاهدة .. هو يقول ذلك في أواخر ما كتب إلى «عزيزه»: «لكي تكون حقّاً ثائراً صادقاً عليك أن تبذل الجهد..» [1] هذا أكثر ما في باسل من فتنة، أن تكون باسلاً هي مسألة جهد لا معجزة.

بذل باسلٌ جهداً ليكون باسل .. تنازل عن قناعات وأفكار قديمة وراسخة، واطمأنّ إلى أفكار أخرى بعضها قديمٌ وراسخ .. تخلّى عمّا يُفتّ في قضيته وما يُوهن منها .. أو يكسر اتّساقه مع ذاته الآخذة في التشكّل .. ولم يتخلّ عن أسئلته ..

لم يكُن يعلم أنّ التحرّر مسلكٌ مليءٌ بالريبة، ولمّا علم استعان على ذلك بالعزيمة.. وعلم أنّ الحرّ لا يحصل على كلّ شيء .. بل لا يجب أن يريد كلّ شيء، فتخلّى عن حياة كالحياة وجاهد ولم يعانق إلّا الحرية .. والحقيقة.

يذكّرنا باسل بتساميه -لا كماله- عندما يكتب عن أفكاره ..

وبتساميه عندما نذكره ونذكر قضايانا .. هذا التسامي ما يجعل لوجودنا معنىً ..

ما يرفعنا لنلامس أطراف ملائكة تارة .. وحلماً تارةً أخرى.. فكرةً .. أو صورةً .. أو ربما إجابة كتلك التي تلقاها!

××××

هكذا تكلّم الشهيد باسل الأعرج (2018)، القدس: دار رئبال. ص 321.

موقع باب الواد

في بعض سلطة الشباب

إذا كان Freud قد احتفى بمرحلة الطفولة معتبرا إياها أهمّ محددات شخصية الإنسان، إذ تقول مدرسة التحليل النفسيّ ،التي أسسها،:»إن الطفل أبو الرجل» بدءا من السنة الرابعة، فإن علم النفس الاجتماعيّ نحا نحوا مغايرا حين بنى تصوره على محورية فئة الشباب مسوّغا اختياره بما لتلك من تأثير بعيد الغور(عميق)،شديد الحساسية، في النسيج المجتمعيّ الطامح إلى تفعيل ما يسمى علاقة التنمية المستديمة بالتنمية البشرية، وأبرز فئة عمرية يمكنها تحقيق ذلك، هي فئة الشباب، مما يستدعي أن تكون هي بؤرة اهتمامات الحقول المعرفية جميعها، لا سيما بعد استفحال تلك الظواهر التي أضحت عوامل مضادة، تعوق التنشئة الاجتماعية السوية، و السليمة، الظواهر التي تنخر البنيات برمتها، من قبيل : الانحراف، الانحلال، العدمية، الاكتئاب، الهجرة السرية، الشذوذ، العنف، الانتحار...والقائمة طويلة. ومن البداهات التي يستند إليها أيّ مشروع مجتمعيّ يزعم أنه حداثيّ ديمقراطيّ، بداهة نسقية المقاربة المعتمدة، وبداهة شموليتها، ومن ثمة نستطيع القول، باطمئنان، إنه لا مجتمع بمواصفات المعاصرة، بدون شباب. والواقع أن موضوع هذه الفئة لدى المجتمعات المعاصرة قد أكسب الشباب سلطة رمزية مؤثرة ،حتى قارب ذلك اجتراح ما يُدعى في الأدبيات السوسيولوجية «فلسفة رعاية الشباب». وبما أن الأمر كذلك فإن المفروض هو دعم الشباب رغبة في أن يُبينوا عن كفاياتهم بقدراتها ومهاراتها، التي تتحول إلى إنجازات ملاحظة ومقيسة، استنادا إلى مدخل أساس هو «التربية على الاختيار»، بمعنى أن يكونوا واعين مسؤولياتهم الفردية والجماعية.

بناء على ما سبق يؤكد أكثر من باحث(مصطفى حجازيّ تمثيلا لاحصرا)أن الشباب شريحة مهمة في المجتمع، تركز على تأثير الهدر في طاقاتهم و كفاياتهم، و يعتبرون أكبر شرائح المجتمع، ومن ثمة فإن تجاهل طاقات الشباب يقود إلى تبديد إمكانات المجتمع و استراتيجياته المستقبلية..هكذا يتضح أن مجتمعا يُغيّبُ الشباب مجتمع لا يمكن أن يكون إلا كسيحا لا و لن تقوم له قائمة، فيعجز حينئذ عن امتلاك القدرة التنافسية الإنمائية..لهذا و ذاك أحجى أن يعترف بهم المجتمع مصدرا من مصادر التغيّر/ التغيير؛ إذ يختزنون فيضا من التطلعات والطموحات، التي تنمُّ عن أبعاد إبداعية، ابتكارية واعدة، فيتجاوزون ما هو «كائن»، إلى «ما ينبغي أن يكون». ومن الطرائف أن الآخر آمن بالشباب الممتد طوال مراحل العمر جميعها

Jeunesse à tout âge، وكأن ما قاله الشاعر أبو العتاهية قد غدا شروى نقير، لا يساوي قلامة ظفر:

ألا ليت الشباب يعود يوما
فأخبره بما فعل المشيب

يونيو 2025

جمال براجع:

شكلت المقاومة الفلسطينية، تاريخيا، الجدار الصلب أمام كل المحاولات الإمبريالية والصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيوني بفلسطين كجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة المطلقة على المنطقة

تقديم

نستضيف في هذا العدد المزدوج والذي خصص أحد ملفيه لوحدة اليسار، الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي في هذا الحوار معه حول الوضع العالمي وما يعرفه من تطورات وتحولات متسارعة وما تعرفها منطقتنا من تصعيد وعدوان على شعوبها وبالخصوص حرب الابادة الجماعية والحصار والتجويع وكل اصناف الجرائم ضد الإنسانية، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من طرف كيان الارهابي وداعميه والمواقف الخيانية للانظمة اضافة للاوضاع على الصعيد الوطني وواقع اليسار...

أتقدم بجزيل الشكر للرفاق والرفيقات في هيئة تحرير الجريدة المناضلة «النهج الديمقراطي» على تشريفي بأن أكون ضيف هذا العدد، وأحييكم/ن على العمل الجبار والمجهودات والتضحيات الكبيرة التي تقدمونها في سبيل إعلاء شأن إعلام حزبنا وتطويره بما يخدم مشروعنا الفكري والسياسي الثوري.

■ عرف العالم تحولات سريعة ومهمة، منها قرارات مجموعة دول البريكس وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي (الدولار). ما هي في نظركم اهم مميزات هذا الوضع الراهن وما هي الآفاق المنتظرة في الامد القريب؟

● يشهد العالم حاليا تصعيدا خطيرا للنزعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي بهدف ضمان استمرارية هيمنتها على العالم والتي عرفت تراجعا ملحوظا ومتواصلا منذ اندلاع أزمة 2008 حيث دخل الاقتصاد الأمريكي في حالة انكماش وتضخم، وخاصة جائحة كورونا، رافقها تراجع قيمة ومكانة الدولار عالميا وتضخم في المديونية (منذ 2008 ازدادت الديون الأمريكية بنسبة 230./. لتتجاوز 35 تريليون دولار في 2024 (حسب وزارة الخزينة الأمريكية) بنسبة 126./. من الناتج المحلي الإجمالي) في ظل صعود أقطاب اقتصادية جديدة منافسة، وفي مقدمتها الصين بمشروعها الاقتصادي الضخم « الطريق والحزام»، تعمل جاهدة، وبالتنسيق فيما بينها، على كسر الهيمنة المالية والاقتصادية الأمريكية باستهداف الدولار ومؤسسات الهيمنة المالية الأمريكية وذلك باقتراح بدائل مالية واقتصادية في الأسواق المالية والتجارية العالمية بدأت تفرض نفسها وتجد لها صدى في بلدان الجنوب (طلبات الانضمام لمجموعة «بريكس» لمواجهة تداعيات هذه التحولات العميقة التي يشهدها العالم، والتي تتجه به، تدريجيا، نحو إنهاء «النظام العالمي الأحادي القطبية» نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تصعد الولايات المتحدة من نزعتها الإمبريالية بتسعير الحروب والصراعات الإثنية والطائفية والدينية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط في إطار المشروع الإمبريالي الصهيوني لإعادة الهندسة الجيو سياسية للمنطقة فيما يسمى ب»الشرق الأوسط الجديد»(دعم ومشاركة الكيان الصهيوني في حربه الإبادية في حق الشعب الفلسطيني لتصفية القضية الفلسطينية- غزو واحتلال سوريا وتقسيمها وفرض نظام إرهابي ظلامي يمارس أبشع أنواع جرائم القتل في حق مكونات الشعب السوري وتفجير الاقتال فيما بينها وفي تواطؤ مكشوف مع الكيان الصهيوني الذي احتل أجزاء واسعة من سوريا- العدوان الامبريالي الصهيوني على إيران واليمن للقضاء على محور المقاومة)، وتأجيج السباق نحو التسلح (الرفع من الميزانية العسكرية ل2026 بنسبة 13.4./. لتصل إلى تريليون و100 مليون دولار- مشروع القبة الذهبية الأمريكية- فرض تخصيص دول الناتو ل5./. من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري...) بالإضافة إلى تشديد حربها الجمركية والتجارية على دول العالم بما فيها الدول الحليفة لها مع التركيز على الصين لإضعاف اقتصادها وتجارتها الخارجية باعتبارها الخطر الاستراتيجي الأكبر على مستقبل الهيمنة الأمريكية.

إن النضال الوحدوي بين القوى اليسارية أصبح ضرورة ملحة يفرضها التفاقم الخطير للأزمة واشتداد الهجوم الرأسمالي المخزني وتصاعد وتوسع النضالات الشعبية والعمالية التي طالما كان اليسار محتضنا لها وفاعلا فيها ومؤطرا لها. ومن أجل ذلك لابد لهذه القوى من تجاوز العقلية الحلقية الضيقة والنظرة النخبوية والانتظارية القاتلة و»جراح الماضي»،

نستنتج مما سبق أن النزعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية ستعمق التنافس والصراع بين قوى الغرب الإمبريالي بزعامتها والقوى الصاعدة وعلى رأسها الصين وسيزداد التقاطب على الصعيد الدولي مما سيزيد من مخاطر انفجار المزيد من الحروب والصراعات بما في ذلك انفجار حرب كونية جديدة وخاصة في ظل جمود، إن لم نقل «وفاة»، منظمة الأمم المتحدة التي شكلت الإطار الدولي لتنظيم التوازنات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية.

ويبقى على شعوب العالم وقواها التحررية والديمقراطية والثورية تحمل مسؤوليتها في مواجهة الغطرسة الامبريالية، وذلك بتكثيف وتصعيد نضالاتها وتنسيق جهودها في أفق بناء جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية والصهيونية والرجعية. ولعل ما يشهده العالم حاليا من تحولات عميقة في الرأي العام العالمي ومن نهضة وحملات تضامن واسعة مع الشعب الفلسطيني، وخاصة في أوربا وأمريكا الشمالية، ما يبعث على الأمل في تجاوز السيناريو الإمبريالي الصهيوني المهدد للبشرية والحياة على سطح الأرض.

■ تحاول الامبريالية الأمريكية وربيبها الكيان الصهيوني والتعاون/ التواطؤ المكشوف من الرجعية العربية تصفية القضية الفلسطينية، بمبررات خادعة (وقف إطلاق النار و شروطه وتبعاته). فهل سينجح الكيان الصهيوني وحلفاؤه في مخططاته الإستعمارية/ الاستيطانية؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تفشل المشروع الصهيوني؟

● شكلت المقاومة الفلسطينية، تاريخيا، الجدار الصلب أمام كل المحاولات الإمبريالية والصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيوني بفلسطين كجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة المطلقة على المنطقة للتحكم في ثرواتها الطاقية وموقعها الاستراتيجي وفرض واقع جيوسياسي -الشرق الأوسط الجديد- تخضع بموجبه شعوب ودول المنطقة للهيمنة الامبريالية والصهيونية. هذا دون أن ننسى الدور الذي لعبته دول وقوى محور المقاومة في مواجهة هذا المخطط من خلال دعم وإسناد المقاومة الفلسطينية والذي جعلها، بدورها، هدفا للغطرسة الإمبريالية والصهيونية. ولعل الغزو الأمريكي التركي الصهيوني

←

لسوريا والعدوان الأمريكي الصهيوني على إيران مؤخرا ما يؤكد ذلك. في المقابل لعبت الأنظمة العربية الرجعية، وخاصة المطبعة منها، ولا زالت، دورا خطيرا وخبيثا في دعم هذا المخطط الامبريالي الصهيوني من خلال خيانتها وتواطؤها وتعاونها مع الكيان الصهيوني وتوطيد العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية معه ضدا على إرادة شعوبها ورغم حرب الإبادة والتطهير العرقي والحصار والتجويع الممنهج التي يشنها هذا الكيان الاستعماري النازي العنصري في حق الشعب الفلسطيني.

وقد ازدادت الغطرسة والإجرام الأمريكي والصهيوني في حق الشعب الفلسطيني وحشية ودموية منذ طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023. فما يجري حاليا من تقتيل وتجويع وتعطيش لسكان غزة ومن تدمير شامل لكل المنشئات العمرانية و المؤسسات والتجهيزات الخدمية واستعمال ما يسمى ب»مراكز المساعدات الإنسانية» كمصائد لتقتيل الفلسطينيين ولتجميعهم في «كيتوهات نازية» تمهيدا لتهجيرهم وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية في أفق ضمها للكيان الصهيوني (مصادقة الكنيست الصهيوني على قرار ضم الضفة الغربية) أمام مرأى ومسمع المنتظم الدولي العاجز والمتواطئ وتخاذل وخيانة الأنظمة العربية الرجعية، ما هو سوى حلقة ضمن حلقات تنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية الذي ترعاه الولايات المتحدة في إطار أجرأة « صفقة القرن» و « الشرق الأوسط الجديد» وتحقيق « الحلم الصهيوني» فيما يسمى ب»إسرائيل الكبرى».

إن إفشال المخطط الإمبريالي الصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية رهين بوحدة وصمود الشعب الفلسطيني بجميع مكوناته وفصائله واستمرار مقاومته المسلحة في القطاع والضفة، وبدعم وإسناد قوى محور المقاومة- رغم الضربات القاسية التي تلقتها في لبنان وسوريا- وبانتفاضة ونضال شعوب المنطقة ضد الأنظمة العميلة والضغط عليها لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهنا لابد لقوى التحرر الوطني والثوري في المنطقة أن تتحمل مسؤوليتها في قيادة النضال الشعبي في بلدانها ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي.

كما إن إفشال هذا المخطط مرتبط بتقوية وتوسيع انتفاضة الشعوب ضد الصهيونية والامبريالية عبر العالم وخصوصا في المراكز الامبريالية لما لذلك من أهمية في الضغط على حكومات هذه المراكز للضغط من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني، وحشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقضية العادلة في التحرر الوطني وعودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كافة فلسطين وعاصمتها القدس.

■ وطنيا، وصل تغول النظام المخزني الى مستوى غير مسبوق، حيث بالإضافة لسن قوانين تراجعية و الآن تحدي الإرادة الشعبية من خلال التطبيع مع الصهاينة مثلا، و تهديد رئيس الحكومة لمعارضيه من داخل البرلمان ،حيث قال بالوضوح انه يعرف ثلثي اصحاب المقاولات وفي حالة استمرارهم في التهجم عليه لن يبقى اي مستثمر بالبلاد. فما هي في نظركم اسباب هذه الحركة؟ وتجاهل مطالب عموم الكادحين/ ات في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؟

● **في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة والخطيرة التي تمر منها بلادنا نتيجة السياسات الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي حتى الآن، والمملاة من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية، والتي تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة والشركات الرأسمالية الإمبريالية، لا يجد النظام من حلول لها سوى المزيد من التغول على المستوى السياسي بتشديد الاستبداد والقمع واستهداف الحريات العامة والنضالات الشعبية والعمالية وتعميق سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي، وتشديد الهجوم الرأسمالي المتوحش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالإجهاز على ما تبقى من المكتسبات العمالية والشعبية دون الاكتراث بالمستويات الخطيرة التي وصلت إليها أوضاع الشعب المغربي من فقر وبطالة وتهميش ومظاهر البؤس الاجتماعي.** وفي المقابل تزداد الثروة تضخما وتركيزا في يد المافيا المخزنية والرأسماليين المغاربة والأجانب مستفيدين من تفشي الفساد واقتصاد الريع والنهب والاحتكار والمضاربات... في ظل هذه الأزمة بدأت الصراعات والتناقضات وسط الكتلة الطبقية السائدة تطفو على السطح.

إن « التهديد» الذي أطلقه رئيس الحكومة في البرلمان، في نظري، ما هو سوى صدى لتلك التناقضات، والتي أخذت تجد لها صدى في وسائل الإعلام والتواصل، وخاصة مع اقتراب انتخابات 2026 وما يسبقها من حملات انتخابوية سياسوية بين الأحزاب المخزنية والممخزنة، ومع انتشار فضائح ملفات الفساد والاغتناء الفاحش بواسطة استغلال النفوذ والسلطة، كما هو الشأن بالنسبة لرئيس الحكومة نفسه المتورط في ملفات الصفقات الفاسدة، والتي تعكس المستوى الخطير الذي بلغه الفساد في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام القائم.

لكن تلك التناقضات تبقى ثانوية ومتحكم فيها، ولن تصل إلى مستوى الأزمة السياسية التي تهدد النظام.

إن إفشال المخطط الإمبريالي الصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية رهين بوحدة وصمود الشعب الفلسطيني بجميع مكوناته وفصائله واستمرار مقاومته المسلحة في القطاع والضفة، وبدعم وإسناد قوى محور المقاومة- رغم الضربات القاسية التي تلقتها في لبنان وسوريا- وبانتفاضة ونضال شعوب المنطقة ضد الأنظمة العميلة والضغط عليها لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني

فالنظام يعرف كيف يدبر ملفات الفساد ويستثمرها لصالحه بما في ذلك التضحية ببعض الرموز المخزنية وخدامه الأوفياء. كما يعرف كيف يدبر التناقضات بين مكونات الكتلة الطبقية السائدة عبر توزيع الريع وفتح فضاءات الاستثمار أمامها داخليا وخارجيا مستفيدا من ضعف الحركة الجماهيرية وأزمة البديل الوطني الديمقراطي الشعبي الكفيل وحده بالدفع بتلك التناقضات إلى مستوى الأزمة الثورية.

■ تعتبر وحدة اليسار المغربي لبنة من لبنات جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية و الصهيونية في أفق بناء أممية ماركسية. فما هي الاكراهات التي تحول دون ذلك وما هي مداخل خلق قفزة نوعية على هذا المستوى؟

● بداية لابد من التأكيد أن مبدأ الوحدة هو اختيار استراتيجي يشكل حلقة مركزية في الخط السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، والخيط الناظم للسيرورات الأربع التي يشتغل عليها: سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة (وحدة الماركسيين اللينينيين/ات) وسيرورة بناء وتقوية التنظيمات المستقلة للجماهير (وحدة الحركة الجماهير) وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية (وحدة الطبقات الشعبية) وسيرورة بناء الأممية الماركسية (وحدة الحركة الشيوعية العالمية).

وبناء على ما سبق يعتبر حزب النهج الديمقراطي العمالي وحدة اليسار سواء الجذري أو الديمقراطي ضرورة سياسية وتاريخية لتغيير موازين القوى وتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

فوحدة الماركسيين/ات اللينينيين/ات مهمة ضرورية في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي لا يمكن بدونه الحديث عن التغيير الثوري وقيادة الطبقة العاملة له. ووحدة اليسار المناضل ضرورية لبناء الجبهة اليسارية الديمقراطية كنواة أساسية لتقوية الحركة الجماهيرية والجبهات الميدانية الضرورية بناء لجبهة الطبقات الشعبية.

لكن هذه الوحدة تواجهها عوائق منها ما هو موضوعي كسياسة القمع والاختراق والتلغيم المخزنية وسيادة ثقافة التوافق والاجماع لدى بعض اليسار وتداعيات فشل التجارب الاشتراكية على اليسار واختراقه من طرف الفكر البرجوازي الليبرالي... ومنها ما هو ذاتي ومن أهم مظاهره ضعف وتشتت اليسار وسيادة الصراعات الداخلية والبينية وانتشار نزعات نخبوية وفوضوية وثقافة اللاتنظيم في بعض أوساطه، وعزلته عن الجماهير وتراجع قدرته السياسية التعبوية والاشعاعية والنضالية وعدم رغبة البعض في العمل الوحدوي لاعتبارات سياسية أو أيديولوجية وضعف الاجتهاد النظري لبلورة الأجوبة الصحيحة عن أسئلة الصراع الطبقي ومتطلبات التغيير...

إن النضال الوحدوي بين القوى اليسارية أصبح ضرورة ملحة يفرضها التفاقم الخطير للأزمة واشتداد الهجوم الرأسمالي المخزني وتصاعد وتوسع النضالات الشعبية والعمالية التي طالما كان اليسار محتضنا لها وفاعلا فيها ومؤطرا لها. ومن أجل ذلك لابد لهذه القوى من تجاوز العقلية الحلقية الضيقة والنظرة النخبوية والانتظارية القاتلة و»جراح الماضي»، وأن تقتنع بضرورة وأهمية الوحدة، وأن تطلق فيما بينها حوارا سياسيا جديا ومسؤولا من أجل بلورة برنامج سياسي واجتماعي للنضال المشترك على قاعدة مطالب ومصالح الشعب المغربي، يؤسس لبناء الجبهة اليسارية الديمقراطية ذات العمق الجماهيري.

ويمكن للقواعد اليسارية في المناطق والاطارات الجماهيرية والحراكات الشعبية أن تلعب دورا أساسيا ومؤثرا في بلورة وحدة اليسار قاعديا من خلال تقوية وتطوير النضال الوحدوي والمشترك والتنسيق فيما بينها في تلك الإطارات والحراكات وتمتين العلاقات الديمقراطية الرفاقية كرافعة أساسية للفعل اليساري الموحد.

ولكي ينجح النضال الوحدوي بين هذه القوى لابد وأن تتوفر له عدة شروط منها:

-إعادة الاعتبار للمشروع اليساري الاشتراكي والدفاع عنه ونشر الوعي به وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والاجتهاد في تبيئته في المجتمع المغربي.

-مناهضة ومعارضة النظام الاستبدادي القائم وتبني الديمقراطية، ليست كآلية انتخابية، بل كنظام حكم ديمقراطي يجسد سلطة الشعب وكفلسفة في تدبير العلاقات وسط المجتمع.

-الاقتناع بأن وحدة اليسار لن تتبلور إلا في معمعان الصراع الطبقي وفي قلب معارك الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الجماهير باعتبارها صانعة التاريخ، وبأن التغيير يتم عبر النضال الجماهيري المنظم وليس بالتوافقات مع النظام. مما يفرض الانخراط إلى جانبها في هذا النضال من أجل مصالحها ومطامحها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

-الاقتناع بأن النضال الوحدوي والمشترك هو مبدأ في الفكر والممارسة له بعد استراتيجي في معركة التغيير، وليس مجرد تكتيك ينتهي بانتهاء إنجاز مهمة ما أو بالفشل في إنجازها.

-وضوح الرؤيا والمبدئية فيما يخص التحالفات والعمل الوحدوي. فلا يمكن التحالف والتنسيق مع القوى الموالية أو المتواطئة مع النظام أو المدافعة والمطبلة للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

-اعتماد الحوار الديمقراطي المسؤول والبناء كآلية لبلورة البرامج النضالية والمواقف المشتركة وتنسيق الجهود ولتدبير التناقضات والاختلافات والعلاقات في إطارات وفضاءات النضال المشترك، ومحاربة أمراض الانتهازية والحلقية والهيمنة...

واقع حال المدرسة المغربية
بين نسبة النجاح في البكالوريا والهدر المدرسي

محمد شاعر

هلت علينا وزارة التربية الوطنية، صبيحة الجمعة 11يوليوز، مبشرة بنسبة نجاح عام في امتحانات البكالوريا وصلت 83%. وهي نسبة لا تتوافق لا مع الانطباع السائد لدى الرأي العام حول حال المنظومة التعليمية المغربية ولا حتى مع ترتيب بلدنا من حيث مختلف المؤشرات المعتمدة دوليا في قياس مستويات مختلف جوانب المنظومة، مما يجعل الجميع يندهش لنسبة النجاح التي تنزل بها علينا وزارة التربية المخزنية . ففي إطار هذه المؤشرات الدالة على حقيقة الوضع التعليمي احتل المغرب ضمن تصنيف « تصنيف مؤشر التعليم العالمي 2025 «الصادر عن منظمة الخدمات العالمية للمواطن» المرتبة 64 ضمن ترتيب 71دولة، كما أن إحصائيات تعترف بها الوزارة تشير إلى أن أكثر من 50%من تلاميذ مستوى السادس ابتدائي حصلوا على نقط أقل من المعدل في المواد العلمية، وحوالي 90%من تلاميذ الإعدادي حصلوا على نقط تقل عن المعدل في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والأرض. وينطبق نفس المستوى على تعلم اللغات حيث إن أغلبية التلاميذ لم يتمكنوا من الحصول على المعدل في اللغتين العربية والفرنسية. وإذا كانت الوزارة تعتبر هذه النسبة مرتفعة ،فإن قراءة موضوعية لعدد المترشحين للبكالوريا وما يمثله هذا العدد حقيقة يجعل تلك النسبة من الناجحين جد ضئيلة، فحسب الوزارة بلغ عدد المترشحين لامتحانات البكالوريا 495 ألف مترشح ومترشحة ، وهذا العدد لا يمثل حقيقة سوى نسبة 15%من التلاميذ المفترض اجتيازهم لهذه الامتحانات ، وهذا يعني أن 85%من التلاميذ المغاربة يتوقفون في مرحلة دراسي معينة قبل البكالوريا وأن 15% فقط هي التي تستكمل مسارها الدراسي إلى غاية البكالوريا ، ويستنتج من هذا أن النسبة الحقيقية للنجاح دون النسبة التي تعلنها الوزارة . إنها كارثة الهدر المدرسي. لقد غادر المدرسة في نهاية الموسم الدراسي 2024-2023، حسب إحصائيات الوزارة نفسها، أزيد من 294 ألف تلميذ.

هذا المستوى الكارثي للهدر المدرسي بالمغرب يعكس فشل السياسات العمومية التعليمية في توفير منظومة تعليمية متطورة، مواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجية والثقافية ،ومنصفة وعادلة، تضمن فرصا متكافئة لجميع الأطفال والشباب المغاربة. فهذه السياسات ركزت على رسم خطط سمتها إصلاحات لكنها في الحقيقة خطط تتوخى منها الدولة التنصل تدريجيا من واجبها ،المتمثل في تحقيق الحق في التعليم، وتقليص الاعتمادات المخصصة للقطاع تنفيذا لتعليمات المؤسسات المالية الإمبريالية ، الأمر الذي أعاق المنظومة التعليمية وجعل مخرجاتها دون تحقيق حاجات البلاد للاطر والكفاءات والمؤهلات ، وفاقم الهدر المدرسي وجعل مستوى الأمية مرتفعا .

ومتابعة لهذه السياسات ، وحتى لانذهب بعيدا في التاريخ، ننطلق فقط من بداية الألفية الحالية، ففي سنة 1999 صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكل إطارا مرجعيا عاما للمنظومة خلال العشرية الأولى من هذا القرن ، وجاء من بين أهدافه تعميم التعليم على جميع الفئات في البوادي والمدن . ودون الغوص في طرح الآليات التي حددها لتحقيق ذلك، ظلت الوضعية على حالها. ولم يختلف مآل المخطط الاستعجالي الذي هم الفترة 2012-2009 عن مآل الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، فقد ظلت الأمية تجاوز ثلث ساكنة البلاد وزادت حدة الهدر المدرسي إذ بلغ متوسطه السنوي ،خلال فترة تنزيل الميثاق والمخطط الاستعجالي بين 1999 و2012 ، أزيد من 400 ألف تلميذ، وتجاوز متوسط التكرار السنوي 700 ألف حالة . لقد كان المخطط استعجاليا في نهب المال وهدر المال العام أكثر منه مخطط لاستعجال إنقاذ المنظومة من هاوية لازالت منحدرة نحوها . والواضح أن دخول القانون الإطار 51-17 حيز التنفيذ منذ 2019 يسير في أثر سابقيه من المخططات المسماة ميثاق أو مخططا استعجاليا. لقد جاء في الباب الثاني لهذا القانون – المعتبر صياغة قانونية للرؤية الاستراتيجية 2015/2030- ان من أهدافه تعميم التعليم وفرض إلزاميته لجميع الأطفال في سن التمدرس وهو السن الذي يتوقف عند سن 15سنة . إن واقع الحال راهنا يبين أن 25 % من أطفال الفئة العمرية 6-4 سنوات لازالوا يلازمون منازلهم ولا يطؤون أرض قاعات الدرس في التعليم الأولي ، وفي الابتدائي سجلت وزارة التربية الوطنية 58819 حالة انقطاع في التعليم الابتدائي سجلت وزارة التربية الوطنية 58819 حالة انقطاع موسم 2023-2022، وفي الإعدادي 156.998 بنسبة 53.5% من مجموع المنقطعين، و78.651 في التعليم الثانوي التأهيلي ب26.7% .

إنها مخرجات سياسات لم يكن همها الفعلي إصلاح إشكالات المنظومة، فقد حبلت الوثائق المؤطرة لهذه السياسات بكلمات وعبارات رنانة من قبيل تعميم التعليم وإلزاميته ومدرسة الجودة ومدرسة الإنصاف والإدماج وغيرها ، ولكن هذه الأهداف غابت عن واقع الحال لأنها السياسات العمومية المنزلة لتعميمها لم تصدر من إرادة شعبية حقيقية بل من أجهزة و مؤسسات تنفيذية وتشريعية يعرف الجميع النسبة الضئيلة ممن شاركوا في اختيارها والأساليب المعتمدة في تشكيلها مما يجعلها فاقدة للشرعية الشعبية. لذلك فهذه المؤسسات مؤسسات مخزنية تأتمر بتعليمات المؤسسات المالية الإمبريالية ، ومنها ضرورة التقشف المالي العمومي في تدبير القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها قطاع التعليم ، وحتى بالنسبة لاختلالات تنزيل هذه السياسات-على علاتها- لايتم ربط المسؤولية بالمحاسبة ليعيث الفاسدون في المال العام فسادا دون محاسبة، مثلما حدث بالنسبة للمخطط الاستعجالي الذي أهدر العديد من منفذيه أزيد من 43 مليار درهم دون أن يحقق إقلاعا تعليميا حقيقيا. ومن الأهداف الحقيقية لهذه السياسات والتي توضحت على أرض الواقع إعداد قاعدة استهلاكية وتوسيعها لصالح قطاع خاص دعمته السياسات العمومية بامتيازات شتى ومنها استخدام رجال ونساء التعليم العاملين بالقطاع العمومي، ومنحه امتيازات ضريبية. هذا القطاع الذي تضطر العديد من الأسر المغربية إلى طلب خدماته نظرا للوضعية التي يعرفها القطاع العمومي، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة مغذية للقطاع الخاص، الذي يساهم بدوره فسح المجال للدولة للتنصل من واجبها المتمثل في توفير الحق في التعليم للجميع وفي إقرار مجانيته وضمان توحيده وفرص التكافؤ في الاستفادة منه.

الفيسلوفة اليهودية «جوديت بتلر»:
أمنيتي أن ينتهي الاحتلال ويتوقف عنفه الفاشي

وسيم السلطي

ليس غريباً أن نقرأ ونشاهد مفكراً أو مؤرخاً يهودياً يوجه، نقدا لدولة الاحتلال وعنفها، فقد عمل بعض المؤرخين، مثل، إيلان بابيه، على إعادة النظر في السرديات المؤسسة لهذه الدولة، الدينية منها والقانونية والحقوقية. بينما صدرت أبرز الانتقادات من قبل الفيلسوفة جوديت بتلر.

جوديت بتلر، هي فيلسوفة يهودية أميركية، ذات أصول مجرية – روسية. فقدت جزءاً من عائلتها في المحرقة النازية، إذ أبيدت عائلة جدتها في قرية صغيرة جنوب بودابست.

ترفض، بتلر، العنف تحت أي مبرر، وترى أنها كانت دوماً «ميّالة إلى الفعل السياسي اللاعنفي». وهي تنقد عنف الاحتلال، وتنقد مصادرته للاراضي وقصفه العنيف للسكّان المحاصرين، فأمنيتها هي: «أن ينتهي الاحتلال، ويتوقف العنف بكل أشكاله».

برز صوت، جوديت بتلر، بعد عملية طوفان الأقصى، في السابع من أكتوبر، كأحد الأصوات الفلسفية الناقدة لكل من وصف العملية بأنها عملية «إرهابية» ورفضها واعتبرها ليست مقاومة، إذ أوضحت في أكثر من مكان: «قد يكون لدينا وجهات نظر مختلفة حول حماس كحزب سياسي، ويمكن أن تكون لدينا وجهات نظر مختلفة حول المقاومة المسلحة، لكنني أعتقد أنه من الأصح والأكثر دقة القول إن انتفاضة ٧ أكتوبر، كانت انتفاضة نابعة من حالة القهر، لقد كانت عملاً من أعمال المقاومة المسلحة، إنها ليست هجوما إرهابيا، وليست هجوماً معاديا للسامية».

وصرحت في عام ٢٠٢٤، في «جامعة لندن للاقتصاد»، أن ما يقوم به جيش الاحتلال هو إبادة جماعية. وأشارت إلى أن عنف الاحتلال يمكن تفسيره بأكثر من طريقة، واقترحت العنف على الطريقة «الفاشية» حينها، ليس، فقط، لأن المستوطنين يتم تسليمهم أسلحة ويصرح لهم التصرف كجماعات خارجة عن القانون، بل لأنهم يكسرون كل القوانين سعياً لنشوة القتل.

وفي محاضرة لها بعنوان «الحياة الهشة»، تتناول، بتلر، كتاب «أيخمان في القدس « للمفكرة، حنة آرندت، الصارد في ستينيات القرن الماضي، الذي يروي مجريات محاكمة الضابط النازي «أدولف آيخمان»، أحد المسؤولين عن المحرقة، وتقول: «بحسب أرندت، لقد اعتقد آيخمان بأنه يحق له أن يختار أي الشعوب يحق لها أن تحيا أو تموت، بهذا المعنى، اعتقد أنه بإمكانه اختيار مع من سيتعايش على الأرض». وعلى هذا الأساس، قام بإبادة اليهود والغجر والشيوعيين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة. لذلك، أي اختيار لمن يمكنه أن يعيش ومن لا يمكنه أن يعيش، يحمل مسبقاً حركة إبادية.

وإذا ما قاربنا ذلك الوضع مع ما يجري في فلسطين، وتحديدا في غزة، فكم من ضابط في جيش الاحتلال، اتخذ قراراً مشابهاً لقرار آيخمان، في قصفه وقتله لآلاف الغزيين، على اعتبار أنهم «حيوانات» ولا يستحقون العيش، كما نادت بذلك أصوات المستوطنين بعد السابع من أكتوبر.

وفي قراءة لنقد الفيلسوفة جوديت بتلر للاحتلال وعنفه في ظل صمت مفكرين وفلاسفة آخرين لهم وزنهم مثل، هابرماس، ومعارضتهم للمقاومة، يرى الفيلسوف التونسي، فتحي المسكيني، أن: «ما قالته بتلر يضع كل تردّدات الفلاسفة أكانوا يهوداً أم مسيحيين تحت ضوء جديد: كلهم كانوا يخاتلون «معاداة السامية» ويتعاملون مع «المسألة اليهودية» بقفازات «الانتهازية « الأخلاقية. إنّ قصة اليهودي الناجي من المحرقة قد وضعت سدّا حاجبا على جرائم الدولة الإسرائيلية ضد السكّان الأصليين في فلسطين. ولذلك كلّ ما قيل تحت توقيع «فلاسفة» عن الدولة الصهيونية إنما كان يتحدث عن «اليهودي الناجي من المحرقة» وليس عن «الإسرائيلي» المحتلّ أو عن الفلسطيني المهجَّر. الصهيونية هي بذلك حجاب سردي يحمي عنف الدولة الإسرائيلية بغطاء قصة اليهودي الناجي من المحرقة. لم يكن الفيلسوف الأوروبي طيلة القرن العشرين، أكان يمينيًا أم يساريًا، يستفيد من أيّ مسافة نقدية بين القصّتين: قصة اليهودي الناجي من المحرقة وقصة الفلسطيني المهجَّر».

عن مجلة الهدف

حدث الأسبوع

المناضل الأممي جورج ابراهيم عبد الله يغادر سجن العارويهزم الأمبرياليتين

علال الجديد

بعد نحو 4 عقود قضاها خلف القضبان، اضطرت الامبريالية الفرنسية أخيرا الافراج عن المناضل الأممي جورج ابراهيم عبدالله، في واحدة من أطول قضايا الاحتجاز السياسي في تاريخ فرنسا الحديث وأكثرها إثارة للجدل، وكما كان مقررا أطلق سراحه في 25 يوليوز 2025 مع تهجيره إلى لبنان. وللإشارة، فقد سبق أن رفض القضاء الفرنسي الافراج عنه عدة مرات تحت ضغط سياسي كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وتعود تفاصيل اعتقال الرفيق جورج ابراهيم عبدالله من طرف السلطات الفرنسية في مدينة ليون الى سنة 1984 .وفي عام 1987،حكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة التواطؤ في أغتيال الدبلوماسي الاسرائيلي «ياكوف بارسيمانتوف» والملحق العسكري الأمريكي «شدنشارلز راي» في باريس 1982.التهمة لم يقر بها جورج ابراهيم عبدالله الى اليوم ،لكن موقفه كان واضحا حيث صنف عمليتي الاغتيال في خانة المقاومة ضد القمع الاسرائيلي والأمريكي في سياق الحرب الأهلية (1990-1978) والاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان 1978.وقال المناضل الأممي في معرض دفاعه عن نفسه أمام القضاء الفرنسي «الطريق الذي سلكته، أملته علي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد فلسطين». مرددا «أنا مقاتل ولست مجرما».

وللتذكير، فجورج ابراهيم عبدالله ولد في 2 أبريل 1951 بقرية القبيات بلبنان ،انخرط في العمل السياسي في سن مبكرة. انضم الى الحركات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. ناضل في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية ثم التحق بالمقاومة الفلسطينية وكان عضوا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أصبح قائدا للفصائل المسلحة الثورية اللبنانية المناهضة للامبريالية التي شنت هجمات ضد اهداف غربية واسرائيلة.

قضى الرفيق جورج ابراهيم عبدالله 41 سنة في الأسر في تحد بطولي واستثنائي لأبشع أدوات القمع الإمبريالي. وتميز بمواقفه الرافضة كل محاولات الابتزاز والمساومة واصراره على شرعية المقاومة الفلسطينية ،باعتبارها خيارا مشروعا لا مساومة فيه .وشكل استمرار اعتقاله وصمة عار على جبين الإمبرياليتين الفرنسية و الأمريكية. وتواطؤا سافرا مع الكيان الصهيوني. واعتقاله واحتجازه كان سياسيا بحتا، ومثل خرقا سافرا للقانون الدولي وقرارات القانون الفرنسي.

اتخاذ قرار الافراج عن المناضل الأممي جورج عبدالله ،جاء نتيجة حملات تضامنية واسعة حيث لم تخل أي تظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني من صور هذا المناضل الفذ والمطالبة بإطلاق سراحه. وهذا يعزز اليقين بأن الشعوب هي التي تنتصر ،وأن الاستعمار والإمبريالية الى زوال. كما جاء الافراج عنه نتيجة صموده وقدرته على الثبات طوال 41 سنة من الاعتقال دون أن ينكسر، ومقاومته الصلبة ،ما شكل مصدر إلهام لحركة تضامن متنامية شملت آلاف الأشخاص ،مثقفون، ناشطون ،وهيئات متعددة خاصة وسط الشباب بفرنسا وأصبح رمزا ليس فقط لمواجهة الصهيونية ،بل رمزا لمناهضة التوسع الصهيوني وجرائمه ومجازره وغزوه لبلدان أخرى، وعلى رأسها وطنه لبنان. وأصبح رمزا للوعي السياسي والدخول الى فهم نضال الشعب الفلسطيني. فجورج أبراهيم عبدالله رمز النضال والصمود لم يتراجع يوما عن قناعاته أو عن نضاله من أجل فلسطين والشعوب المضطهدة .

إن الملحمة البطولية التي سطرها المناضل الأممي جورج ابراهيم عبدالله بصموده وثباته ،علمتنا معنى الالتزام ،بل الالتحام الحقيقي بالقضية الفلسطينية في عالم متهم بالنفاق والصفات. علمتنا أن يظل الانسان إنسانا، منحازا لما هو أنبل وأجمل ما في الإنسان: الكرامة والحرية. وكشفت لنا زيف الخطاب الغربي .والافراج عن الرفيق جورج ابراهيم عبدالله يجب أن لا ينسينا باقي الأسرى والأسيرات في سجون الكيان الصهيوني وعلى رأسهم القائد الثوري الرفيق أحمد سعدات.

فهنيئا للرفيق جورج ابراهيم عبدالله بمعانقته الحرية والنضال سيستمر حتى تحرير كل فلسطين من البحر الى النهر وعودة اللاجئين وإطلاق جميع الأسرى.